

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDER -Biskra -
Faculté des sciences économiques,
Commerciales et des sciences de gestion
Département des sciences commerciales



جامعة محمد خيضر - بسكرة -
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

الموضوع

دراسة نظريات التجارة الدولية الليبرالية على ضوء
العلاقات الاقتصادية العالمية

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية
تخصص: تجارة دولية

تحت إشراف الدكتور:
-فاتح دبله

من إعداد الطالبة:
-حنان بولطيف

الموسم الجامعي 2010/2011

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ رَبَّنَا لَا تَوَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَ لَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا
إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَ لَا تَحْمِلْنَا مَا
لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَ اعْفُ عَنَّا وَ اغْفِرْ لَنَا وَ اَرْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا
فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴾

صدق الله العظيم .

(سورة البقرة الآية 286)

كلمة الشكر والتقدير

اللهم لا تدعنا نصابى بالغرور إذا نجحنا، و لا نصابى باليأس إذا فشلنا، بل ذكرنا دائما أن الفضل هو التجربة التي تسبق النجاح. اللهم علمنا أن التسامح هو أكبر مراتب القوة و أن حبه الانتقام هو أول مظاهر الضعف.

اللهم إذا جردتنا من المال فاترك لنا الأمل، و إذا جردتنا من النجاح أترك لنا قوة العناد حتى نتغلب على الفضل، و إذا جردتنا من نعمة الصمت أترك لنا نعمة الإيمان. اللهم إذا أعطيتنا لا تأخذ سعادتنا، و إذا أعطيتنا القوة فلا تأخذ عقلنا، و إذا أعطيتنا نجاحا فلا تأخذ تواضعنا، و إذا أعطيتنا تواضعا لا تأخذ محترارنا بأنفسنا.

اللهم تقبل منا دعاءنا فلا يقبل الدعاء إلا أنت، اللهم إن نسينا فلا تنسنا. نتقدم بأسمى معاني الاحترام و التقدير عرفانا بالجميل إلى الأستاذ المشرف الدكتور دبله فاتح لقاء تحمله عبء الإشراف على مذكرتنا منذ أن كانت فكرة مجردة إلى أن تحدث واقعا ملموسا بفضل توجيهاتها القيمة أمانه الله و وفقه في عمله.

كما لا ننسى أن نتقدم بالشكر إلى كل من دعمنا من قريب أو من بعيد بالكلمة الطيبة و الدعاء و التشجيع لمواصلة العمل و التفاني فيه.

الإهداء

إلى التي تحمل أخوة كلمة نطق بها اللسان و تميز لضرعها عرش الرحمن ووضعت تحت قدميها الجنان، نبع العنان و مبعث الأمان، صاحبة القلب الكبير، انتماني الأول و الأخير، التي رمت بي إلى شاطئ العلم و الأمان و ألبستني ثوب الحياء و الأخلاق المتلازمان...أمي الغالية حفظها الله و أدامها نبراسا ينير لي كل درب أسلكه.

إلى الذي كان مثالا للطموح، الذي تحذر قبل تحقيق الطموح المشترك، إلى روح أبي الطاهرة رحمه الله و أدخله فسيح جنانه.

إلى من علمني بأن من يطرق باب الأمل لا يعرف معنى المستحيل و بأن الوفاء من تهاليل الحياة و ألمني أن للكلمة الطيبة و شفتين يلامس بهما قلب العليل فيصبح سليما معافى قدوتي و مثلي الأعلى إخوتي.

إلى القلوب التي أحاطتني بالجد و الرعاية و رافقتني في دروب الحياة، إلى أميرات النفوس العطرة، إلى اللواتي فتشن عن رحلة تفلح بي من دمعتي إلى بسمتي، إلى النجمات اللواتي و جدتهم بجانبني دائما شقيقتاتي والى أبناء إخوتي و أخواتي و إلى زوجات إخوتي، إلى من عرفته معهن معنى الصداقة و الإخلاص، إلى أطر و أصفى من عرفتهن جنس حواء، إلى من فاسمني أفرحي و أحزاني صديقاتي العزيزات، إلى جميع من حملهم قلبي و لم يكتبهم قلبي.

حنان بولطيفة

خطة البحث:

كلمة الشكر والتقدير

الإهداء

خطة البحث

الملخص

المقدمة العامة

الفصل الأول: ماهية التجارة الخارجية و ماهية الاقتصاد الحر.

مقدمة الفصل.

المبحث الأول: ماهية التجارة الدولية.

المطلب الأول: مفهوم و صور التجارة الدولية.

المطلب الثاني: الاختلافات بين التبادل الداخلي و التبادل الخارجي.

المطلب الثالث: التخصص و تقسيم العمل الدوليين كأساس ارتكازي مسوغ لقيام العلاقات الاقتصادية

الدولية.

المطلب الرابع: أهمية التجارة الدولية و مكاسب قيامها.

المبحث الثاني: ماهية الاقتصاد الحر.

المطلب الأول: التطور الإيديولوجي للأسواق الحرة.

المطلب الثاني: مفهوم اقتصاد السوق و السوق الحر.

المطلب الثالث: دور المنظمة العالمية للتجارة وآثارها على الاقتصاد العالمي.

المبحث الثالث: السياسات التجارية الموجهة للتبادل الدولي.

المطلب الأول: ماهية السياسات التجارية و اختلاف مضامينها باختلاف النظم و الأوضاع الاقتصادية

السائدة.

المطلب الثاني: تراوح السياسات التجارية بين التحرير و التقييد.

المطلب الثالث: الأهداف المنشودة من السياسات التجارية المطبقة.

خاتمة الفصل .

الفصل الثاني: نظريات التجارة الدولية الليبرالية

مقدمة الفصل.

المبحث الأول: النظرية الكلاسيكية للتجارة الدولية.

المطلب الأول: نظرية النفقات المطلقة.

المطلب الثاني: نظرية النفقات النسبية.

المطلب الثالث: نظرية التبادل الدولي.

المبحث الثاني: النظرية النيوكلاسيكية للتجارة الدولية.

المطلب الأول: نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج.
المطلب الثاني: التوسعات في نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج.
المطلب الثالث: اختبار ليونتييف لنظرية نسب عوامل الإنتاج.
المبحث الثالث: الاتجاهات المستجدة في تقديم تفسير للتجارة الدولية.
المطلب الأول: نظرية رأس المال البشري.
المطلب الثاني: نظرية الفجوة التكنولوجية و دورة حياة المنتج.
المطلب الثالث: نظرية تشابه الأذواق.
خاتمة الفصل .

الفصل الثالث: العلاقات الاقتصادية الدولية و التجارة العالمية المعاصرة

مقدمة الفصل.

المبحث الأول: ماهية العلاقات الاقتصادية الدولية.
المطلب الأول: نشأة العلاقات الاقتصادية الدولية و تطورها.
المطلب الثاني: توزيع مراكز القوى بين أطراف التبادل التجاري و التدويل المستمر للعلاقات الاقتصادية الدولية.
المطلب الثالث: ثورة المعلومات و الاتصالات و التكنولوجيا و تعميق عالمية الاقتصاد.
المبحث الثاني: التعاون الاقتصادي و أهم المنظمات العالمية.
المطلب الأول: التعاون الاقتصادي و ملامح النظام الاقتصادي العالمي الجديد.
المطلب الثاني: الهيمنة في الاقتصاد الرأسمالي.
المطلب الثالث: النظام الاقتصادي العالمي الجديد.
المبحث الثالث: التجارة العالمية المعاصرة.
المطلب الأول: واقع التجارة العالمية.
المطلب الثاني: العلاقات العربية الدولية.
المطلب الثالث: أثر أحداث المنطقة العربية على العلاقات الاقتصادية الدولية.
خاتمة الفصل.

الخاتمة العامة

قائمة المراجع.

الفهرس.

الملاحق.

المخلص :

تهتم هذه المذكرة بدراسة مدى تفسير النظريات الأكثر شيوعا في موضوع التجارة الدولية على قيام التبادل الدولي والمكاسب المتأتية من خلال السياسة الواجب إتباعها. حيث تطرقنا في هذه المذكرة إلى ماهية التجارة الدولية و السوق الحر و النظريات المفسرة للتجارة الدولية الليبرالية و علاقتها بالعلاقات الاقتصادية الدولية ، إن هدفنا الأساسي في هذه الدراسة هو إيجاد العلاقة المباشرة بين التجارة الدولية والعلاقات الاقتصادية الدولية و من النتائج المتوصل إليها نذكر أن التجارة الدولية تعتبر ضرورة و حقيقة أساسية لا يمكن للعالم أن يستمر بدونها، حيث أن لها أهمية بالغة في الحياة الاقتصادية للدول النامية و المتقدمة على السواء. حيث تلعب دورا مميزا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إذ يمكن من خلال هذا الدور تحديد الملامح الأساسية للدولة، والجوانب والمظاهر والأشكال الأساسية لعلاقتها مع الدول الأخرى.

و لا ننسى ظاهرة العولمة و الثورة التكنولوجية التي كان لها تأثيرا كبيرا من خلال اختصار المسافات و القفز على الحدود و يظهر ذلك جليا في مجال نقل المعلومات و الاتصالات. و بناءا عليه و انطلاقا من الصورة التي تشكلت لدينا حول واقع العلاقات الاقتصادية الدولية و من خلال تركيزنا على ملامح التجارة العالمية مع نهاية القرن العشرين و بداية القرن الواحد و العشرين نصل إلى أنها تمحورت حول فكرة أساسية و هي الحرية الاقتصادية.

Abstract:

This note is concerned with examining the most common interpretation of theories on the subject of international trade on the international exchange and gains from the policy to be followed. We dealt with in this note to the nature of international trade and the free market and theories of international trade liberalization and their relationship to international economic relations, Our primary goal in this study is to find a direct relationship between international trade and international economic relations and of the results obtained, we mention that international trade is the need to And a basic fact the world can't continue without, That are important in the economic life of developing countries and developed countries.

It play a significant role in the economic, social and political as it can through this role determining basic features of the state, aspects and manifestations and basic forms of relations with other countries, And don't forget the phenomenon of globalization and technological revolution that had a major impact through short distances, and jump on the border and is clearly reflected in the transfer of information and communication.

Accordingly and from the picture that we have formed about the reality of international economic relations and through our focus on the features of world trade by the end of the 20 century and the beginning of the 21 century and we reach on the basic idea which is economic freedom.

المقدمة

يعتبر ميدان العلاقات الاقتصادية الدولية من الميادين الأكثر إثارة للدراسات والتحليل الاقتصادي، إذ تشغل دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية مكانا بارزا ومتميزا في عالمنا ونحن نقف على عتبة القرن الواحد والعشرين خاصة بعد تفاقم حدة المشكلات المنبثقة عن مختلف مظاهر التبادل الدولي القائم في نطاق هذه العلاقات وتزايد درجات الاعتماد المتبادل فيما بين الدول فضلا عن تغير الملامح والخصائص المحددة لطبيعة الاقتصاد العالمي المعاصر.

شهد العالم عدة تطورات وتحولات عميقة في بنية الاقتصاد الدولي وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية كانت توحى جميعها بالانقلاب على النظام الاقتصادي الدولي الذي أظهر تناقضات عديدة وأزمات شديدة دعت إلى ضرورة التخلص من سياساته وبالتالي التخلي عنه. ولقد تنامي الاهتمام بواقع الاقتصاد المشار إليه ومشكلاته على الصعيدين العلمي والعملية في العقود الثلاث الأخيرة من القرن العشرين بعد أن اجتاحت العلاقات الدولية أزمة عارمة في أوائل السبعينات في أعقاب فترة الرواج الاقتصادي المؤقت وغير المسبوق الذي شهدته العديد من اقتصاديات الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا والبلدان الصناعية الكبرى في غرب وشمال أوروبا واليابان وانتهاء الحرب العالمية الثانية وإعادة تعمير ما نتج عنها من دمار ومعالجة ما أورتته هذه الحروب العالم من ويلات ومشكلات.

انقلت البشرية خلال أقل من قرنين من الزمن من عصر الثورة الصناعية إلى عصر الثورة التكنولوجية، أين أصبح العلم هو القوة الإنتاجية الأولى في تحديد سيطرة الإنسان على الطبيعة، وعلى خلاف الثورة الصناعية فإن الثورة الحالية لا تنتبثق من انتشار الآلات وإنما من العلم، كما تتميز عن الثورة الصناعية باهتمام العلم بالمجرد بالتطبيق المباشر وكذلك بالتقريب الكامل بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية وكذا ظهور علوم مشتركة، كما أصبح العلم موضوعا للإنتاج والمبادلة ولم تعد المنافسة الاقتصادية تقتصر على ميدان الإنتاج المادي بل امتدت إلى المجال غير المادي وأصبحت التكنولوجيا الحديثة موضوعا أساسيا في التجارة الدولية وغيرت طبيعة المجتمع من صناعي إلى معلوماتي. وفي ظل هذه الثورة العلمية لم يعد الوعاء القطري كافيا لتوسع الإنتاج ولم تعد السوق القطرية مهما كان اتساعها كافية لاحتواء حركة السلع والخدمات ورأس المال والعمل، وبصورة تلقائية تتم عملية التدويل المضطرب للحياة الاقتصادية في كل بلد على حدة ليتخطى الإنتاج فيها الحدود الوطنية ويكتسب رأس المال طابعا دوليا وتنمو المشروعات العابرة للقارات لتصبح هي القوة المحركة للتركيز الصناعي والمالي في الأسواق التي أصبحت عالمية ويصبح ترك التنظيم وتعميم حرية التبادل التي تدعي أساسا أنها تحمل التطور هي المبدأ الجديد الذي يسير العالم وتتيح فرصا عديدة لمختلف الأطراف من خلال التسهيلات في المبادلات، الدخول إلى الأسواق بدون تمييز والأسعار التنافسية إلى غير ذلك.

بهذا شكلت العولمة تحديا نظريا كبيرا لمقولات الليبراليين في بابهم التطبيقي على التجارة الدولية ومحاولة تفسيرها، أين كشفت هذه الظاهرة عيوبها قديمة وأخرى جديدة للاقتصاد السياسي في مجال التجارة

الدولية وما يؤكدتها هو وجود عدد كبير من نظريات التجارة الدولية التي تحمل غموضا ومحدوديتها في تفسير ما آل إليه الاقتصاد على المستوى العالمي وبخاصة النظريات التي كانت أساس بناء نظريات التجارة الدولية، تحديات العولمة هذه جعلتنا نعود لإشكاليات الاقتصاد السياسي القديم ونضعها من جديد موضع البحث بمنظور عالمية الأشياء. فبالنسبة لتعريف اقتصاد السوق مثلا، أصبح من الضروري اعتبار السوق على مستوى عالمي حتى نرفع الالتباس الذي تخبط فيه الاقتصاد السياسي قديما أين لم يكن يفصل بين اللبرالية على المستوى الوطني أو على المستوى الدولي أو على المستوى العالمي، وعدم الفصل هذا بين لنا أن تحاليل الاقتصاد السياسي كانت تستند إلى السوق كعامل بين الأفراد (مستهلكين-منتجين) دون ربطه بالرقعة الجغرافية للوطن الذي تعمل فيه إرادة الدولة، وتارة أخرى تتحدث عن إرادة الدولة في تنظيم تسهيل العملية التبادلية بصك العملة والحرص على بقاء المجتمع الرأسمالي، أو كحاملة لسياسة اقتصادية معينة اتجاه الوارد والصادر (من خلال الضريبة، سياسة الأسعار والأجور، السياسة المالية، تشجيع الصادرات والحد من الواردات...). وعليه يصبح السوق سوفا عالميا تتعامل فيه الشركات الحكومية، الشركات متعددة الجنسية بمنطق الفرد وتجري نحو الربح وعلى مستوى عالمي، والتجارة الدولية ضمن هذا المجال هي الكفيلة بتحقيق أهدافهم إذ من شأنها أن توسع حجم السوق وتؤدي إلى التخصص وتقسيم العمل الدوليين.

كذلك نجد مفهوم التنمية وانطلاقا من اعتبارها من أبرز قضايا الفكر الاقتصادي كان لا بد والارتقاء بالتعاريف القديمة حتى تصبح مواكبة للاقتصاد العالمي المعاصر، وبناء عليه تهدف محاولاتنا إلى تبسيط التجارة الدولية اللبرالية من خلال تلخيصنا لأهم النظريات والمتمثلة في النظرية الكلاسيكية للتجارة الدولية، والنظرية النيوكلاسيكية، بالإضافة إلى النظرية الحديثة الشاملة للمناهج التكنولوجية في التجارة الدولية بغية تحديد مدى تفسيرها لواقع العلاقات الاقتصادية الدولية.

واستكمالا لما نصبو إليه من خلال محاولتنا هاته كان لا بد من عرض أهم ما يميز العلاقات الاقتصادية الدولية ليكتمل لدينا بذلك تصور واقعها ومن ثم واقع التجارة الدولية.

كذلك محاولة للوصول إلى هدف شخصي متمثل في معرفة مدى قدراتنا الذاتية في محاولات الربط بين ما كان أساسا لبناء خلفيتنا النظرية في موضوع التبادل الدولي وبين الصورة التي تتشكل لدينا حول واقع العلاقات الاقتصادية الدولية إيماننا منا بأن الحاضر نتاج الماضي، وكون الموضوع الذي نحن بصدد البحث فيه من المواضيع المتجددة التي تطرح نفسها بإلحاح في ظل التغيرات في الأوضاع الدولية وخصوصا بعد أن تم غلق باب "الدولية" وفتح "بوابة العالمية".

وموضوعنا "دراسة نظريات التجارة الدولية اللبرالية على ضوء العلاقات الاقتصادية العالمية" كان نتيجة تساؤلات تراكمت لدينا نتيجة عجزنا الشخصي عن فهم واقع التجارة الدولية خصوصا وأننا لمسنا محدودية المتغيرات المفسرة التي لخصناها في الفروض التي اعتمدها النظريات الأكثر شيوعا والأبرز في التجارة الدولية، وذلك خلال مشوارنا الدراسي.



بعض الدراسات السابقة:

لقد كانت هناك مجموعة من المحاولات البحثية التي تناولت موضوع التجارة الخارجية و اقتصاد السوق التي ساعدتنا على بناء هذه المذكرة، من بين أهم بعض الدراسات نذكر:

-الدراسة المقدمة من طرف الباحث حشماوي محمد حيث درس موضوع الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية (ذكر فيها أهم التطورات التي عرفتها التجارة الدولية عبر مراحل تطور النظام الاقتصادي من الدولة إلى العولمة).

-الدراسة المقدمة من طرف الباحث صواليي صدر الدين حيث درس موضوع النمو و التجارة الدولية في الدول النامية (ذكر فيها العلاقة بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي، و تطرق في دراسته إلى النظريات المفسرة للتجارة الدولية).

-الدراسة المقدمة من طرف الباحث رمزي مراد بن زروق حيث درس موضوع مساهمة اقتصاد السوق في تطور القطاع الخاص (ذكر في دراسته تحديد الرهانات التي تنشأ من جراء محاولة تطبيق ميكانيزمات و قواعد اقتصاد السوق على تطور القطاع الخاص في إطار القيود التي يفرضها الواقع الاقتصادي و خص في دراسته الجزائر).

إشكالية الموضوع:

تلك هي الخلفيات التي كانت وراء الخوض في هذا الموضوع للإجابة على الإشكالية التالية:

ما مدى تفسير النظريات الأكثر شيوعا في موضوع التجارة الدولية لقيام التبادل الدولي والمكاسب المتأتمية من خلال السياسة الواجب إتباعها؟

لتسيير الخطوط العريضة للموضوع نقوم بإعادة صياغة الإشكالية الرئيسية ضمن مجموعة من التساؤلات الفرعية تشكل المحاور الأساسية للبحث:

-ما هي الاتجاهات الجديدة للتجارة في ظل النظام التجاري العالمي الجديد و ما رافقه من تقسيم عالمي جديد للعمل؟

- وما هي أهم الزوايا المشكلة لصورة العلاقات الاقتصادية الدولية؟

- وعلى ماذا نركز إذا ما تحدثنا عن واقع العلاقات الدولية وبالتحديد عند الحديث عن التجارة الدولية المعاصرة؟



الفرضيات:

للإجابة عن هذه التساؤلات استندنا إلى الفرضيات التالية التي شكلت منطلقاً لدراستنا:

الفرضية الأولى:

الاقتصاد المعاصر يعتبر مرحلة جديدة من مراحل تطور الاقتصاد الرأسمالي منذ الرأسمالية التجارية، الرأسمالية الصناعية ثم الرأسمالية المالية التي بدأت تسيطر منذ نهاية القرن التاسع عشر.

الفرضية الثانية:

تميز الاقتصاد الرأسمالي في واقع الحياة العلمية بأنه توسعي بطبعه، عنيف في احتوائه للاقتصاديات الأخرى وتحويلها إلى اقتصاد السوق.

الفرضية الثالثة:

بالرغم من الجانب النظري المغري الجديد في العلاقات الاقتصادية الدولية إلا أن جانبها التطبيقي لم يخفف من حالة اللاتكافؤ في اقتسام المكاسب التي يمكن أن تستمد من خلال عمليات التجارة الدولية.

أهمية اختيار الموضوع:

وقبل المضي في إتمام هذا العمل تبادر إلى أذهاننا التساؤل عن الأهمية من إعداد مثل هذه الدراسة فتوصلنا إلى أن الأهمية الرئيسية هي دراسة نظريات التجارة الدولية اللبرالية من واقع العلاقات الاقتصادية والى أي مدى تساهم التجارة الدولية في دفع عجلة التنمية، ويمكن الذكر أن الأهداف السالفة الذكر قد تترجم هذه الأهمية.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع ونلخصها فيما يلي:

- إحساسنا بأهمية الموضوع خاصة مع التحولات الاقتصادية التي عرفها العالم بصفة عامة وقطاع التجارة بصفة خاصة لتحرير التجارة الخارجية.
- حدائثة هذا الموضوع خاصة وأنه يستقطب اهتمام كافة الناس المختصين منهم والعامه.
- الرغبة في دراسة نظريات التجارة الخارجية والعلاقات الاقتصادية الدولية.
- تأثير الأحداث الأخيرة بالمنطقة العربية على التجارة الدولية و العلاقات الاقتصادية الدولية.



منهج وأساليب الدراسة:

وتماشيا مع نوعية الدراسة وموضوعها كان المنهج المتبع وصفيًا حتى تكتسب المحاولة طابع البحث العلمي.

بالنسبة لعملية جمع المعطيات فلقد تم الاعتماد على عدة أدوات وطرق ووسائل، عن طريق طرق كمية (جداول و إحصائيات وبيانات) حول حجم التجارة العالمية و أسعار التجارة الدولية و الميزان الحساب الجاري.

كما تم اللجوء لطرق كيفية بالإضافة لطرق تحليل المحتوى ثم الاعتماد على مجموعة من المراجع باللغة العربية واللغات الأجنبية و الاستعانة بالمجلات والبحوث المتخصصة لجمع المعطيات كالمقابلات مع مسؤولين ومسيري بمختلف مديريات الجمارك، الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات (ANDI).

بينما لمعالجة المعطيات فقد تم الاستعانة بالمنهج التفسيري من أجل محاولة إيجاد التفسيرات المناسبة للنظريات المفسرة للتجارة الدولية و علاقتها بالعلاقات الاقتصادية الدولية.

تقسيمات البحث:

قسمنا هذا البحث إلى ثلاث فصول، باعتبار أن القسم الأول من دراستنا يهتم بنظريات التجارة الدولية ارتأينا أن نقدم في الفصل الأول ماهية التجارة الدولية والاقتصاد الحر حتى نستعيد من خلاله بعض ما نراه من الأساسيات في موضوع التجارة الدولية وموضوع الاقتصاد الحر والتوصل في الأخير إلى العلاقة بينها، وحاولنا إعطاء فكرة عامة لكل نظريات التجارة الدولية في الفصل الثاني، ارتأينا من خلال الفصل الثالث أن نقدم العلاقات الاقتصادية الدولية والتجارة العالمية المعاصرة من خلال أن نحدد الإطار العام الذي تتم ضمنه عمليات التبادل الخارجي ومن ثم العلاقات الاقتصادية الدولية وكذلك حاولنا تقديم الأشكال الجديدة للتبادل الدولي التي انضمت إلى الشكل التقليدي مضيئة بذلك مسائل وقضايا جديدة في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية.



الفصل الأول:

ماهية التجارة الدولية

و ماهية الاقتصاد الحر

مقدمة الفصل:

زاد الاهتمام أكثر بمصير المبادلات التجارية بالموازاة مع التطورات الحاصلة في العلاقات الاقتصادية الدولية على مستوى و سائلها و غاياتها و حتى على مستوى الإطار القانوني الذي يحكمها، حيث تعتبر التجارة الخارجية همزة الوصل بين الدول باختلاف سياساتها و قوانينها و إيديولوجياتها و لا استغناء لدولة عن أخرى. و يعالج موضوع التبادل الدولي على مستويين :

الأول : نظري و يشمل الأفكار و المبادئ و النظريات التي تتناول هذا الموضوع.

الثاني : تطبيقي و يشمل السياسات العملية التي دعى إليها المفكرين و حذبوها فيما يتعلق بموقف الدولة من التبادل التجاري الخارجي.

يعتبر مبدأ ترك النشاط الاقتصادي لبياشره الأفراد في حرية تامة و دون تدخل الدولة من أولى المبادئ التي نادى بها الفكر الكلاسيكي. و من هنا كانت تسمية مذهب الكلاسيك "المذهب الحر" أو "المذهب الفردي" كون التركيز كان على الفرد و على حريته في سلوكه الاقتصادي إنتاجاً و استهلاكاً بعيداً عن التدخل الحكومي، و بما أن موضوع دراستنا يتمحور حول التبادل التجاري الليبرالي و كتمهيد للدخول في صلب الموضوع سوف نخصص هذا الفصل لدراسة ماهية التجارة الدولية و ماهية الاقتصاد الحر، ستم الدراسة من خلال ثلاث مباحث التالية:

- **المبحث الأول:** ماهية التجارة الدولية.
- **المبحث الثاني:** ماهية الاقتصاد الحر.
- **المبحث الثالث:** السياسات التجارية الموجهة للتبادل الحر.

المبحث الأول: ماهية التجارة الدولية.

تعتبر التجارة الخارجية الدولية ضرورة و حقيقة أساسية لا يمكن للعالم أن يستمر بدونها، إذ لا يمكن تصور أن تستقل أية دولة باقتصادها عن بقية اقتصاديات العالم كونها مضطرة إلى تصدير سلعها و خدماتها إليها و استيراد ما يلزم شعبها من السلع والخدمات.

المطلب الأول: مفهوم و صور التجارة الدولية.

من أهم العمليات التي يمارسها الناس في حياتهم الاجتماعية نذكر عملية الإنتاج و عملية التوزيع، فمن خلال عملية الإنتاج يتم تشكيل الطبيعة لتلائم رغبات الأفراد، و من خلال عملية التوزيع تقسم مكاسبهم من الطبيعة على العناصر الأساسية التي شاركت في الإنتاج. و لا يقدم الناس على ممارسة عمليتي الإنتاج و التوزيع إلا لغاية واحدة هي إشباع حاجاتهم التي فطرهم الله عليها فلإنسان حاجة في المطعم و المشرب و الملابس و المأوى و التعلم و الترفيه و غيرها و لا بد له أن ينتج و يتبادل مع الآخرين ما يشبع به هذه الحاجات¹.

التجارة من أهم الأنشطة الاقتصادية الفردية، و أهم منها في المجال الدولي لذا حظيت باهتمام الكثير من رواد الفكر الاقتصادي، تعرف التجارة لغويا على أنها مبادلة مال بمال مثل ثمن و جب بالشراء، أو باستحقاق المبيع بعد التسليم إلى المشتري أو بهلاكه. و تعرف أيضا بأنها التصرف في رأس المال طلبا للربح. و جاء في المعجم الوجيز: تجر تجراء، و تجارة مارس البيع و الشراء، و يقال تجر في كذا، و التجارة هي حرفة التاجر و ما يتجر به. أما اصطلاحا فقال ابن خلدون في المقدمة التجارة هي محاولة الكسب بتنمية المال، بشراء السلع بالرخص و بيعها بالغلاء و ذلك بالقدر النامي يسمى ربحا. إما بانتظار حوالة الأسواق أو نقلها إلى بلد هي فيه أفق و أعلى، أو بيعها بالغلاء على الآجال، هذا الربح بالنسبة إلى أصل المال يسير، إلا أن المال إذا كثر عظم الربح لأن القليل في الكثير كثير، ثم لا بد في محاولة هذه التنمية الذي هو الربح من حصول هذا المال بأيدي الباعة بشراء البضائع و بيعها و تقاضي أثمانها².

إن مفهوم التجارة الخارجية الذي يبدأ من المقايضة البدائية مرتبط ارتباطا وثيقا بنمو الحضارة وابتداع النقود كوسيط للتبادل واتخاذ أوزان ومقاييس نمطية، غير أن المفهوم العام للتجارة الخارجية ينصب في دراسة العلاقة الموجودة بين الأعوان الاقتصاديين في وحدات سياسية مختلفة من خلال معاملات تجارية تبرز صورها الثلاث المتمثلة في انتقال السلع والأفراد، ورؤوس الأموال، ونجد عدة اتجاهات للتجارة الخارجية³، حيث يتمثل الأول في فرض قيود عليها عن طريق عملية الاستيراد لبعض السلع والخدمات،

¹- عبد العزيز عبد الرحيم سليمان (2004)، التبادل التجاري، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، ص 8.

²- محمد السانوسي محمد شحاتة (2007)، التجارة الدولية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ص 32-33.

³- أحمد مسراتي (دفعه 2002- 2003)، دور البنوك في تمويل التجارة الخارجية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، ص 8.

وبعض التسهيلات لزيادة صادراتها كما هو الحال في الدول النامية، أما الاتجاه الثاني فيعتمد على مبدأ المنافسة الحادة وإخضاع التجارة الدولية لبعض القيود، والاتجاه الأخير فيتمثل في سياسة الحصر التي تنتهجها الدولة من أجل أن تبقى التجارة تسير بمقتضى هذه السياسة وتعتبر عن احتكارها لها. يخضع المقصود باصطلاح التجارة الدولية شأنه شأن الكثير من مصطلحات العلوم الاجتماعية لتباين كبير في الرأي حول نطاق مضمونه و للصور التي يتألف منها. و في هذا الخصوص يمكن التفرقة بين مصطلح "التجارة الخارجية" و مصطلح "التجارة الدولية". فهناك فرق واضح بينهما، و إن كان الأستاذ الكبير الدكتور سعيد النجار قد فطن ذلك مبكرا حيث أطلق على مؤلفاته مصطلح التجارة الدولية، إلا أنه من المعروف أن استخدام مصطلح "التجارة الخارجية" يشير إلى الإطار و الفهم الكلاسيكي لظاهرة التبادل الدولي، حيث افترض بعض الكتاب الكلاسيك و في مقدمتهم ديفيد ريكاردو عدم قدرة الإنتاج على التنقل بين دول العالم المختلفة، و من ثم لم يبق من التبادل الدولي سوى حركات السلع دون حركات عناصر الإنتاج (العمل + رأس المال). فمن هنا كان استخدام اصطلاح "التجارة الخارجية" بدلا من اصطلاح "التجارة الدولية" أمرا منطقيا في ظل الفهم و النهج الكلاسيكي لطبيعة حركة عناصر الإنتاج بين الدول¹.

و منه فإن المفهوم العام للتجارة الدولية هو أن المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع، و الأفراد و رؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات أو منظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة². معنى ذلك أن اصطلاح "التجارة الخارجية" كلا من الصادرات و الواردات المنظورة و غير المنظورة، في حين يغطي اصطلاح "التجارة الدولية" كلا من:

-الصادرات و الواردات المنظورة "السلعية".

-الصادرات و الواردات غير المنظورة "الخدمية".

-الهجرة الدولية أي انتقالات الأفراد بين دول العالم المختلفة.

-الحركات الدولية لرؤوس الأموال أي انتقالات رؤوس الأموال بين دول العالم المختلفة.

يضاف إلى ذلك أن التجارة الدولية قد شهدت تطورات كبرى في شقها غير المنظور " التجارة الدولية في الخدمات "، بحيث سجلت التجارة الدولية غير المنظورة معدلات نمو كبرى تفوق معدلات النمو التي سجلتها التجارة الدولية المنظورة " التجارة الدولية السلعية " وتشمل التجارة الدولية³:

¹ - سامي عفيفي حاتم(2005)، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية مبادئ و اقتصاديات التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ص ص 87-88.

² -جمال جويدان الجمال(2006)، التجارة الدولية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، ص 11.

³ - سامي عفيفي حاتم (1993)، التجارة الخارجية بين التنظيم و التنظيم، الدار المصرية اللبنانية، مصر، ص 37.

§ خدمات النقل الدولي " النقل الجوي والبحري والبري " .

§ خدمات التأمين الدولي .

§ خدمات السفر في مقدمتها حركة السياحة العالمية .

§ الخدمات المصرفية العالمية .

§ حقوق نقل الملكية الفكرية، وعلى وجه خاص قضية النقل التكنولوجي .

ولقد كان لهذه التطورات الكبرى الفضل في احتلال التجارة الدولية في الخدمات الدور الهام في اقتصاديات الدول .

وعليه يمكن تعريف التجارة الدولية على أنها: " عبارة عن نشاط بشري قائم على أساس التبادل السلعي والخدمي والهجرة الدولية لرؤوس الأموال " ¹ .

و أمام هذا التباين في المفاهيم اتجه بعض الكتاب إلى استخدام اصطلاح التجارة الخارجية للدلالة على النطاق الضيق لها، بينما أطلق مفهوم التجارة الدولية للدلالة على التجارة الخارجية بالمعنى الواسع ² .

تتم مبادلة السلع و الخدمات من خلال قناتين رئيسيتين هما قناة التجارة الداخلية و قناة التجارة الخارجية، تتم ممارسة التجارة الداخلية داخل القطر الواحد و عادة ما تتم من خلال قناتين هما تجارة الجملة و تجارة التجزئة، أما التجارة الخارجية فهي تتم بين الدول من خلال عملية التصدير و الإستيراد ³ . على الرغم من أن كل من التجارة الخارجية و التجارة الداخلية تقوم على أساس الاعتماد المتبادل بين الأطراف التي يتم بينها التبادل، إلا أن التجارة الخارجية تتعلق بالاعتماد المتبادل بين أطراف منفصلين جغرافيا حيث يتم التبادل بين أطراف تقع في دول مختلفة، و لكن التجارة الداخلية تتم بين أطراف داخل حدود دولة واحدة، و لذلك فإن المشاكل التي تواجه المتعاملين في مجال التجارة الدولية تختلف عن تلك التي تواجه المتعاملين في التجارة الداخلية ⁴ . مثلا التجارة بين ولايات الهند قبل عام 1947 و نشأة باكستان، كانت تجارة داخلية بحتة، ثم تحولت و أصبحت تجارة دولية بعد إنشاء دولة باكستان. و قد يحدث العكس و تتحول التجارة الدولية إلى تجارة داخلية مثلما حدث عند تحقق الوحدة السياسية الأوربية، و عندها ستتحول التجارة الدولية التي كانت تقوم بين دول الاتحاد الأوروبي إلى تجارة داخلية، و يعتبر التخصص و تقسيم العمل الدولي من أهم نتائج الثورة الصناعية التي قامت في بريطانيا في منتصف القرن الثامن عشر، و انتشرت آثار الثورة الصناعية أولا بين دول أوروبا الغربية، و أصبحت تنتج السلع الصناعية بكميات كبيرة بفضل التقدم الذي أحدثته الثورة الصناعية في أساليب الإنتاج و علاقات الإنتاج. لقد أدت الظروف الجديدة التي حققتها الثورة الصناعية إلى إمكانية إنتاج السلع بتكلفة أقل نسبيا عن ذي قبل. و من ثم و كنتيجة لذلك أخذت الدول تبادل

¹ - حمدي عبد العظيم (2000)، إقتصاديات التجارة الدولية، دار النهضة العربية، بدون بلد نشر، ص 13.

² - سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية "مبادئ اقتصاديات التجارة الدولية"، مرجع سابق، ص 89.

³ - عبد العزيز عبد الرحيم سليمان، التبادل التجاري، مرجع سابق، ص 10.

⁴ - إيمان عطية ناصف (2008)، مبادئ الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ص 11-12.

جزءاً من ناتجها لتحصل في سبيل ذلك على جزء من ناتج دولة أخرى، هكذا هو أصل التجارة الدولية، فالتخصص الدولي في الإنتاج و تقسيم العمل الدولي هما أصل التجارة الدولية في عالم اليوم¹.

المطلب الثاني: الاختلافات بين التبادل الداخلي و التبادل الخارجي.

إن أهم الاختلافات التي تشكل هوية في طبيعة التبادل الداخلي و التبادل الخارجي نذكر²:

أولاً: الاختلاف في طبيعة الأسواق: و هو من العوامل التي تؤثر تأثيراً واضحاً على طبيعة التبادل التجاري الدولي و بالتالي تعطي مبرراً لمعالجة مثل هذا التبادل بأسلوب خاص. و يمكن فهم هذا الاختلاف من خلال:

1. الاختلاف الطبيعي أو المكتسب للمستهلكين في البلدان المختلفة كاختلاف الأذواق، الميول، الطباع، البيئة... و هو ما يؤدي إلى تباين تفضيلاتهم في السلع و الخدمات. و لا يقتصر الأمر على مجرد الاختلاف في أوجه الإنفاق المختلفة و لكن قد يتضمن أيضاً اختلافاً بالنسبة للسلعة الواحدة. و عليه فإن ما يصلح لمجتمع ما، قد لا يصلح لغيره من المجتمعات.

2. انفصال الأسواق عن بعضها البعض بمجموعة من الحواجز الطبيعية و الإدارية و السياسية. فالبعد الجغرافي و ما ينتج عنه من ارتفاع تكلفة النقل يعتبر حاجزاً طبيعياً تتعرض له السلع عند انتقالها من دولة إلى دولة أخرى. و إن كان هذا العنصر قد فقد الكثير من أهميته أمام التقدم الذي تشهده وسائل النقل و المواصلات في عصرنا. كما أن انتقال السلع و الخدمات من بلد إلى آخر يكون عرضة لمجموعة من الإجراءات الإدارية بالإضافة إلى الحواجز الاقتصادية و السياسية التي تعترض سبيل التجارة التي تجتاز حدود الدولة و غير ذلك من الحواجز التي تصنعها الحكومات على طريق التجارة الدولية.

3. تكون المنافسة في الأسواق العالمية أكثر منها في حالة الأسواق المحلية و هي ما تجعل المنتج عادة ما يتبع سياسة إنتاجية و تسويقية تتفق مع طبيعة هاته السوق ذات مرونة طلب معينة. أما إذا حاول أن يخرج عن نطاق هذا السوق المحلي ليدخل في مجال السوق الدولية للسلعة التي ينتجها فإنه سوف يواجه سوقاً ذات مرونة طلب أعلى، و عليه أن يكيّف بذلك سياسته السعرية بما يتناسب مع ظروف هذه السوق.

و على وجه التحديد قد يكون من الضروري أن يتبع سياسة التمييز في الأسعار بحيث قد يلجأ إلى بيع السلعة في السوق العالمية بسعر يختلف عن ذلك الذي يبيع به في الأسواق المحلية.

و لعل من أهم العوامل التي تسبب مثل هذا الاختلاف في الطلب هي مجموعة الحواجز الطبيعية و الإدارية و الاقتصادية و السياسية التي تتعرض لها السلعة عند انتقالها عبر حدود البلدان المختلفة.

¹ جمال جويدان الجمل، التجارة الدولية، مرجع سابق، ص 11-12.

² عادل أحمد حشيش و مجدي محمود شهاب (1999)، الإقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، ص 18.

ثانياً: **اختلاف الوحدات السياسية:** من الحقائق المسلم بها في عالم اليوم أنه مهما اختلفت النظم السياسية في دول العالم المختلفة فإنها لا تستطيع إتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة و لفترة طويلة من الزمن، ذلك لأن إتباعها يضطر الدولة أن تنتج كل احتياجاتها برغم أن ظروفها الاقتصادية و الجغرافية لا تمكنها من ذلك و مهما يكن ميل أي دولة إلى تحقيق هذه السياسة فإنها لا تستطيع أن تعيش في عزلة عن الدول الأخرى¹، حيث أن التجارة الدولية تقوم بين أفراد و وحدات ينتمون لدول مختلفة لكل منها قانونها و تقاليدنا و نظمها التجارية. و التعامل بين الأفراد الذين ينتمون إلى مجموعات مختلفة يتطلب بعض أنواع الترتيبات القانونية و التنظيمية التي قد لا يحتاج إليها في معاملاته الداخلية. و هذا من شأنه أن يجعل التبادل الخارجي ذو طبيعة تختلف عن طبيعة التبادل التجاري الداخلي. و لا يقتصر الأمر على مجرد القوانين التي تصدرها الحكومات و المؤسسات السياسية، و لكنه يشمل أيضاً مجموعة من النظم و القواعد و العادات التي تعود المجتمع الواحد على إتباعها و ممارستها و هي لا محالة تختلف من مجتمع لآخر.

ثالثاً: **الاختلاف في السياسة الاقتصادية:** قال الاقتصادي الألماني "فريدريك ليست" (1789- 1846) "التجارة الداخلية تتم فيما بيننا في حين أن التجارة الخارجية بيننا و بينهم".

عادة لا تعطي الحكومات لعوامل الربح و الخسارة الناشئة عن التجارة الداخلية نفس الاهتمام الذي تمنحه لتلك الناشئة عن التجارة الخارجية. كذلك اختلاف السياسات الوطنية و وجود حواجز و عقبات تقف في وجه حرية التبادل الاقتصادي ما بين الدول هي حواجز و عقبات لا وجود لها في داخل الدولة الواحدة. فقد تهدف هذه الدولة من خلال هذه السياسة إلى تحقيق بعض الأهداف الوطنية أهمها تحقيق الرفاهية لأفراد شعبها. إلا أنه من شأن هذه العقبات (الضرائب الجمركية، القيود الكمية، إتباع نظام الرقابة على الصرف...) أن تتسبب في عرقلة حركة التبادل الاقتصادي مع العالم الخارجي.

رابعاً: **اختلاف الوحدات النقدية و النظم المصرفية²:** تقوم العُملات بدور الوسيط في عملية التبادل في التجارة الدولية التي يمكن أن نقسمها إلى ثلاث عمليات أساسية هي:

العملية الأولى: يتم فيها تبادل السلع بالنقود الأجنبية.

العملية الثانية: تتم فيها تبادل النقود الأجنبية بالنقود الوطنية.

العملية الثالثة: تتم فيها تبادل النقود الوطنية بالسلع.

فأساس الاختلاف هو أن لكل بلد عملتها الخاصة و التي تختلف عن غيرها بحيث لا توجد عملة واحدة يتم على أساسها التبادل التجاري الخارجي كما هو الحال بالنسبة للتبادل الداخلي. كما أن هناك من

¹-محمود يونس (2000)، **اقتصاديات دولية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، ص 12.

²- عادل أحمد حشيش و مجدي محمود شهاب (2003)، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ص ص 17-18.

العملات ما يكاد عددها أن يتساوى مع عدد دول العالم و هذا من شأنه أن يضيف إلى مشاكل تسويق السلع مشاكل أخرى خاصة بعمليات تبادل العملات... و بغرض حلّ هذه المشاكل وقرّ نظام الذهب الدولي الذي ساد العالم لفترة من الزمن (ليست بالقصيرة 1850 - 1914)، وسيلة لتسهيل عمليات التبادل الدولية و بالتالي أصبح بمثابة نوع من أنواع النقود التي يمكن على أساسها تسوية المدفوعات بين الدول. و قد أدى نظام الذهب هذا إلى زيادة تقسيم عمليات التبادل لتصبح أربعة عمليات منفصلة و هي:

العملية الأولى: تبادل السلع بالنقود الأجنبية.

العملية الثانية: تبادل النقود الأجنبية بالذهب.

العملية الثالثة: تبادل الذهب بالنقود الوطنية.

العملية الرابعة: تبادل النقود الوطنية بالسلع.

إلا أنه و مع التزايد الكبير في حجم التبادل الدولي أصبحت كمية الذهب المتاحة قاصرة على مواجهة احتياجات هذا التزايد الكبير. كما أدت الأزمات الناشئة عن مثل هذا القصور إلى خروج الكثير من الدول عن نظام الذهب و من ثم لم تعد عملية تبادل العملات ببعضها البعض لها نفس التلقائية التي كانت تتمتع بها في ظل هذا النظام. كما لم تعد نسب تبادل العملات ببعضها البعض لها نفس الاستقرار و من ثم ازدادت المشاكل الخاصة بتبادل العملات و هذا بدوره كان له أثر اتساع الهوة من التجارة الداخلية و التجارة الخارجية.

بالإضافة إلى اختلاف وحدات النقود بين الدول هناك أيضا الاختلاف في النظام المصرفي سواء كان بالنسبة لعملية الإصدار أو بالنسبة لعملية الودائع أو منح الائتمان. و لعل اختلاف شروط منح الائتمان من دولة على أخرى تشكل العامل المهم في التفرقة بين التجارة على المستوى الدولي و بين التجارة على المستوى المحلي.

خامساً: قدرة عوامل الإنتاج على التنقل: يعتقد الاقتصاديون الكلاسيك أن عوامل الإنتاج قد تنتقل بسهولة نسبية داخل الدولة الواحدة، في حين يصعب حدوث ذلك عبر الحدود السياسية الدولية¹.

و يترتب على ذلك أن تميل عوائد عوامل الإنتاج داخل الدولة الواحدة إلى التعادل في حين يصعب حدوث ذلك التعادل في المجال الدولي، ففي داخل الدولة الواحدة إذا ما حدث اختلاف في أجور العمال بين منطقتين أو نشاطين إنتاجيين انتقل العمال من منطقة أو نشاط الأجر المنخفض إلى حيث يكون الأجر مرتفعا الأمر الذي يترتب عليه تساوي الأجر في منطقتين أو نشاطين و كذلك الحال بالنسبة لرأس المال، فإنه ينتقل من الأماكن التي ينخفض فيها سعر الفائدة إلى حيث يرتفع هذا السعر و ذلك إلى أن يتساوى السعر في مختلف المناطق. أما على المستوى الدولي فإن هناك حواجز كثيرة تحد من حرية انتقال عوامل الإنتاج ن

¹ - محمود يونس، اقتصاديات دولية، مرجع سابق، ص ص 18-19.

دولة إلى أخرى و قد تمنعها. هذه الحواجز قد تكون قانونية (مثل القيود التي ترد على انتقال العمال و رأس المال من دولة لأخرى) أو اقتصادية (مثل المخاطر التي يتحملها رأس المال في الدولة الأجنبية و لا يتعرض لها في موطنه الأصلي) أو ثقافية (مثل الاختلافات في اللغة أو العادات و التقاليد الذي يعوق حرية العمل و التنقل) أو إعلامية (مثل صعوبة التعرف على الظروف و الفرص الاقتصادية المتاحة في الدولة الأجنبية) أو ما إلى غير ذلك.

و من كل ما سبق يتضح لنا أن اختلاف قدرة عوامل الإنتاج على التنقل أو عدم رغبتها في التنقل إلا إذا وجدت فروقا كبيرة في عوائدها، من شأنه أن يخلق اختلافا واضحا في تكلفة إنتاج السلع و الخدمات، و بالتالي اختلافا في أسعارها، و هذا يعتبر من أهم العوامل التي تفرق بين العلاقات الاقتصادية الدولية و العلاقات الاقتصادية الداخلية¹.

المطلب الثالث: التخصص و تقسيم العمل الدوليين كأساس ارتكازي مسوغ لقيام العلاقات الاقتصادية الدولية.

الدول مثل الأفراد لا تستطيع أن تنتج جميع ما تحتاج إليه من سلع أو خدمات و إنما يغلب عليها أن تتخصص في إنتاج السلع التي تؤهلها طبيعتها و ظروفها الاقتصادية أن تنتجها بتكاليف أقل و بكفاءة أكثر من غيرها ثم تبادله بمنتجات دول أخرى لا تستطيع أن تنتجها داخل حدودها أو تنتجها بنسب أقل من احتياجاتها أو بتكاليف أكثر من غيرها من الدول. و بفحص السلع الداخلة في التبادل الداخلي و الخارجي، أي ما تنتجها و تستهلكه كل دولة من دول العالم، يمكن التمييز بين الحالات التالية²:

1- سلع تنتجها الدولة و مقدار إنتاجها يجاوز استهلاكها المحلي، و يعتبر في هذه الحالة الفائض من الإنتاج عن حاجة الاستهلاك سلعا قابلة للتصدير.

2- سلع تنتجها الدولة و لكن بكميات أقل من احتياجات الاستهلاك المحلي، و تسعى الدول في هذه الحالة لاستكمال الناقص من الاستهلاك عن طريق الاستيراد من دول أخرى.

3- سلع لا تنتجها الدولة إما لظروف طبيعية كعدم صلاحية أراضيها الزراعية و المناخ لإنتاج هذه السلع أو عدم وجود المواد الخام بأراضيها، و إما لظروف اقتصادية كعدم توفر رؤوس الأموال اللازمة لإنتاج مثل هذه السلع، و إما لظروف فنية كعدم توفر الخبرات اللازمة لإنتاج مثل هذه السلع، و بالطبع مثل هذه السلع تكون سلع استيراد بالكامل نظرا لاستحالة إنتاجها محليا.

¹ - عادل أحمد حشيش و مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 23.

² - عادل أحمد حشيش و مجدي شهاب (2005)، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ص 28.

4- سلع تنتجها الدولة بكميات تعادل احتياجات الاستهلاك المحلي فقط و يتم تداولها محليا و لا تدخل السوق الدولية، و قد تكون السلع محلية لأن طبيعتها تتطلب استهلاكها في مواطن إنتاجها نظرا لسرعة تعرضها للتلف مثل الخضروات و بعض الفاكهة أو لإنتاجها حسب أذواق فئة معينة من المستهلكين مثل الخبز، و قد تكون السلع محلية أيضا لأن العلاقة بين ثمنها في الخارج و ثمنها في الداخل لا تبرر تصديرها أو استيرادها.

و يقوم التبادل أساسا على مبدأ التخصص الدولي، حيث تتخصص كل دولة في إنتاج سلعة أو مجموعة معينة من السلع و تتبادلها مع غيرها من الدول. فكما أن الأفراد يتخصص كل منهم في حرفة معينة، كذلك البلاد يتخصص كل منها في إنتاج سلعة أو سلع معينة. فمثلا مصر تتخصص إلى حد كبير في إنتاج القطن، كما تتخصص إنجلترا في المنتجات الصناعية و تتخصص ألمانيا الغربية بصفة أساسية في المنتجات الكيماوية و الصناعات الكهربائية، و تتخصص سويسرا في إنتاج الساعات و هكذا بالنسبة لباقي دول العالم. و ترتبط ظاهرة التخصص بين الدول المختلفة بظاهرة التجارة الدولية ارتباطا وثيقا. فالتخصص يؤدي إلى زيادة الإنتاج و من ثم تتمكن كل دولة من إنتاج السلع المتخصصة في إنتاجها بكميات أكبر من حاجاتها الاستهلاكية، كما تترك إنتاج السلع التي ليس لديها تخصص أو تفوق في إنتاجها الدول الأخرى ذات التخصص و يتم التبادل بين هذه الدول على أساس تخصص كل منها¹.

و بذلك يمكن القول بأن التخصص بين الدول هو الأساس القوي لقيام التبادل الدولي. فلو أن التخصص لم ينتشر بين الدول لأنتجت كل دولة ما تحتاجه من السلع فقط و لما قامت التجارة الدولية. و لعل من أهم العوامل المؤثرة في قيام و تشكيل هيكل و بنية التخصص الدولي يمكن أن نورد²:

أ. الظروف الطبيعية:

تؤدي الظروف الطبيعية السائدة سواء المناخ أو الموارد الطبيعية الباطنية المتاحة إلى أن تتخصص الدولة في إنتاج بعض المواد الأولية أو في النشاط الزراعي و إما في النشاط الصناعي. كما تعتبر الموارد البشرية ضمن الظروف الطبيعية لقيام التخصص و تقسيم العمل الدولي فقد تتخصص بعض الدول في الصناعات كثيفة العمالة فإن لم تجد وجهة تخصصها إلى الصناعات كثيفة رأس المال. و حاليا الدول التي تتوفر على الموارد المعلوماتية يمكن أن تتخصص في إنتاج و بيع التجهيزات و المعدات الإلكترونية علما أن هذه الدول صناعية بحد ذاتها.

¹-المرجع السابق، ص، 28.

²- رعد حسن الصرن (2000)، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الجزء الأول، دار الرضا للنشر، سوريا، ص 38.

ب. الظروف المكتسبة:

تعد رؤوس الأموال من العوامل المكتسبة مثلها في ذلك مثل التكنولوجيات الجديدة المتوفرة التي تؤدي إلى تفاوت في الإنتاج بين الدول. فبعض الدول التي تتمتع برصيد من رأس المال كما هو الحال في الدولة المتقدمة يمكن أن تستفيد من هذه الميزة في¹:

- القيام بالتطورات الصناعية الكبيرة المناسبة لظروف و طبيعة الدولة.
- تصدير الأموال الفائضة للخارج للاستفادة منها في إقامة مشروعات أخرى في دول أخرى تتوفر فيها المقومات اللازمة لمثل هذه المشاريع.
- و لا شك في أن الدول التي تتوفر على رؤوس أموال ضخمة لابد و أن تتوفر فيها التكنولوجيات الجديدة المتطورة سواء عن طريق التطوير و التحسين أم عن طريق الابتكار و الاختراع * . و للإشارة فإن السلع الإلكترونية التي تنتج في كل من اليابان و الولايات المتحدة الأمريكية تشكل المرتكز الأساسي لقيام التجارة الدولية بينهما و كذلك المنافسة الحادة.

ت. ظروف التفاعل:

و نقصد بها الظروف التي تقع بين كل من الظروف الطبيعية و الظروف المكتسبة و أهمها²:

1. الاختلاف في الأسعار: إن الاختلاف في تكاليف الإنتاج (تكلفة عوامل الإنتاج) يؤثر تأثيراً مباشراً على أسعار السلع في السوق الداخلي و السوق الخارجي معاً. و بهذا فإن قيام التجارة الدولية قد ينحصر في اختلاف و فروق الأسعار بين السلع المنتجة محلياً و السلع المستوردة. فسلوك المستهلك الرشيد يدفعه إلى الشراء من أرخص الأسواق حتى يتمكن من تحقيق أقصى إشباع ممكن استناداً إلى قيد ميزانيته فهو يفضل السلع ذات السعر المنخفض دون النظر إلى كونها محلية أو مستوردة.

2. تكاليف النقل: إن ارتفاع تكاليف النقل* من شأنه أن يفقد الدولة ميزة التخصص في إنتاجها، و من جهة أخرى، فالدولة التي تستطيع إقامة بعض صناعاتها بالقرب من حدودها مع دول أخرى يمكنها توسيع تصريف سلعها مقارنة مع الدول التي لا تتمتع بمثل هذه الظروف التي تستطيع الدولة نتيجة لها توفير الكثير من تكاليف النقل (البرية، البحرية و الجوية) فهذه التكاليف تترك أثرها الهام على التخصص الدولي في أية دولة.

إن التخصص الدولي ضرورة و حتمية تعززها التطورات الاقتصادية المتلاحقة كما يلعب تقسيم العمل الدولي الدور الهام و الأكبر في تفعيل و تطوير و تنمية البنية الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمعات. و

¹- محمود يونس، اقتصاديات دولية، مرجع سابق، ص 14.

* مثل هذه السلع تكون غير متوفرة في دول أخرى و بالأخص في المرحلة المبكرة لظهورها.

²- محمد أحمد السريتي (2009)، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الاسكندرية، ص 16 .

* تضاف تكاليف النقل إلى تكلفة إنتاج السلعة و منها إلى سعر السلعة.

في عصرنا الحالي ارتبط مفهوم تقسيم العمل الدولي أشد الارتباط بالثورة العلمية و المعلوماتية التي شكلت بدورها القوة الأساسية التي كانت سبباً رئيسياً في ظهور مفهوم العولمة¹ و لعب أيضاً تقسيم العمل الدولي من خلال علاقته مع هذه الثورة الدور ذاته* . فالثورة العلمية هي التي جعلت العالم أكثر اندماجاً و تقسيم العمل الدولي هو الذي سهل حركة انتقال الأفراد و رأس المال و السلع و المعلومات و الخدمات. و هو الذي جعل التحولات سريعة و مذهلة في سرعتها. و قد ساهم بدور فعّال في انتقال المفاهيم و القناعات و الأدواق فيما بين الثقافات و الحضارات، و نقل العالم من مرحلة الحداثة إلى مرحلة ما بعد الحداثة و أدخله عصر العولمة و ربما لاحقاً إلى عصر ما بعد العولمة. و كل هذا أصبح ممكناً بدءاً من التسعينات نتيجة للمستجدات و التطورات التكنولوجية و المعلوماتية...

المطلب الرابع: أهمية التجارة الدولية و مكاسب قيامها.

تلعب التجارة الدولية دوراً مميزاً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إذ يمكن من خلال هذا الدور تحديد الملامح الأساسية للدولة، والجوانب والمظاهر والأشكال الأساسية لعلاقتها مع الدول الأخرى، ويتمثل هذا الدور الهام للتجارة الخارجية في المجالات التالية:

1-المجال الاقتصادي:

تسعى التجارة الخارجية في المجال الاقتصادي إلى تحقيق التالي²:

- تعتبر منفذاً لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية، حيث يكون الإنتاج المحلي أكبر مما تستطيع السوق المحلية استيعابه، والاستفادة من ذلك في تعزيز الميزانية من الصرف الأجنبي .

- تساعد في الحصول على مزيد من السلع والخدمات بأقل تكلفة، نتيجة لمبدأ التخصص الدولي الذي تقوم عليه.

- تشجيع الصادرات يساهم في الحصول على مكاسب في صورة رأس مال أجنبي، يلعب دوراً في زيادة الاستثمار وبناء المصانع وإنشاء البنية خاصة في الدول النامية، وبالتالي النهوض بالتنمية الاقتصادية.

-تعتبر مؤشراً على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية لارتباط هذا المؤشر بالإمكانات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدول على التصدير ومستويات الدخول فيها، وكذلك قدرتها على الاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية³.

- نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الإقتصادات المتينة وتعزيز عملية التنمية الشاملة.

¹ - رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، مرجع سابق، ص 131.

* و بذلك أصبحت العولمة ممكنة بسبب تطلعات و معطيات التقسيم و الثورة التي كانت سبباً في مختلف التحولات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية المتلاحقة.

² - عبد المطلب عبد الحميد (2000)، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، ص 373 .

³ - رشاد العصار وآخرون (2000)، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ص 16 .

- تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب¹.
2-المجال الاجتماعي:

تسعى التجارة الخارجية في المجال الاجتماعي إلى تحقيق التالي²:

- زيادة رفاهية الأفراد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجال الاستهلاك.
- تحقيق التغييرات الضرورية في البنية الاجتماعية الناتجة عن التغيير في البنية الاقتصادية.
- الارتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات وإشباع الحاجات.
- إمكانية الحصول على أفضل ما توصلت إليها العلوم والتقنيات المعلوماتية وبأسعار رخيصة نسبياً.
- التأثير المتزايد للتجارة الخارجية على حياتنا اليومية.

3-المجال السياسي:

تسعى التجارة الخارجية في المجال السياسي إلى تحقيق ما يلي³:

- تعزيز البنى الأساسية الدفاعية في الدول من خلال استيراد أفضل وأحسن ما توصلت إليه العلوم والتكنولوجيا.

- إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها.

- العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود وتقصير المسافات ، فهي تحاول أن تجعل العالم بمثابة قرية كونية جديدة ، وبذلك تكون قد استفادت من التكنولوجيات الحديثة ومسالك التجارة الخارجية العابرة للحدود.

إن التجارة كشأن المبادلات الاختيارية الأخرى لأن كلا من البائع و المشتري يحققان منها مكاسب، و إذا لم يتوقع طرفا التبادل تحقيق نفع فلن تقوم التجارة بينهما⁴.

إن مكاسب التجارة الدولية التي تحرزها أية دولة تتألف في الغالب من عنصرين هما⁵:

-مكاسب من التخصص في إنتاج السلعة التي تحرز الدولة في إنتاجها ميزة نسبية، حيث تقوم بتشغيل مواردها الإنتاجية بأكبر قدر من الكفاءة.

-مكاسب من التبادل تعود بالأساس إلى تحقيق معدل تبادل تجاري أفضل بعد مبادلة السلعة التي تتمتع فيها بميزة نسبية من ذلك الممكن تحقيقه في السوق المحلي قبل بدء التجارة الدولية.

¹ - رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، مرجع سابق، ص 57.

² - رشاد العصار وآخرون ، التجارة الخارجية، مرجع سابق ، ص 13 .

³ - رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، مرجع سابق، ص، 58.

⁴ -جيمس جوارتي و ريجارد استروب، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن و عبد العظيم محمد (1999)، الاقتصاد الكلي، الطبعة العربية، دار المريخ للنشر، الرياض، ص 518.

⁵ -بيروك داودي (2008)، تأثير التجارة الخارجية على الاقتصاد الوطني-دراسة قياسية على الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 12.

و على العموم تتيح التجارة الدولية جملة من المكاسب أهمها¹:

- توسيع إمكانيات استهلاك الدولة من خلال توفير كل السلع التي لا يستطيع البلد إنتاجها و ذلك عن طريق استيراد السلع الاستهلاكية و الإنتاجية، كما تمكن البلد من الحصول على المستلزمات المطلوبة لتنفيذ البرامج الإنمائية.
- تصريف فائض الإنتاج من المواد الأولية أو السلع المصنعة، و الحصول مقابل ذلك على العملات الأجنبية اللازمة لتمويل الواردات و الاستخدامات الأخرى.
- التوسع في إنتاج السلع، الشيء الذي يؤدي من جهة إلى الاستفادة من مزايا وفورات الإنتاج، كما يؤدي من جهة أخرى إلى تحقيق مستوى أعلى للمعيشة.
- كما تساعد التجارة الدولية أيضا على الاستغلال الأمثل للموارد من خلال التخصص و زيادة الكفاءة الإنتاجية الشيء الذي يوفر مزيدا من السلع بمقادير أقل من عناصر الإنتاج.

¹-المرجع السابق، ص 12.

المبحث الثاني: ماهية الاقتصاد الحر.

يشكل السوق حلقة أساسية لاستكمال الدورة الاقتصادية. و لأهميته الاقتصادية فقد اهتم به و ابرز دوره في النشاط الاقتصادي العديد من المفكرين الاقتصاديين لنصل إلى اقتصاد السوق الذي عادة ما يعرف في الدول الرأسمالية باسم المشروع الحر.

المطلب الأول: التطور الإيديولوجي للأسواق الحرة.

إن من الأسس التي يستند عليها نظام اقتصاد السوق هو حرية النشاط الاقتصادي و محدودية دور الدولة في هذا المجال¹. خلف النظام الإقطاعي نظاما جديدا استقر على تسميته بالنظام الرأسمالي، و لقد ظهر هذا النظام ثم ازدهر في أوروبا الغربية فغير من وجه المعمورة تغييرا جذريا خلال فترة قصيرة على خلاف الأنظمة السابقة. فابتداء من القرن 14 ظهرت في أوروبا الغربية تغيرات على النظام الاقتصادي و الاجتماعي، تمثلت ملامحه في القضاء على طبقة الإقطاعية و ظهور الدولة الوطنية وانتشار بعض الأفكار السياسية و الدينية التي تدعو إلى الإنتاج و العمل و التجارة، الاكتشافات الجغرافية و الاستعمار الأوربي.

كل هذه العوامل مجتمعة فتحت طريقا واسعا أمام عصر جديد و نظام جديد أخذ يتبلور بالتدريج و المتمثل في النظام الرأسمالي الأمر الذي يجعلنا نبحث في نشأته و تطوره و مآله مستقبلا من خلال²:

- الرأسمالية الصناعية.
- الكساد الكبير و النظرية الكينزية.
- إقتصاديات العرض و الليبرالية الجديدة.
- سيادة و تطور العلاقات الرأسمالية في العالم.

وضع آدم سميث نظرية السوق الحرة و ذلك في إطار تطور المنشأة في ظل الثورة التكنولوجية الثانية، حيث الثورة الصناعية الأولى التي كانت مدفوعة بقوة اجتماعية معينة في أوروبا و الممتدة منذ الربع الأخير للقرن الثامن عشر إلى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، التي شهدت تصنيع و استخدام الآلات و المعدات من المعادن الأساسية خاصة الحديد، و استخدام مصدر الطاقة الصناعي ممثلا في البخار³. فقد وضع آدم سميث نظرية قيمة العمل لأن عنصر التكلفة الرئيسية كان يتمثل في الأجور، إذ أن المنشأة كانت صغيرة و تستخدم العمل و المواد الأولية لتحقيق الإنتاج. كذلك وضع آدم سميث نظرية السوق الحرة طالما أن المنشأة تعمل بدافع الربح، و أن هذا الدافع يتطلب حرية المشروع في تحقيق المصلحة الفردية

¹-خالص صافي صالح (2007)، رقابة تسير المؤسسة في ظل اقتصاد السوق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 13.

²-زايد مراد (2005)، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، ص 3.

³-محمد عبد الشفيق عيسى، أعمال الملتقى الدولي الأول حول العولمة و انعكاساتها على البلدان العربية، المركز الجامعي، سكيكدة، الجزائر، 13-14 ماي 2001، ص 8.

الخاصة و بهذا الصدد تكلم آدم سميث عن اليد الخفية* في إطار المنافسة التامة. ثم جاءت أفكار ريكاردو في النظرية النسبية حتى يبرر استلاب الدولة الصناعية لخيرات الدول التي لم تدخل في مجال الصناعة. شكلت أطروحات سميث و ريكاردو ما يدعى بالمدرسة الكلاسيكية أو الاقتصاد السياسي التقليدي، و قد أثارت أفكار هذه المدرسة حفيظة المناهضين للاستغلال الرأسمالي من خلال تحليلها لقانون القيمة و العمل و الأسعار و الأرباح و الفوائد و الأجور. و من المعلوم أن آدم سميث يرى أن النمو الاقتصادي هو الذي يقرر مستوى الأجور و الأرباح و الفائدة و ريع الأرض.

و جاء فالراس لينفذ حجج الاشتراكيين، فقدم نموذجا متكاملا للتوازن الشامل و فيه يتم النظر إلى الاقتصاد القومي باعتباره كلا مترابطا لا يمكن فصل أجزائه و دراستها دراسة منفصلة، فكل جزء يتوقف على ما يتم في الأجزاء الأخرى. و بمقتضى نظرية فالراس في التوازن الشامل فإن تحديد التوازن في سوق سلعة معينة لا يتوقف على ظروف هذه السوق وحدها، و إنما يتوقف أيضا على أثمان جميع السلع الأخرى. و منه فإن التجديد الذي أتى به فالراس هو أنه ذكر أن دالة الطلب على السلعة لا تتوقف على ثمن هذه السلعة فقط، و إنما أيضا على أثمان السلع الأخرى و بذلك لا نكون بصدد دالتين للعرض و الطلب و متغير واحد هو الثمن محل الدراسة، و إنما يكون هناك عدد كبير من المتغيرات بعدد أثمان السلع الأخرى¹. و بهذا يتم المزج بين المتغيرات و العلاقات و تقدم لنا هذه المدرسة نظاما للتوازن الاقتصادي العام بين كافة دوال الطلب و العرض².

يقوم النظام الكلاسيكي الليبرالي على ثلاثة مبادئ أساسية و هي:

- مبدأ التوازن: الإنتاج = الاستهلاك، و قد تعاقب على تأكيده قانون ساي و قانون فالراس للتوازن العام، و تبعهما في ذلك المفكرون الليبراليون.
- آلية الأسعار تحقق التوازن عفويا في أعلى مستوياته، و في شروط الاستخدام الكامل لكافة عوامل الإنتاج، حيث أن الفائدة كسعر يجب أن يحقق توازنا دائما بين عرض رأس المال (الناتج من الادخار) و طلب رأس المال (الذاهب للاستثمار).
- حيادة النقد، فالنقد لا يتدخل في مستوى التوازن

و من هذه المبادئ الأساسية يمكن الوصول إلى أن النظام الرأسمالي يؤمن بآلية التوازن العفوية، التي تزيل من طريقه جميع العقبات و توفر له التطور الاقتصادي المنسجم الخالي من الأزمات، و بالتالي فالمفكرون الليبراليون يعتبرونه نظاما جيدا من تلقاء نفسه.

* إن حرية السوق التي نادى بها آدم سميث من شأنها أن تأخذ بيد الرأسماليين إلى ما فيه خيرهم و مصلحتهم، و في ذلك تكلم عن وجود قدرة غيبية أطلق عليها اليد الخفية التي ترسم السلوك العقلاني للأفراد في تتبع مصالحهم الخاصة، التي تقود بالتالي إلى تحقيق المصلحة العامة للمجتمع.

¹-ضياء مجيد الموسوي (2003)، العولمة و اقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص ص 23-25.

²- سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية "مبادئ اقتصاديات التجارة الدولية"، مرجع سابق، ص 49.

لقد بدأ الكساد الكبير في الولايات الأمريكية المتحدة في عام 1929 و يعتبر من أعنف ما عرفه العالم الحديث، نظرا لشدته و اتساع رقعته إلى العالم أجمع، الذي امتد من سنة 1929 إلى غاية 1933. تحت تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية في بداية الثلاثينات من القرن 20، نشأت بطالة كبيرة في البلدان الرأسمالية و خاصة منها بريطانيا، فظهرت فكرة جديدة كان لها الأثر الكبير على تطور الفكر الاقتصادي الرأسمالي و صاحبها جون مينارد كينز، و لقد توصل إلى اعتبار الطلب الفعال هو الوسيلة الأولى لتحقيق التوازن، و لا بد من أجل تطور الاقتصاد في الاتجاه المطلوب من تدخل الدولة. و لقد استبدل كينز النظرية التقليدية حول التوازن في الأجل الطويل بتحليل الحوادث الاقتصادية قصيرة الأجل و الذي أوصله إلى نظرية العمالة. يكتب الكنزي الأمريكي المعروف هاريس بأن النظرية الكنزية هي سد في وجه الماركسية و منقذة للنظام الرأسمالي، و يكتب هاريس أيضا بأن كينز قد منح الرأسمالية الديمقراطية أجلا جديدا في الحياة و هو بذلك يكون قد دعم الرأسمالية في مرحلة كان يتهددها فيها خطر الانهيار¹.

لقد عارض كينز التوازن العفوي في النظام الرأسمالي، و دعا إلى الاهتمام البالغ بالطلب الفعال الذي بمقدوره تحقيق تعريف البضائع المنتجة بمعنى الطلب الذي سيجري في المستقبل (المتوقع من قبل المستثمرون حصوله) لا الطلب الحالي. و بذلك يقترح كينز سياسة اقتصادية جديدة تقلب رأسا على عقب الأفكار التي جاءت بها الكلاسيكية، بحيث يدعو إلى التدخل الحكومي لإحداث التوازن العام، من خلال قيامها باستثمارات، يحرص الطلب على الاستهلاك و يضاعف من فرص العمل.

لقد شهدت فترة الثمانينات تراجع كبير لتدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، الذي دعا إليها كينز، خاصة في حكم الرئيس ريغان (الولايات الأمريكية المتحدة) و رئيسة الحكومة تاتشر (بريطانيا) حيث شرع في خصصة المؤسسات العمومية و بالتالي برزت نظرية اقتصادية جديدة راجعت النظرية الكينزية بعدما فشلت في إيجاد الحلول الناجحة أمام تزايد الأزمة الاقتصادية لتلك الفترة. و في هذا الإطار يعتقد دعاة الليبرالية الجديدة أن الدواء لأزمة الركود التضخمي لا يتمثل في التأثير على الطلب الكلي، كما اعتقد الكنزيون بل في التأثير على العرض الكلي.

و بناء على ذلك فالنظرية الكلاسيكية الجديدة "اقتصاديات العرض" تدعو إلى التخفيف من العبء الجبائي المفروض على الاقتصاد و بالتالي يساعد ذلك على زيادة الإنتاج، الادخار، الاستثمار و العمل و من ثم الزيادة في الطلب. ففي أواخر السبعينات شهدت الرأسمالية العالمية لأول مرة ظاهرة الكساد التضخمي²، و من جديد يتدخل أصحاب النظرية الليبرالية الاقتصادية بفكرتهم الجديدة و دعوة الحكومة إلى تطبيقها ميدانيا، و قد عرفت نجاحا من خلال السياسة الاقتصادية للرئيس الأمريكي ريغان التي خفضت الضرائب و ألغت الكثير من الإجراءات و التنظيمات التي كانت من قبل تحكم بعض الأنشطة الاقتصادية. لقد تجسد

¹ - زايد مراد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر، مرجع سابق، ص ص 9-10.

² - ضياء مجيد الموساوي، العولمة و اقتصاد السوق الحرة، مرجع سابق، ص 31.

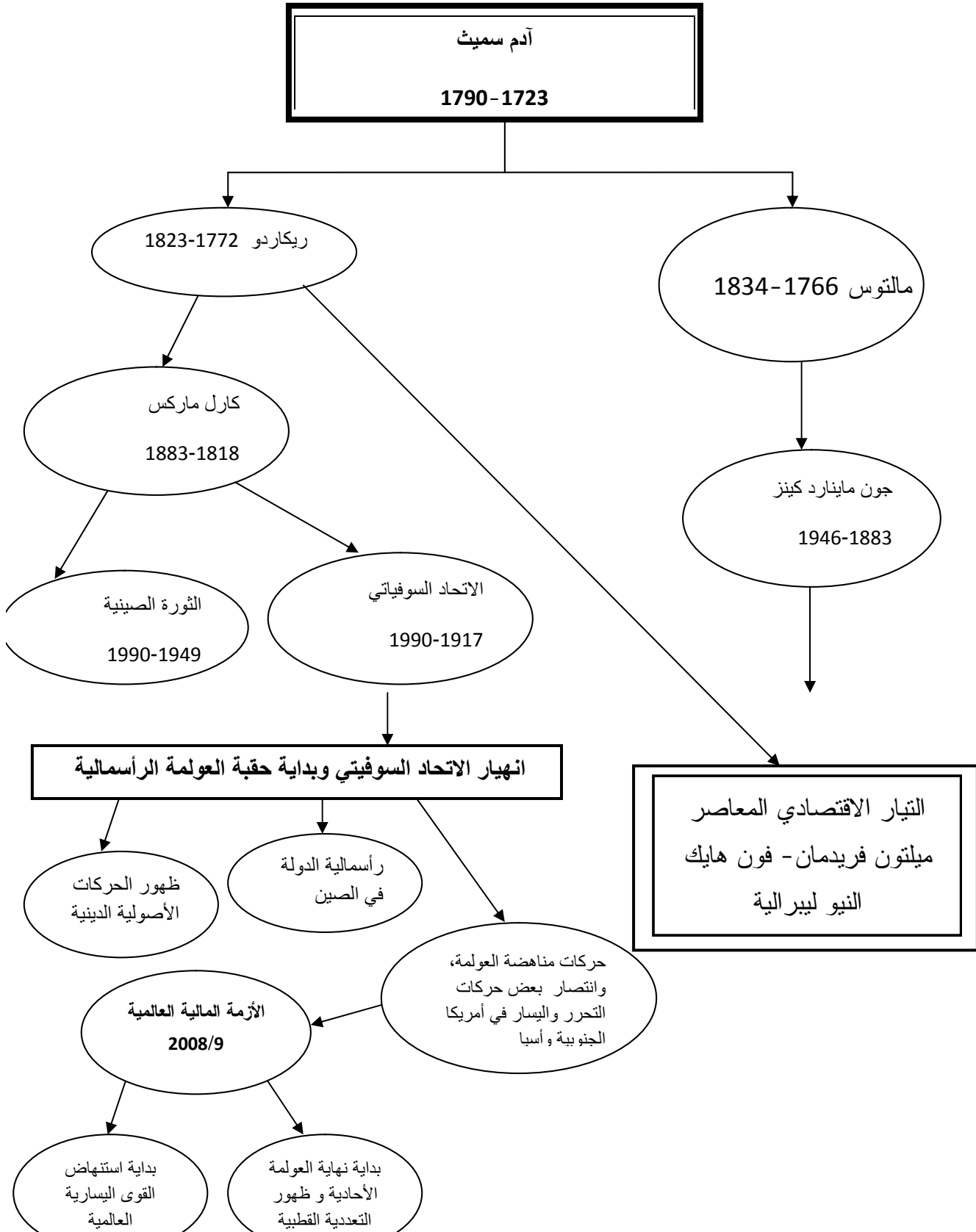
ذلك في إلهام الرئيس ريغان على ضرورة انسحاب الدولة من الحياة الاقتصادية من جهة و تمجيد القطاع الخاص من جهة أخرى، و هكذا أخذ الغرب يدعو بلدان العالم السائر في طريق النمو إلى تبني سياسة الرأسمالية بلا قيود أو حدود¹.

إن تراجع دور الدولة لا يعني على الإطلاق إلغاء تام لدورها، حيث يبقى وجودها ضروري لحماية السوق من الأزمات، و الحد من الاضطرابات الاجتماعية، و بلورة رؤية مستقبلية من أجل التنمية. و إن السمة البارزة التي ميزت التطور منذ السبعينات هي انتشار و استمرار عدم التوازن الاقتصادي، وهكذا تواجه الرأسمالية المعاصرة تناقضا جوهريا هو أن نمو قدراتها الإنتاجية الجديدة إنما يضع عقبات عويصة في طريق الاستخدام الكامل للموارد المتاحة لديها من مادية و بشرية. و من ثم فإن الوضع العادي للاقتصاد صار هو الركود طالما لم توجد قوى تعارضه، و صار الاتجاه نحو الركود هو الاتجاه الغالب. و تواجه الرأسمالية المعاصرة أزمة مركبة هي مزيج من أزمة دورية و أزمت هيكليّة عديدة، إن تفوق الرأسمالية على الاشتراكية يعود إلى أن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج تفرض المنافسة و بذلك استخدام التقنيات الجديدة الحديثة، و دفع التطور التقني و تحسين نوعية المنتجات و تخفيض التكاليف كقانون إلزامي على كل رأسمالي.

و عموما فإن قدرة الرأسمالية على البقاء بفضل الثورة العلمية و التكنولوجية لا يعني إضفاء طابع الأبدية عليها من خلال التفسير التكنولوجي للتطور.

¹ - نادر إدريس النمل ، (1991)، آفاق اقتصاد السوق " حركة التقدم التقني " ازدهار أم انهيار الرأسمالية ، عمان ، الأردن، ص 116 .

الشكل رقم 1: شجرة العائلة في الفكر الاقتصادي الحديث



المصدر: غازي الصواني، تطور الرأسمالية منذ القرن الثامن عشر إلى بداية القرن الحادي والعشرين، ص 21. www.google.com.pdf

الإطلاع عليه في 9-2-2011.

المطلب الثاني: مفهوم اقتصاد السوق و السوق الحر.

لقد شاع مصطلح اقتصاد السوق، على أنه حصول القطاع الخاص على الحصة الكبيرة في الاقتصاد الوطني، لتستطيع ميكانيزمات السوق القيام بدورها في تنميته بفعالية أكبر، و قد تعددت التعاريف حوله و التي نذكر منها:

عرف جاك ريف Jaques Rueff : على أنه "مصطلح عالمي، أي هو ذلك النظام الذي يعمل على تكيف الإنتاج مع متطلبات الأفراد، باستعمال ميكانيزمات الأسعار و بمعنى آخر هو ذلك النظام الاقتصادي الذي يعتمد على السوق كأسلوب لتنسيق النشاط الاقتصادي مع المجتمع"¹.

بالنسبة لعبد الحق لعميري: يقول أن "اقتصاد السوق لا يعني أن الدولة لا تملك و لا تراقب مؤسسات إستراتيجية، لكنه يعني أن القطاع الخاص ذو مكانة راجحة في الاقتصاد الوطني لكي تلعب ميكانيزمات السوق دورها تماما و بفعالية"².

بالنسبة لأندري بيتر Piettre Andrais : يقول أن "الاقتصاد الحر هو اقتصاد موجه من طرف المستهلكين ذوي قدرة شرائية، يعني ذلك أن الاقتصاد الحر موجه من طرف الثروة"³.

بالنسبة لميلتون فريدمان: يرى بأن "اقتصاد السوق الذي يعمل بحرية سيؤدي إلى تقدم اقتصادي و تقني، و إلى استخدام فعال للموارد، و إلى مستوى معيشة مرتفع يجري توزيعه مع بعض الاستثناءات التي لا بد من الاعتراف بها، توزيعا عادلا، و كذلك إلى قيام مجتمع يتميز بالحراك الاجتماعي و الحرية السياسية"⁴.

بالنسبة لحمدي أحمد العناني: يرى بأن "نظام السوق هو ذلك النظام الاجتماعي الذي يتم من خلاله تنظيم و رقابة معظم النشاط الاقتصادي من خلال الأسواق التي تتميز بالمنافسة عند تحديد الأثمان"⁵.

بالنسبة لهايك F. A. Hayek : يعتبر أن "اقتصاد السوق هو الآلية الأكثر فعالية القادرة على معالجة المقدار الضخم من معلومات متفاوتة و متباينة، و الضرورية من أجل تنسيق خطط الأعوان الاقتصاديين الفردية"⁶.

¹ - BENISSAD M.H (1983) , économie internationale, OPU, Alger ,p 22

² - LAMIRI Abdelhak (1993), gérer l'entreprise algérienne en économie de marché, PRESTCOMM ED ,Alger ,p 19

³ - ANDRAIS Piettre (1973), histoire économique et problèmes économiques comptemporain, CUJAS , Paris, p 97.

⁴ - تشارلز وولف جونير، ترجمة علي حسين حجاج (1996)، الأسواق أم الحكومات: الإختبار بين بدائل غير مثالية، الطبعة الأولى، دار البشير ، عمان ، الأردن، ص 18.

⁵ - العناني حمدي أحمد (1992)، إقتصاديات المالية العامة و نظام السوق، الجزء الأول ، دار المصرفية اللبنانية، بيروت، ص 35.

⁶ - أندرو شتر ، ترجمة نادر إدريس النل (1996)، علم إقتصاد السوق الحرة ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب الحديث للنشر و التوزيع، عمان ، الأردن، ص 43.

أما بالنسبة لحميد تمار: يرى بأن "اقتصاد السوق هو اقتصاد ليبرالي، حرية المبادرة، اقتصاد مفتوح على التبادل الدولي و بالتالي معرض للمنافسة الدولية بدون حماية جمركية، مما يستتج منه اقتصاد بدون حكومة (غائبة)، و بالتالي اقتصاد موجه من قبل مصالح الأقوياء"¹. بالنسبة للبروفسور باجواتي: يرى أن "أفضل اقتصاد و أفضل مجتمع يجمعان بين الأسواق و الديمقراطية"².

من خلال هذه التعاريف المتعددة و المختلفة يظهر لنا أن اقتصاد السوق هو الخيار بين السوق و الدولة كمنظم و مهيمن على النشاط الاقتصادي. كذلك يمكن القول بأن اقتصاد السوق يقوم على أسس الحرية الاقتصادية و المنافسة. بمعنى ممارسة الحرية الاقتصادية من قبل المنتجين في إنتاج و بيع السلع و الخدمات في السوق و قيام المنافسة فيما بينهم بغية تحقيق أقصى ربح ممكن.

و كذلك ممارسة الحرية الاقتصادية من قبل المستهلكين في استهلاك السلع و الخدمات المعروضة في السوق و قيام المنافسة فيما بينهم بغية تحقيق أقصى إشباع ممكن، و لا يتحقق كل هذا إلا في ظل عدم تدخل الدولة في عمليات السوق.

يقوم النظام الاقتصادي الرأسمالي أو بما يسمى بالنظام الحر أو اقتصاد السوق على أسس منهجية تتمثل في الملكية الخاصة و المصلحة الخاصة، الحرية الاقتصادية و حافز الربح، عدم وجود أي تعارض بين المصلحة الخاصة و المصلحة العامة و التسليم بقيام انسجام تام بينهما و حرية الأسعار.

المطلب الثالث: مزايا و مساويء اقتصاد السوق.

إن اقتصاد السوق الاسم المخفف للرأسمالية بدأ كفكرة أوربية وطنية نشأت في بيئة ثقافية و اجتماعية و دينية و تاريخية معينة استوحت منها قيمها و مبادئها و تصورها للحياة و تنظيمها للنشاط الإنساني. ومنه لهذا السوق آثار يمكن تلخيصها كما يلي³:

1. الآثار السياسية: أهمها:

- سيطرة رأس المال على الحكم.
- انفصال اقتصاد السوق على الديمقراطية مع إمكانية تأثر ضم الناخبين بالإغراءات الرأسمالية.
- 2. الآثار الاجتماعية و النفسية و الأخلاقية: من هذه الآثار نذكر:
 - نمو نسبة الفقراء و محدودي الدخل في المجتمع بتدهور قدراتهم الشرائية.
 - ارتفاع معدل البطالة بفعل قوانين السوق الرأسمالية.

¹ - TEMAR Hamid (2005), les fondements théoriques du libéralisme, OPU, Alger , p 19.

² - ضياء مجيد الموسوي، العولمة و اقتصاد السوق الحرة، مرجع سابق، ص 11.

³ -خادر إدريس التل ، آفاق اقتصاد السوق " حركة التقدم التقني" ازدهار أم انهيار الرأسمالية، مرجع سابق، ص ص 135-136.

3. الآثار الاقتصادية: نلخصها في:

- حدوث منافسة غير متكافئة و غير عادلة بين شركات عالمية عملاقة و شركات وطنية في طريق النمو.
- انفتاح السوق الوطنية على المنتجات العالمية ذات الجودة العالية و الأسعار المنخفضة و هو ما يعرض بعض المنتجات الوطنية لعدم الرواج الذي من نتائجه إفلاس عدد من الشركات الوطنية (العامة و الخاصة).
- بروز تكتلات من الشركات الوطنية في مواجهة الشركات العملاقة.
- وفرة السلع و الخدمات نتيجة ضعف القدرة الشرائية لأفراد المجتمع و انتشار السلع الترفيهية على حساب السلع الضرورية.
- خضوع الاقتصاد الوطني لقوانين اقتصاد السوق الرأسمالية العالمية - التي لا ترحم الضعفاء- مما يعرض موارده للاستنزاف و خيراته للنهب المنظم...
- تقلص حجم القطاع الاقتصادي العام في مقابل نمو حجم الاستثمارات الخاصة.
- في بداية مطلبنا هذا قلنا أنه : من الشائع أن الرأسمالية و اقتصاد السوق هما الشيء نفسه. و نضيف إليه أنه من الشائع أيضا أن سلطة الدولة نقيض الاثنين.

لكن الاقتصادي بروديل يورد العكس تماما، فهو يرى أن الرأسمالية في نشوءها و نموها و توسعها تعتمد اعتمادًا كليًا على سلطة الدولة و أنها (الرأسمالية) هي النقيض لاقتصاد السوق*، و في عبارات أكثر تحديدًا يعتبر "بروديل" الرأسمالية هي الطابق الأعلى في مبنى من ثلاثة طوابق و لا تستطيع الطوابق العليا أن توجد إلا بوجود الطوابق السفلى التي يقوم عليها. فالطابق الأسفل في مبنى "بروديل" هو الطابق الذي يسود فيه اقتصاد الاكتفاء الذاتي، و يُطلق عليه اسم "طابق الحياة المادية"، فوق هذا الطابق تأتي أصلح تربة لاقتصاد السوق تمتاز باتصالات كثيرة على المستوى الأفقي بين الأسواق المختلفة ذات درجة من التنسيق التلقائي الذي يربط بين العرض و الطلب و الأسعار، و فوق هذا الطابق تأتي المنطقة التي يمكن تسميتها "منطقة ضد السوق" ** حيث يسود قانون الغاب و تلك هي المنطقة التي كانت في الماضي كما هي في الحاضر السكن الحقيقي للرأسمالية.

لقد حقق اقتصاد السوق، إنجازات اقتصادية و تقنية مثيرة، في حين يعترف جون كينيت غالبريت في كتابه "عصر غياب اليقين" بأن اقتصاد السوق يصنف تطوره و نضجه في إطار عدم استقرار الاقتصاد الكلي، و في إطار عدم فعالية الاقتصاد الجزئي و عدم المساواة الاجتماعية، و لمعالجة هذه العيوب الخاصة بنظام السوق يرى أن السياسات الحكومية و تدخلها أمران أساسيان لإحداث الاستقرار الاقتصادي و الفعالية الاقتصادية و كذلك العدالة الاجتماعية المحسنة. فموقف غالبريت المناهض للسوق يستند حول الجوانب

* انطلاقا من أن اقتصاد السوق تميزه الحرية الاقتصادية.

** انطلاقا من أن السوق تميزه المنافسة الكاملة.

السلبية الخارجية المترتبة على اقتصاد السوق مثل التلوث و ضوضاء المطارات و لوحات الإعلانات و التلفزيون التجاري ذي النوعية السيئة في الغالب¹.

تبلور هذه الأفكار شكل ما سمي لاحقاً النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي من مزاياه² :

- إن أخذ اقتصاد السوق لمبدأ الحرية الفردية المطلقة الخالية من كل القيود و الضوابط استلزم اعترافه بالفرد و شخصيته و حقوقه و هي أمور لا بد منها لتحقيق إنسانية الإنسان.

- أن التجربة الواقعية قد كشفت عن ظاهرة وفرة الإنتاج و جودته في ظل اقتصاد السوق.

- أن اقتصاد السوق يقترب من الفطرة البشرية عندما يحترم غرائز الإنسان في مجال حب التملك

و اعتبار المصلحة الفردية حافزاً على الإنتاج و غيرها.

بيد أن تطبيق الأفكار و المبادئ النظرية لاقتصاد السوق في واقع الحياة الاجتماعية قد كشف عن كثير من الانحرافات و النقائص الاقتصادية و الاجتماعية، كانتشار البطالة، الأزمات الدورية التي تنتاب اقتصاد السوق، انتشار التضخم* و غيرها من السلبيات التي طغت على الحياة الاقتصادية.

- سوء تخصيص الموارد الاقتصادية في ظل اقتصاد السوق و الذي يرجع إلى فشل الطلب في التعبير عن الحاجات الحقيقية للمجتمع من ناحية و إلى سعي رؤوس الأموال وراء المزيد من الأرباح من ناحية أخرى.

- سوء توزيع الدخل الوطني في ظل اقتصاد السوق الناتج عن استمرار تركيز الدخل لدى فئة الرأسماليين. و لا يرجع هذا إلى سعيهم وراء تحقيق أقصى الأرباح فقط و إنما لعدم وجود قوى داخلية تعمل على التقويم المستمر لانحرافات أسلوب توزيع الدخل الوطني أيضاً، أي لغياب الضوابط الأخلاقية و الاجتماعية التي تحول دون تركيز الأموال في يد فئة قليلة من المجتمع. و في حالة ما إذا حدث هذا فإنها سوف تتحكم في أهم القرارات الاقتصادية وفقاً لما يخدم مصالحها، و هو ما يؤثر بالسلب على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية.

- انتشار الاحتكار** الذي هو أحد أهم القنوات التي تؤدي إلى تركز رؤوس الأموال مما يترك آثاراً سيئة على تخصيص الموارد الإنتاجية و يعيق النمو المتوازن في ظل اقتصاد السوق.

¹ - تشارلز وولف جونير، ترجمة علي حسين حجاج، الأسواق أم الحكومات: الإختبار بين بدائل غير مثالية، مرجع السابق، ص 19.

² - جمال لعمارة (2000)، اقتصاد المشاركة... نظام اقتصادي بديل لاقتصاد السوق. مركز الإعلام العربي، مصر، ص 24.

* لقد أصبح التضخم أداة لتمييز بعض ما أسفده اقتصاد السوق مثل سوء توزيع الدخل الوطني، الاحتكار، البطالة،... و نشرها عبر العالم و شعوبه؛ مستعينا في ذلك بأدوات العولمة الاقتصادية و آلياتها و في مقدمتها صندوق النقد الدولي، البنك العالمي و المنظمة العالمية للتجارة.

** الاحتكار قوة اقتصادية في يد المحتكر تمكنه من التحكم في السوق و فرض الأسعار التي تحقق له أقصى ربح ممكن في غياب ضوابط للحرية الاقتصادية. بل أن الاحتكار المحلي قد تحول إلى احتكار دولي مع نمو الشركات متعددة الجنسية.

المبحث الثالث: السياسات التجارية الموجهة للتبادل الدولي.

السياسات التجارية هي السياسة الاقتصادية التي تطبق في مجال التجارة الدولية، و يقصد بالسياسة الاقتصادية مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات ذات السيادة في المجال الاقتصادي لتحقيق أهداف معينة.

المطلب الأول: ماهية السياسات التجارية و اختلاف مضامينها باختلاف النظم و الأوضاع الاقتصادية

السائدة.

يتعرض نشاط التجارة الخارجية في مختلف بلدان العالم المتقدمة والمتخلفة على حد سواء لتشريعات ولوائح رسمية من جانب أجهزة الدولة التي تعمل على تقييده بدرجة أو بأخرى أو تحريره من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي، ومجموعة هذه التشريعات واللوائح الرسمية وكل ما يلحق بها من أساليب وإجراءات تنظيمية متبعة من جهة السلطات المسؤولة في الدولة تسمى بـ " السياسة التجارية"¹.

يقصد بالسياسة التجارية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق أهداف معينة. و الهدف الرئيسي الذي ترمي إليه عادة هو تنمية الاقتصاد القومي إلى أقصى حد ممكن، و قد ترمي إلى تحقيق أهداف أخرى فرعية مثل تحقيق التوظيف الكامل، الاكتفاء الذاتي، تثبيت سعر الصرف و إقرار التوازن في ميزان المدفوعات، و ما إلى ذلك. و في الواقع إن السياسة التجارية ليست إلا وسيلة إلى جانب وسائل أخرى كالإجراءات المالية و النقدية التي تستعين بها الدولة لتحقيق هذه الأهداف، لذلك لا بد من إجراء تنسيق لهذه الوسائل حتى تعزز بعضها بعضا و لا تتعارض فيما بينها².

تعرف السياسة التجارة على أنها مجموعة من القواعد و الأدوات و الأساليب و الإجراءات و التدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد و كذا تحقيق تنمية اقتصادية من خلال التعامل مع باقي دول العالم في إطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة³.

¹ - عبد الرحمن يسري أحمد (2001)، الإقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، مصر، ص 152.

² - عادل أحمد حشيش و مجدي شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص 291.

³ - عبد المطلب عبد الحميد (2003)، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، الجزء الثاني، ط1، القاهرة، ص 124.

وحسب Maurice Bye تسمى "سياسة تجارية دولية" الاختيار الذي تقوم به السلطات العمومية لمجموعة متناسقة من الوسائل القادرة على التأثير في التجارة الخارجية للدولة، بغرض الوصول إلى أهداف محددة. والهدف المنشود عادة هو تطوير الاقتصاد الوطني، إلا أنه يمكن أن نجد أهدافا أخرى، التشغيل التام، استقرار الصرف¹.

تختلف السياسات التجارية باختلاف النظم و الأوضاع الاقتصادية السائدة، فهي في الدول الرأسمالية التي تطبق الرأسمالية كنظام اقتصادي غيرها في البلدان التي لا تأخذ بهذا النظام، و هي في الدول الصناعية المتقدمة غيرها في البلدان المتخلفة، فلكل دولة أهدافها الاقتصادية و لكل دولة وسائلها الخاصة التي تضعها لتحقيق هذه الأهداف. فالنظام الرأسمالي مثلا يأخذ بمبدأ الحرية الاقتصادية بكل ما تتضمنه هذه الحرية من مفاهيم و بالتالي فالسياسة التجارية التي ترسمها دولة رأسمالية لا بد و أن تتضمن بعض أو كل المظاهر الاقتصادية التي يقوم عليها النظام الرأسمالي من حيث التدخل الحكومي في التجارة الخارجية إلا في أضيق الحدود على اعتبار أن حق قيام التبادل بين الأفراد عبر الحدود الإقليمية لا يختلف عن هذا الحق بين المواطنين داخل الدولة الواحدة. أما السياسة التجارية قبل تحلل الاتحاد السوفيتي فهي جزء لا يتجزأ من التنظيم الاشتراكي العام الذي نظم على أساس الجهاز الاقتصادي بأكمله. و طالما أن الدولة هي المسيطرة على الاقتصاد القومي بأسره فإن التجارة الخارجية و بالتالي السياسة التجارية الخارجية تخضع للتوجيه الحكومي للخطة الاقتصادية التي ترسمها الدولة و تنفذها على مراحل زمنية معينة².

وقد كثر الحديث عن السياسات التجارية باعتبارها مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقاتها التبادلية مع الدول الأخرى لتحقيق أهداف معينة بين من يدافعون عن حماية التجارة الخارجية ، وأولئك الذين يحبذون تحريرها³.

¹ - Maurice Bye (1971), **Relation Economique Internationale**, Dalloz, Paris, p 341.

² - عادل أحمد حشيش و مجدي شهاب، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مرجع سابق، ص 292.

³ - رعد حسن الصرن، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**، مرجع سابق، ص 276.

المطلب الثاني: تراوح السياسات التجارية بين التحرير و التقييد.

جرت عادة الاقتصاديين على تقسيم السياسات التجارية إلى نوعين رئيسيين: سياسة حرية التجارة، و سياسة الحماية. تتلخص فكرة سياسة الحرية التجارية في ضرورة إزالة كل القيود والعقبات المفروضة على التجارة بين المقيمين في الدول المختلفة¹، وقد نادى هذه السياسة منذ ظهورها بحق الأفراد والمؤسسات في القيام بالنشاط الاقتصادي والتبادل كما يرغبون وابتعاد الحكم عن التداخل كلما أمكن ذلك².

تعرف سياسة الحرية التجارية بأنها تلك السياسة التي تقوم على إصدار القوانين واللوائح واتخاذ الإجراءات التنفيذية اللازمة لإزالة وتحقيق القيود على علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع العالم الخارجي. ينادي أنصار مذهب حرية التجارة بأن تكون التجارة الدولية حرة خالية من القيود والعقبات لكي يبلغ المجتمع أرقى درجاته وأعلى مستويات الرفاهية، بحيث يتم إطلاق تيارات تبادل السلع والخدمات على شرط أن يقتصر دور الجمارك على المراقبة الدقيقة على الواردات الأجنبية. كما أن سياسة الحرية لا تعارض استخدام الرسوم الجمركية بل تشترط تخفيض سعرها كي لا تحد من حرية انتقال السلع من دولة إلى أخرى³.

أما سياسة الحماية فتعني تبني الدولة لمجموعة من القوانين والتشريعات واتخاذ إجراءات بقصد حماية سلعها أو سوقها ضد المنافسة الأجنبية⁴، ظهرت نظرية الحماية في الوقت نفسه الذي ظهرت فيه نظريات حرية التجارة الدولية، وقد نتج عن نمو هذا النظام ازدهار الاقتصاد القومي للدول التي طبقت مثل الدول الأوروبية، إلا إن هذا الازدهار كان على حساب دول أخرى لم تكن قد تطورت بعد مثل الدول المتخلفة في إفريقيا، آسيا وأمريكا الجنوبية، وعندما شعرت هذه الدول بوطأة الاستغلال رأت ضرورة حماية اقتصادها القومي من غزو سلع الدول الأكثر حماية، وينادي هذا المذهب بتقييد التبادل مع الخارج ولاسيما تيار استيراد السلع الأجنبية. و قد اتبعت سياسة التقييد في فترة ما بين الحربين العالميتين، فقد أدى نشوب الحرب العالمية

¹ - عبد النعيم محمد مبارك و محمود يونس (1996)، اقتصاديات النقود والصرافة والتجارة الدولية، الدار الجامعية، مصر، ص 277 .

² - عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 413.

³ - مفتاح حكيم (2002-2003)، السياسات التجارية و الاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، ص 52.

⁴ - السيد أحمد عبد الخالق (1999)، الاقتصاد الدولي والسياسات الاقتصادية الدولية، مركز الدراسات السياسية والدولية، المنصورة، ص 137 .

الثانية إلى سيطرت النزعة الحمائية على أغلب الدول، و قد أفضى ذلك إلى تدهور معدلات التجارة الدولية، إذ غدت مقيدة لا حرة كما لم تعد متعددة الأطراف و إنما يغلب عليها الطابع الثنائي¹.

في الأخير، لا بد أن نفرق عند الحديث عن حرية التجارة و حمايتها بين المجتمع الدولي كله و بين الدولة الواحدة، حيث تقف الدول الكبيرة دائماً مع حرية التجارة الخارجية، بينما الدول الصغيرة دائماً مع فرض القيود عليها، فالأولى تتمتع باحتكار موروث لذا فهي تضطر إلى مجابهة باحتكار تحكمي في مرحلة التبادل تضعه بنفسها عن طريق العديد من القيود².

يستند أنصار تحرير التبادل الدولي إلى عدة حجج لتأييد وجهات نظرهم وأهمها³:

- الحرية تسمح بالتخصص في الإنتاج: حيث يتم تخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة نسبية، فتتوسع في إنتاج تلك السلعة بما يفوق احتياجاتها المحلية، وتقوم بمبادلة ذلك الفائض من هذه السلعة إلى دولة أخرى تحصل منها على احتياجاتها من السلع التي تعاني من قصور نسبي في إنتاجها.

- الحرية تسمح بانخفاض أسعار السلع الدولية: استناداً إلى مبدأ التخصص وتقسيم العمل فإن حرية التجارة تؤدي إلى انخفاض السلع المستوردة التي لا يمكن إنتاجها في الداخل إلا بنفقات مرتفعة، لأن هذه السلع تنتج في الدول ذات الميزة النسبية في إنتاجها بالمقارنة مع بقية الدول وهذا ما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي الحقيقي للدولة لما تستورد السلع بسعر منخفض عوض إنتاجها محلياً بسعر مرتفع.

- الحرية حافز للتقدم الفني: تسمح الحرية التجارية في ظل المنافسة الحرة، بتنافس المنتجين لتقديم منتجاتهم، ويؤدي هذا إلى الابتكار وتطوير وسائل وأساليب الإنتاج من أجل تطوير المنتجات لكسب أسواق جديدة.

- الحرية تحد من قيام الاحتكارات: لا يستطيع المنتج أن يحتكر السوق ويفرض الأسعار التي تساعد، لأنه في ظل وجود حرية تجارية يمكن للمستثمر أن يستورد السلع بأسعار منخفضة ليمنع استغلال المنتج المحلي له.

- الحرية تساعد على ارتفاع الإنتاج: يرى أنصار الحرية أنه لو سادت هذه السياسة بين الدول لساعد ذلك على وصول مشروعاتها الإنتاجية إلى الأهداف المسطرة، فإذا كان الطلب المحلي منخفضاً فإنه في ظل نظام حر للتبادل الدولي، فالطلب الآتي من الخارج يؤدي إلى إنعاش المشروع وزيادة الإنتاج.

¹- عبد الباسط وفا، (2000)، النظم الجمركية... دراسة في فكر التعريف الجمركية و مستقبلها في ظل الحات، دار النهضة العربية، مصر، ص ص

² - عبد القادر زيان، السياسات التجارية، تم الاطلاع 1.3.2011 - <http://webcache.googleusercontent.com>

³- رعن حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، مرجع سابق، ص 287.

ويستند أنصار مذهب نظرية الحماية على حجج مختلفة نذكر أهمها¹:

- حماية الصناعات الناشئة: تعتبر الصناعات الناشئة صناعات ضعيفة لا تستطيع منافسة الصناعات الأجنبية المتخصصة في إنتاج وتصدير سلع مماثلة، قد اكتسبت خبرة لا يمكن توفرها في بداية قيام الصناعات.

- معالجة البطالة و تحقيق مستوى التوظيف: الحماية التجارية تحد من الواردات، وبالتالي ترفع من مستوى الاستثمار، فإقامة المشاريع تعطي فرصة للعمل وبذلك تشغل الأيدي العاملة المتاحة، فيتم القضاء على البطالة أو التخفيض من حدتها عكس ما يحدث في حالة تحرير التجارة.

- علاج العجز في ميزان المدفوعات: إن إتباع سياسة الحماية التجارية من خلال تقليل الواردات يساعد على تحسين العجز في ميزان المدفوعات.

- زيادة إيرادات الدولة العامة: من خلال الرسوم الجمركية المرتفعة على السلع الكمالية والسلع التي لها بدائل محلية، التي تفرضها سياسة الحماية².

- مكافحة سياسة الإغراق: تلجأ بعض الشركات الأجنبية لاحتكار الأسواق الخارجية، إلى بيع منتجاتها بأسعار أقل بكثير من الأسعار التي تبيع بها في سوق الدولة الأم، وذلك بغرض القضاء على الصناعة المحلية المنافسة لها أو بغرض الربح، وفي هذه الحالة يمكن للدولة أن تواجه سياسة الإغراق عن طريق إتباع سياسة الحماية التجارية.

- تحقيق الاستقرار الاقتصادي: إن سياسة الحماية التجارية تمكن الدولة من إنتاج العديد من السلع، أي تنويع هيكلها الإنتاجي، ويؤدي هذا التنويع إلى تقليل الأهمية النسبية لكل سلعة في تأثيرها على الناتج القومي أو الصادرات، ومن ثم مواجهة أخطار الأزمات الاقتصادية التي قد تحدث من حين لآخر³.

- اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية: تشجع سياسة الحماية على إغراء رؤوس الأموال الأجنبية لدخول الدولة بقصد الاستثمار المباشر، تجنباً للرسوم الجمركية المفروضة التي تعرقل انتقال السلع، وهكذا تستخدم سياسة الحماية بقصد تشجيع صناعات وطنية يعتمد قيامها على رأس المال الأجنبي فيساعد ذلك على زيادة الدخل القومي.

¹ - محمد ناشر (1992)، التجارة الداخلية، دار النشر، جامعة الاسكندرية، مصر، ص 231.

² - عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 212.

³ - عبد النعيم محمد مبارك و محمود يونس، اقتصاديات النقود والصرافة والتجارة، مرجع سابق 277.

المطلب الثالث: الأهداف المنشودة من السياسات التجارية المطبقة.

تسعى السياسة التجارية إلى تحقيق أهداف وبلوغ غايات تختلف من دولة إلى أخرى، فهناك الأهداف الاقتصادية الهادفة إلى تنمية الاقتصاد الوطني، ومنها حماية الصناعات الوطنية، تحقيق توازن ميزان المدفوعات، تحقيق موارد للخزينة العامة. والأهداف السياسية حيث تسعى بعض الدول إلى توفير أكبر قدر من الاستقلال وتحقيق الاكتفاء الذاتي. والأهداف الاجتماعية و الإستراتيجية مثل حماية الصحة العامة عن طريق منع استيراد المواد المخدرة، وتشديد القيود على استيراد المشروبات الكحولية، أو حماية مصالح فئات اجتماعية معينة كالمزارعين بالحد من استيراد المنتجات الزراعية¹.

-الأهداف الاقتصادية: و تتمثل في²:

• تحقيق موارد للخزينة العامة: قد يكون الحصول على موارد الخزينة العامة لتمويل الإنفاق العام بأنواعه المختلفة أحد أهداف السياسة التجارية، و في كثير من الحالات يعتبر الحصول على موارد عن هذا الطريق أكثر فعالية و أكثر قبولاً، سياسياً، من بعض الطرق البديلة لتمويل الخزينة العامة، فعادة ما يتم الحصول على الموارد المالية للخزينة عند مرور السلع عبر الحدود. و بذلك يتم توفير جزء كبير من نفقات التحصيل. كما أن الموارد المالية التي يتم الحصول عليها عن هذا الطريق تكون على الأقل في جزء منها مدفوعة بواسطة الأجانب على أنه يجب التحرز عند تحديد طرق تحديد هذا الهدف، فلو تم تحقيقه بفرض رسوم جمركية على السلع المستوردة دون تمييز، فقد يؤدي هذا إلى الإخلال باعتبارات العدالة الاجتماعية أو باعتبارات التنمية الاقتصادية أو هما معاً.

• تحقيق توازن ميزان المدفوعات: تختلف إجراءات استعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات باختلاف نوع الاختلاف في هذا الميزان. و رغم عدم الرغبة في تحقيق فائض مطرد في ميزان المدفوعات، إلا أن حالة العجز هي الحالة التي تسبب الكثير من القلق و الاهتمام. و تتحصل إجراءات التوازن في هذه الحالة في التقليل من الطلب على الصرف الأجنبي و زيادة المعروض منه، و لا بد أن يتم اختيار الإجراءات التي تكفل تحقيق هذا الهدف مع عدم الإخلال بأهداف أخرى للاقتصاد القومي، و قد يقتضي هذا مثلاً تقليل الطلب على الواردات غير الضرورية بوسائل شيء مع عدم المساس بالواردات من السلع الضرورية.

• حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية: قد تستهدف السياسة الاقتصادية في ظل ظروف معينة حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية. و لذلك يعتبر هذا أيضاً أحد أهداف السياسة التجارية، و المقصود هنا

¹ - مفتاح حكيم، السياسات التجارية و الاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد، مرجع سابق، ص 30.

² - مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص ص 117-118.

عزل المؤثرات الخارجية التي يمكن أن تؤثر تأثيرا ضارا على الإنتاج المحلي في بعض الفروع. و من أمثلة ذلك ما تطبقه دول غرب أوروبا من إجراءات لحماية الإنتاج الزراعي فيها من منافسة الإنتاج الزراعي في الدول النامية، و من الجدير بالذكر أن هدف حماية الإنتاج المحلي قد يتضمن هدفا آخر و هو توزيع الدخل القومي في اتجاه معين.

• حماية الاقتصاد القومي من خطر الإغراق: الإغراق هو سياسة تنتهجها الدول أو الشركات الاحتكارية، قصد اكتساب حصة أكبر في الأسواق، أو الدخول إلى أسواق جديدة. وهو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة أو المشروعات الاحتكارية للتمييز بين الأسعار في الداخل وتلك السائدة في الخارج، حيث تكون الأخيرة منخفضة عن السعر الداخلي للسلعة مضافا إليه نفقات النقل و غيرها من النفقات المرتبطة بانتقال السلعة من السوق الوطنية إلى الأسواق الأجنبية¹. و الإغراق بهذا المعنى هو أحد أسلحة الحرب الاقتصادية إذ يعتبر وسيلة غير مباشرة لكسب السوق الخارجية على حساب المنتجين المحليين في هذه السوق و على حساب المنتجين الخارجيين الذين يصرون إليه.

• حماية الصناعة الناشئة "الوليدة": تعتبر حجة حماية الصناعة الوليدة من أقوى الحجج لتدخل الدول في طريق حرية التجارة²، يقصد بالصناعية الناشئة تلك الصناعة الحديثة العهد في البلاد والتي يتوقع لها أن ترقى إلى مرحلة البلوغ والنضج إذا ما توفرت لها لبيئة الملائمة، حيث يجب ممارسة الدقة في اختيار الصناعات التي تعطي لها الحماية باعتبارها من الصناعات الوليدة، بحيث يمكن لها بعد فترة معقولة الوقوف على قدميها في ضمان المنافسة مع مثيلتها الأجنبية. لا شك أن هدف حماية الصناعة الوليدة هدف مقول بناء على اعتبارات اقتصادية، أما حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية فلا يمكن الدفاع عنه بناء على اعتبارات اقتصادية. بعبارة أخرى يمكن القول أن هدف حماية الصناعة الوليدة مؤهل بطبيعته لأن يكون هدفا قوميا، لكن هدف حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية غالبا ما يصدر عن الضغوط السياسية التي تمارسها جماعات أو فئات معينة لها وزن سياسي في المجتمع.

• حماية الاقتصاد القومي من التقلبات الخارجية: قد تحدث تقلبات اقتصادية عنيفة خارج الاقتصاد القومي كتضخم عنيف أو انكماش حاد و لا شك أن مثل هذه التقلبات، أي كانت العوامل المسببة لها غير مرغوب فيها، و لذلك فإن حماية الاقتصاد القومي منها أمر مسلم به. و طالما أن التجارة الخارجية هي وسيلة الاتصال بالخارج. لذا أصبح منوطا بالسياسة التجارية مهمة حماية الاقتصاد منها. و في ظرف البيئة الدولية المعاصرة فإن حماية الاقتصاد القومي من التقلبات الخارجية قد أصبحت أكثر من أي وقت مضى مهمة المجتمع الدولي كله.

¹-زينب حسين عوض الله (2004)، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، ص 291.

²- مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص 120.

-الأهداف الاجتماعية: و تتمثل في¹:

- حماية مصالح فئات اجتماعية معينة: كمصالح المزارعين أو المنتجين لسلعة ما، أو العمالة المشتغلين في صناعة معينة، و هنا تتقلب مصالح هذه الفئات طبقاً لآلية معينة تجد أصلها في هيكل توزيع القوة السياسية في المجتمع إلى مصالح المجتمع في مجموعه.
- إعادة توزيع الدخل القومي: قد تستهدف الدولة إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات أو الطبقات المختلفة، و تلجأ من بين ما تلجأ إليه إلى أدوات السياسة التجارية لتحقيق هذا الهدف. عادة ما تستخدم أكثر من أداة من أدوات السياسة التجارية في هذا السبيل ففرض رسوم جمركية أو تطبيق نظام الحصص على واردات معينة مع ثبات العوامل الأخرى يقلل من الدخل الحقيقي لمستهلكي هذه السلعة و يزيد الدخل الحقيقي لمنتجها في الداخل، و نادراً ما يعلن إعادة توزيع الدخل القومي كهدف من أهداف السياسة التجارية. و لكن هذه السياسة بالتضافر مع غيرها من السياسات الاقتصادية و بالذات السياسة المالية تعتبر من السياسات الحيوية لتحقيق هذا الهدف.

-الأهداف الإستراتيجية: و تتمثل في²:

- و يقصد بالأهداف الإستراتيجية للسياسة التجارية كل ما يتعلق بأمن المجتمع، سواء في بعده الاقتصادي أو الغذائي أو العسكري. فقد يتطلب أمن المجتمع و الاعتبار الإستراتيجية توفير حد أدنى من الغذاء عن طريق الإنتاج المحلي مهما كانت تكلفته مرتفعة في هذه الحالة قد يوكل إلى السياسة التجارية أمر تحقيق ذلك بفرض الرسوم الجمركية أو نظام الحصص أو بمنع الاستيراد كلية. نفس الشيء ينطبق على توفير حد أدنى من الإنتاج الحربي لكي يحقق المجتمع درجة من الأمن يمكن الاطمئنان إليها. كما قد تقضي الاعتبارات الإستراتيجية الخاصة بالنشاط الاقتصادي توفير مقادير كافية من مصادر الطاقة كالبتترول مثلاً. و هنا يكون على سياسة التجارة أن تتبّع من الوسائل ما يكفل هذا الهدف.

¹- عادل أحمد حشيش و مجدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص 311.

²- المرجع السابق، ص 312.

خلاصة الفصل:

يأخذ اقتصاد السوق بمبدأ الحرية الاقتصادية بكل ما تتضمنه هذه الحرية من مفاهيم. و السياسة التي ترسمها الدولة الرأسمالية لابد و أن تتضمن بعض أو كل المظاهر الاقتصادية التي يقوم عليها النظام الرأسمالي من حيث منع التدخل الحكومي في التجارة الدولية.

هذه السياسة الاقتصادية الحرة بنيت على الأسس الثلاثة التالية:

1. طالما أن المصلحة العامة للمجتمع تتحقق تلقائياً نتيجة جهود أفراد المجتمع في ممارسة النشاط الاقتصادي فليس ثمة أي مبرر لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

2. إن الاقتصاد الحر يؤمن تحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج طبقاً لرغبات المستهلكين كافة. كما أن جهازاً تلقائياً و هو جهاز الأسعار يصحح أي اختلال في هذا التوازن بحيث يعود التوافق بين الإنتاج و الاستهلاك و من ثم بين العرض و الطلب دون أي تدخل من جانب الدولة.

3. إن "تقسيم العمل" كمبدأ تقليدي في دراسة ظاهرة الإنتاج إنما يتحدد بسعة السوق، و تبعاً لذلك فلا بد من تحطيم كل الحواجز التي تعوق حرية التجارة ليس فقط داخل الدولة بل أيضاً فيما بين الدولة و العالم الخارجي استناداً إلى أن التجارة الخارجية هي الامتداد الطبيعي للتجارة الداخلية و هو ما يفضي إلى اتساع نطاق تقسيم العمل و الزيادة في التخصص و تعدد المبادلات.

و بصفة عامة فإنه من الناحية التنظيرية يمكن القول أن التبادل الحر يشكل أحسن وضع بالنسبة للعالم انطلاقاً من آراء المفكرين الذين ساهموا في انتصار مبدأ "دعه يعمل دعه يمر" على المستوى الدولي و هو ما سنلمسه في الفصل الموالي بعد أن نقوم بدراسة لأبرز نظريات التجارة الدولية الليبرالية.

الفصل الثاني:

نظريات التجارة الدولية الليبرالية

مقدمة الفصل:

قد يتساءل البعض لماذا تقوم بعض الدول بإنتاج كامل ما تحتاجه من السلع و الخدمات، بينما دول أخرى تقوم بإنتاج بعض السلع و تستورد من المصادر الأجنبية احتياجاتها المتبقية، في الوقت الذي تتمكن دولة ثالثة من إنتاج ما تحتاجه من السلع و الخدمات لكنها تفضل الاستيراد الخارجي على التصنيع المحلي، بينما يتوفر نمط رابع من الدول يقوم بالتخصص في إنتاج بعض السلع و يضاعف إنتاجه فيها و يقوم بعملية تصدير الفائض منها و يستورد ما يحتاجه من سلع و خدمات لا يصنعها بنفسه من أسواق خارجية. و هذا النمط الأخير كرس فكرة التجارة الدولية بحيث أصبحت الدول تتعاون و تتبادل فيما بينها السلع و الخدمات عن طريق المقايضة أو البيع و الشراء بالنسبة للسلع التي تقوم بتصنيعها و تتمتع ببعض الميزات الطبيعية أو البشرية في سبيل إنتاجها في إطار هذه الميزات مما يجعلها في حالة جيدة من القدرة التنافسية مع مثيلاتها في الأسواق الخارجية.

تتعلق نظريات التجارة الدولية بتحديد النمط الذي يحكم التجارة الدولية بمعنى أنها تحاول الإجابة على مجموعة من التساؤلات تتعلق بكيفية تحديد صادرات و واردات كل دولة أي لماذا و كيف تصدر دولة ما سلعة معينة و تستورد سلعة أخرى بالإضافة إلى كيفية تحديد شروط التبادل التجاري و المكسب من التجارة الدولية و كيفية توزيعه على الدول المختلفة أطراف التبادل، سنلقي في هذا الفصل نظرة فاحصة على تطور نظريات التجارة الدولية من القرن السابع عشر حتى الجزء الأول من القرن العشرين حيث سنتطرق إلى:

المبحث الأول: النظرية الكلاسيكية للتجارة الدولية.

المبحث الثاني: النظرية النيوكلاسيكية للتجارة الدولية.

المبحث الثالث: الاتجاهات المستجدة في تقديم تفسير للتجارة الدولية.

المبحث الأول: النظرية الكلاسيكية للتجارة الدولية.

لقد حاولت النظرية الكلاسيكية في إطار تحليلها لموضوع التجارة الدولية أن تبين أن التبادل الدولي مفيد لجميع الدول المشاركة فيه، كما حاولت أن تبين كيف، ولماذا يتم هذا التبادل الدولي؟ وما هي أسبابه؟ حيث يتكفل عن الإجابة عن تلك التساؤلات كل من آدم سميث، ودافيد ريكاردو. إذ يرى آدم سميث أن الدول تتبادل فيما بينها المنتجات لأنها متفاوتة من حيث ظروف الإنتاج، وعليه يجب أن تخصص الدول لكي تستفيد من مزايا تقسيم العمل الدولي. في حين يرى ريكاردو أن التبادل الدولي يتم عندما تختلف النفقات النسبية في إنتاج السلع في بلد عنها في بلد آخر. وإذا كان الكلاسيك قد بينوا أن التبادل الدولي يحقق مزايا لأطراف التبادل الدولي فكيف يتم توضيح هذه المزايا بين هذه الأطراف؟، فيكون ستوارت ميل قد تولى الإجابة عن هذه الإشكالية وذلك من خلال بيان الطريقة التي يتم بها توزيع مزايا التبادل الدولي التي جاء بها.

المطلب الأول: نظرية النفقات المطلقة.

تنسب هذه النظرية إلى آدم سميث Smith.A الاقتصادي البريطاني الشهير و مؤسس علم الاقتصاد الحديث¹، في نهاية القرن الثامن عشر في كتابه عن ثروة الأمم الذي صدر عام 1776 في نيويورك²، أوضح أن ثروة الأمم لا تقاس بقدرتها على تركيب المعادن النفيسة و لكن تقاس ثروة الأمم بقدرتها على الإنتاج و لذلك فإن أي جهود تبذل لزيادة ثروة الأمم يجب أن تنصب على زيادة قدرتها الإنتاجية. و قد أوضح آدم سميث في فكرته الشهيرة "باليد الخفية" أن الدولة يجب أن ترفع يدها عن النشاط الاقتصادي حيث تعتبر الدولة من وجهة نظره منتج سيء و أنه يجب ترك الحرية للأفراد في اتخاذ قراراتهم الخاصة بالأنشطة الإنتاجية التي يرغب كل منهم في توظيف موارده المتاحة فيها³.

نادى آدم سميث بحرية التجارة الدولية على عكس التجاربيين الذين ينادون بتقييدها، حيث يرى بحرية التجارة بين الدول المختلفة، وبين جميع مواطني دولة من الدول مع مستعمراتها. وفي معرض دفاعه عن حرية التجارة بين الدول المختلفة يقول " إذا كان في مقدور بلد أجنبي أن يمدنا بسلعة أرخص مما لو أنتجناها نحن فلنشتريها منه ببعض إنتاج صناعتنا"⁴، فالحرية الاقتصادية هي المناخ الملائم لزيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد القومي و قد اعتقد آدم سميث بأن هناك يد خفية تقود الأفراد إلى تحقيق مصلحة المجتمع من خلال اتخاذهم القرارات التي تحقق لكل منهم مصلحته الخاصة، فسعى الأفراد إلى تحقيق مصالحهم الشخصية يعني في نفس الوقت قيامهم بتحقيق مصلحة المجتمع حيث يرغب كل فرد في تعظيم إنتاجه الذي يحصل عليه من استخدام موارده المتاحة، من خلال زيادة تشغيل رفع إنتاجية هذه الموارد إلى أقصى حد ممكن و من ثم

¹- أحمد عبد الرحمن أحمد (2001)، مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية، دار المريخ للنشر، الرياض، ص 50.

²- جمال جويدان الجمل، التجارة الدولية، مرجع سابق، ص 23.

³- عبد الرحمن يسري و آخرون (بدون سنة نشر)، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الاسكندرية، ص 23.

⁴- جودة عبد الخالق(1992)، الاقتصاد الدولي، ط 4، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 18.

فباتباع كل فرد في داخل الاقتصاد القومي لهذا المبدأ فإنه يتم رفع الكفاءة الإنتاجية على مستوى الاقتصاد القومي بصفة عامة و الوصول إلى وضع التوظيف الكامل¹. و باتباع مبادئ آدم سميث في تحقيق الكفاءة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الدولي قدم نظريته في التجارة الدولية و التي عرفت بنظرية النفقات المطلقة أو المزايا المطلقة.

من أجل تبيان الآثار الإيجابية للتبادل الحر ما بين الدول، قام آدم سميث بإعطاء عدة حجج من بينها أن التجارة تحفز النمو، بالرفع من الناتج الوطني و بخفض تكاليف و أسعار السلع المستهلكة، ويمكنها كذلك أن ترفع من مستوى النشاط من حيث إشباع الاحتياجات الاستهلاكية للرأس المال، والذي بدوره يعجل بالنمو الاقتصادي²، بالإضافة إلى ذلك فقد شبه آدم سميث البلدان بالعائلات وذلك من أجل تدعيم التبادل الحر، حيث أنه بنفس الطريقة التي تتبعها العائلة في إنتاج جزء من السلع الضرورية لها، و بشراء السلع الأخرى عن طريق السلع التي يستطيع أن يبيعها، فعلى كل رب عائلة عدم إنتاج السلع التي تكلفه أقل إذا قام بشرائها بدلاً من إنتاجها، وبالتالي البلد الخارجي الذي يمكنه تزويدنا بسلع ذات أحسن سعر من تلك التي نستطيع إنتاجها، من الأحسن شراء هذه السلعة عن طريق جزء من السلع التي لنا ميزة مطلقة فيها³.

وعليه يمكن القول أن التجارة الدولية تساهم في القضاء على القيود التي تقف أمام تطوير ظاهرة التخصص، وتقسيم العمل الناشئ عن ضيق السوق المحلية. وأخيراً يمكن القول أن قيام التجارة الدولية يؤدي إلى اتساع دائرة سوق أطراف التبادل الدولي عن طريق خلق أسواق جديدة لمنتجاتها. ويرى آدم سميث أنه يكفي لوجود فرق في نفقة الإنتاج في بلدين تقوم التجارة بينهما، وذلك ما يسمى " بنظرية النفقات المطلقة " والتي يمكن صياغتها نظرياً كما يلي:

لنفترض أن هناك دولتين فقط، هما "أ" و "ب" تنتجان سلعتين فقط هما القمح و القطن، وأن إمكانيات الإنتاج لوحدة واحدة من السلعتين بساعات العمل هي كالتالي:

جدول رقم 1: إمكانية الإنتاج لوحدة واحدة من السلعتين بساعات العمل

البلد	السلعة	القمح	القطن
البلد "أ"	140	60	ساعات عمل
البلد "ب"	160	50	ساعات عمل

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على محاضرات التجارة الدولية المعقدة، الأستاذة حساني رقية، فرع التجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2010.

¹ - عبد الرحمن يسري و آخرون، المرجع السابق، ص 24.

² - René Sandretto (1995) , **Le commerce international**, Armond collin éditeur , Paris,p 57

³ - Peter H.Ludert et Thomas A.Pugel, (1997),**Economie internationale**, 10^e Edition,ED Economica,Paris ,p 37-38.

ينتج البلد "ب" القطن بتكلفة 50 ساعة عمل للوحدة بينما ينتجه البلد "أ" بـ 60 ساعة عمل، و ينتج البلد "ب" القمح بتكلفة 160 ساعة عمل بينما ينتجه البلد "أ" بـ 140 ساعة عمل، و عليه من الأحسن حسب آدم سميث أن يتوجه البلد "ب" لإنتاج القطن و تصديره للبلد "أ"، بينما يختص هذا الأخير في إنتاج القمح و يصدره للبلد "ب". فاختلاف النفقات المطلقة يشكل عند آدم سميث أساسا للتخصص و تقسيم العمل الدولي، و لذلك فهذا الاختلاف في رأيه هو سبب قيام التجارة الدولية.

فيما يخص هذه النظرية ووجهت إليها انتقادات تمحورت حول ما إذا كان أحد البلدين ينتج كلا من السلعتين بتكلفة أقل من نظيرتها في البلد الآخر، حسب نظرية النفقات المطلقة فليس هناك فرصة لقيام التجارة الدولية لأنه لا يمكن أن يستورد أحد البلدين السلعتين من الآخر دون أن يصدر إليه شيئاً. ولقد ظلت تلك الانتقادات توجه إلى نظرية آدم سميث في التجارة الدولية إلى أن جاء المفكر الاقتصادي " دافيد ريكاردو" بنظريته في التجارة الدولية، والتي تقوم على أساس فكرة التفوق النسبي، والتي أجابت عن بعض أوجه القصور التي لم تجد لها إجابة نظرية التكاليف المطلقة لآدم سميث. لذلك فإن نظرية التكاليف النسبية لدافيد ريكاردو تعتبر امتداداً لنظرية التكاليف المطلقة لآدم سميث.

المطلب الثاني: نظرية النفقات النسبية.

نشر ديفيد ريكاردو Ricardo.D كتابه مبادئ في الاقتصاد السياسي في أوائل القرن التاسع عشر عام 1817 و قدم فيه قانون النفقات النسبية الذي يعد من أهم القوانين الاقتصادية حتى عصرنا الحاضر¹، تسمى هذه النظرية أيضاً نظرية التكلفة النسبية أو نظرية المزايا النسبية إضافة إلى نظرية المنافع المقارنة². حيث لم يعترض صاحب هذه النظرية على مبدأ الميزة المطلقة للتبادل التجاري لكنه تساءل ماذا يحصل لو استطاعت إحدى الدول إنتاج جميع السلع بكلفة أقل من غيرها، هل يمكن أن يحصل تبادل تجاري مربح؟³. فطبقاً لتحليل ريكاردو إذا كانت دولة ما متخلفة تخلف مطلق في كافة السلع فإنه لا يزال هناك أساس لقيام تجارة مربحة بينها و بين الدول الأخرى على أساس الميزة النسبية، فبافتراض وجود دولتين و سلعتين توضح نظرية الميزة النسبية أنه إذا كانت دولة ما أقل كفاءة عن الدولة الأخرى في إنتاج السلعتين التي تتم فيها التجارة فإن أساس قيام التجارة سيظل موجود بين الدولتين إذا كانت درجة الكفاءة في إنتاج السلعتين مختلفة⁴.

¹- علي عبد الفتاح أبو شرارة (2006)، الاقتصاد الدولي-نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، ص 39.

²- أحمد عبد الرحمن أحمد، مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية، مرجع سابق، ص 54.

³- بديع جميل قذو (2009)، التسويق الدولي، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، ص 49.

⁴- عبد الرحمن يسري و آخرون، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 36.

يعتمد أساس هذه النظرية على اعتبار أن قيمة السلعة تتحدد في ضوء حجم العمل اللازم لإنتاجها، بحيث تصبح تكلفة السلعة التي تحتاج إلى عشر ساعات عمل نصف تكلفة السلعة التي يحتاج إنتاجها لخمس ساعات عمل¹.

ويقصد بالتكاليف النسبية النسبة بين نفقات الإنتاج لنفس السلعة في بلدين مختلفين، أو النسبة بين نفقات الإنتاج لسلعتين مختلفتين في بلد واحد ويمكن توضيحها كما يلي:

أ – النسبة بين نفقات الإنتاج لنفس السلعة في بلدين مختلفين (أي التباين الجغرافي)، ووفق هذا التحديد²:

تكون التكلفة النسبية لإنتاج القمح في البلد "ب" بالنسبة للبلد "أ" كما يلي:

التكلفة المطلقة لإنتاج القمح في البلد "ب"

التكلفة المطلقة لإنتاج القمح في البلد "أ"

وكذلك تكون التكلفة النسبية لإنتاج القطن في البلد "ب" بالنسبة للبلد "أ" كما يلي:

التكلفة المطلقة لإنتاج القطن في البلد "ب"

التكلفة المطلقة لإنتاج القطن في البلد "أ"

ب – النسبة بين تكلفة الإنتاج لسلعتين مختلفتين: داخل البلد الواحد أي (التباين السلعي)، ووفق هذا التحديد:

تكون التكلفة النسبية لإنتاج القطن بالنسبة للقمح في البلد "ب" كما يلي:

التكلفة المطلقة لإنتاج القطن في البلد "ب"

التكلفة المطلقة لإنتاج القمح في البلد "ب"

وكذلك تكون التكلفة النسبية لإنتاج القطن بالنسبة للقمح في البلد "أ" كما يلي:

التكلفة المطلقة لإنتاج القطن في البلد "أ"

التكلفة المطلقة لإنتاج القمح في البلد "أ"

يستند قانون النفقات النسبية على مجموعة من الافتراضات التالية³:

- 1- وجود دولتين و سلعتين في التبادل التجاري.
- 2- تجارة حرة مع وجود المنافسة التامة في الأسواق حيث لا يوجد مستهلك ما أو منتج ما يستطيع التأثير على الأسواق و الأسعار السائدة فيها و من ثم فإن الجميع متلقون للأسعار و يستطيع الجميع الحصول على

¹- علي ابراهيم الخضر (2007)، إدارة الأعمال الدولية، دار رسلان للطباعة و النشر و التوزيع، سوريا، ص 55.

²- عبد الرشيد بن ديب (2002-2003)، تنظيم و تطور التجارة الخارجية-حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص 18.

³- علي عبد الفتاح أبو شرارة، الاقتصاد الدولي-نظريات و سياسات، مرجع سابق، ص ص 39-40.

معلومات عن السوق، و كذلك الدخول الحر و الخروج من الصناعة لمن يشاء و أن تتساوى جميع أسعار السلع مع التكلفة الحدية لإنتاجها.

3- حرية تنقل عناصر الإنتاج داخل الدولة، و عدم قدرتها على التنقل بين الدول.

4- ثبات تكلفة وحدة السلعة المنتجة و هذا يعني أن عدد ساعات العمل المبذولة في إنتاج وحدة واحدة من السلعة المنتجة لا تتغير بغض النظر عن الكميات المنتجة من السلعة و هذا يعني أن منحى عرض السلعة يكون أفقياً.

5- ثبات التكنولوجيا و انعدام التغيرات و التطورات التكنولوجية في داخل كل دولة من الدولتين و لكن المستوى التكنولوجي يختلف من دولة لأخرى.

6- انعدام نفقات النقل و التعرف الجمركية.

7- يتوفر لكل دولة ثروات طبيعية محدودة، و جميع الوحدات المكونة لكل ثروة طبيعية معينة متشابهة.

8- استخدام نظرية العمل للقيمة في تمييز السلعة، و قيمة أي سلعة تقاس بكمية العمل التي تستخدم في إنتاجها.

9- تجانس العمل و الأذواق في الدول المختلفة التي يجري بينها التبادل التجاري.

10- التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج.

لقد بحث ريكاردو في نظرية النفقات المطلقة، التي ترى أن قيام التجارة الدولية يرجع إلى سبب الاختلاف في النفقات المطلقة، واعتبر أن ذلك ليس كافياً، وخلص إلى أن السبب الحقيقي في التبادل الدولي هو الاختلاف في النفقات النسبية وليس المطلقة، وصاغ نظريته التي عرفت بـ " نظرية النفقات النسبية"، والتي جاء بشرحها انطلاقاً من الجدول التالي يوضح تكلفة إنتاج وحدة واحدة من كل من السلعتين بساعات العمل.

جدول رقم 2: تكلفة إنتاج وحدة واحدة من كل من السلعتين بساعات العمل

البلد	السلعة	قمح	قطن	النفق النسبية (2)
البلد "أ"		40	20	$0,5=40/20$
البلد "ب"		20	15	$0,75=20/15$
	النفقة النسبية (1)	$0,5=20/40$	$0,75=20/15$	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على محاضرات التجارة الدولية المعقدة، الأستاذة حساني رقية، فرع التجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية و

التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2010.

المفهوم الأول للنفقة النسبية هو أن النفقة النسبية لإنتاج القمح في البلد "ب" بالنسبة للبلد "أ" هي $0,5 = 40/20$ بمعنى أنه في البلد "ب" ينفق نصف عدد ساعات العمل التي ينفق في البلد "أ" لإنتاج نفس الكمية من القمح، بعبارة أخرى تكاليف إنتاج البلد "ب" للقمح تساوي 50% من تكاليف البلد "أ".

أما بالنسبة للنفقة النسبية لإنتاج القطن في البلد "ب" بالنسبة للبلد "أ" هي $0,75 = 20/15$ بمعنى أنه في البلد "ب" ينفق 75% من ساعات العمل التي تنفق في البلد "أ" لإنتاج نفس الكمية من القطن.

المفهوم الثاني للنفقة النسبية (معدل التبادل الداخلي) هو أن النفقة النسبية للقطن إلى القمح هي 0,5 في البلد "أ". أي أن البلد "أ" ينفق نصف الوقت المستغرق في إنتاج القمح بالنسبة لإنتاج القطن، و منه معدل التبادل الداخل هو 1 قطن = 0,5 قمح.

أما بالنسبة للنفقة النسبية للقطن إلى القمح هي 0,75 في البلد "ب" بمعنى أنه يستغرق 75% فقط من الوقت المستغرق في إنتاج القمح بالنسبة لإنتاج القطن، و منه معدل التبادل الداخلي 1 قطن = 1,25 قمح.

ومن بيانات الجدول رقم 2 نجد أن البلد "أ" يتمتع بتفوق نسبي في إنتاج القمح، وتعاني من تخلف نسبي في إنتاج القطن، في حين أن البلد "ب" يتمتع بتفوق نسبي في إنتاج القطن وتعاني من تخلف نسبي في إنتاج القمح، إذن على هذا الأساس يتشكل هيكل أو نمط التجارة الدولية، حيث يقوم البلد "أ" بالتخصص في إنتاج القمح كونها سلعة التفوق النسبي لديها، وتستورد القطن كونه سلعة التخلف النسبي لديها.

نستنتج من ذلك أن هيكل صادرات الدولة يتكون من مجموعة سلع التفوق النسبي أي السلع التي تنتجها بنفقات نسبية أقل، أما هيكل وارداتها فيتكون من مجموعة سلع التخلف النسبي، وهي السلع التي لو قامت بإنتاجها لكانت نفقاتها النسبية أعلى.

إن هيكل التخصص هذا من شأنه أن يعمل على توجيه التجارة الدولية وفقا للنظرية الكلاسيكية التي ترى بأن اختلاف النفقات النسبية يعتبر شرطا ضروريا وكافيا لقيام التبادل الدولي.

إن تساوي النفقات النسبية، لا يؤدي إلى قيام التجارة الدولية ولبيان ذلك نورد المثال التالي:

جدول رقم 3: تساوي النفقات النسبية

البلد	السلعة	قمح	قطن	معدل التبادل الداخلي
البلد "أ"		40	20	0,5
البلد "ب"		30	15	0,5
	النفقة النسبية (1)	0,75	0,75	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على محاضرات التجارة الدولية المعمقة، الأستاذة حساني رقية، فرع التجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية و

التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر -بسكرة.

من ذلك نستنتج نتيجة هامة، تتمثل في أن تساوي نسبة التبادل الداخلي في كل من البلدين يؤدي إلى انعدام اختلاف النفقة النسبية لكل منهما، وتنفي منفعتها من التبادل، وبالتالي فلا تقوم التجارة الدولية بينهما.

لقد حاول ريكاردو الإجابة عن ثلاثة أسئلة¹ خاصة بنمط التجارة الدولية و شروط قيامها و المكاسب الناجمة عنها. و يرد على السؤال أن اختلاف النفقات النسبية بين السلعتين يؤدي إلى تخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي تتمتع بميزة نسبية أعلى أين يتم إنتاجها بنفقة نسبية أقل و تتولى تصدير فائض إنتاجها إلى الدولة الأخرى مع قيامها باستيراد السلعة التي تعاني في إنتاجها من تخلف نسبي. و بهذا يتشكل هيكل صادرات الدولة من قائمة سلع التفوق النسبي في حين يتكون هيكل وارداتها من قائمة سلع التخلف النسبي. و يتشكل هذا النمط التخصصي اتجاه التجارة الدولية وفقاً للقاعدة الكلاسيكية التي تقتضي بأن اختلاف النفقات النسبية يعتبر شرطاً ضرورياً و كافياً لقيام التجارة الدولية بين الدول أطراف التبادل في حين أن تساوي هذه النفقات يؤدي إلى عدم قيامها*.

غير أن تحليل ريكاردو للنفقات النسبية أخفق في الإجابة عن السؤال الثاني المتعلق بمعدل و شروط التبادل الدولي. والسؤال الثالث المتجه نحو إظهار المكاسب التي تعود على أطراف التبادل من اشتراكها في التجارة الدولية.

و يرجع هذا الإخفاق إلى ارتكاز التحليل الريكاردو لقانون النفقات النسبية على فرض ثبات النفقة و هو فرض لا يمكن من تحديد المعدل الفعلي للتبادل. و عموماً فقد تمكن ريكاردو من إبراز أهمية التجارة الدولية للنمو الاقتصادي بشكل يفوق آدم سميث و على أسس علمية متماسكة بشرحه كيف أن قيام التجارة الدولية على أسس اختلاف النفقات النسبية سوف يتيح الاستفادة من مبدأ التخصص و تقسيم العمل على النطاق الدولي. و من ثم تتمكن كل دولة داخلة في عمليات التبادل الخارجي من استخدام مواردها الاقتصادية بأكبر كفاءة ممكنة و يتحقق النمو الاقتصادي بمعدلات أكثر ارتفاعاً عما يمكن تحقيقه تحت أي ظروف أخرى² لكن ريكاردو وضع شرطاً أساسياً لتحقيق تلك النتائج و هو سيادة الحرية الاقتصادية بمعناها الكامل، فلا تدخل من جانب الدولة على الإطلاق في النشاط الاقتصادي الداخلي أو الخارجي. كما لا ينبغي أيضاً أن تكون هناك أية عراقيل أمام المنافسة (الصافية) على المستويين الداخلي و الخارجي.

كانت هناك اختبارات لمدى صحة نظرية ريكاردو خلال القرن العشرين لعل آخرها كان اختبار ستيرن عام 1975 أين توصل إلى النتيجة التالية³ "رغم الدراسات السابقة التي أعطت نظرة فاحصة، إلا أنه من الصعب مقارنتها بين الدول المختلفة في مراحل التنمية، إذ أن تلك الدراسات ترتبط بواقع تكوين و اتجاه

¹-سامي عفيفي حاتم، التجارة الدولية بين التنظير و التنظيم، مرجع سابق، ص 101.

* وهنا يتأكد لدينا اعتبار أن "التفوق المطلق الأكبر" شرطاً ضرورياً و كافياً لقيام التجارة الدولية بين الدول أطراف التبادل.

²- عبد الرحمن يسري أحمد (1993)، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط 4، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة و النشر، الإسكندرية، ص 217.

³- رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، مرجع سابق، ص ص 186-189.

التجارة، و أن هناك دليل واضح على اختلاف الكفاءة ما بين الدول و هذا ما قد توصل إليه ريكاردو"، إن نظرية التفوق النسبي كانت مفيدة في بيان الشروط الواجب توافرها لقيام تقسيم العمل الدولي و تخصص الدول في مختلف وجوه النشاط الاقتصادي. إلا أنه من المحتمل¹ أن يكون ريكاردو قد قدمها كدليل على الزيادة التي تعود على مختلف الدول من مباشرة التجارة فيما بينها بحرية و عدم وضع قيود عليها و ذلك أكثر مما قدمها كبيان لشروط قيام تقسيم العمل الدولي و التخصص في الإنتاج بين الدول.

كما تبين من خلال نظريته أنه توجد منطقة للتبادل التجاري بين الدولتين الداخلتين في عمليات التبادل التجاري الدولي تقع ما بين معدلي التبادل اللذين كانا سائدين في البلدين قبل قيام التجارة بينهما. لكنه لم يحاول أن يبين القوى التي تحكم المعدل الدولي للتبادل و لم يحاول أن يبين العوامل التي تحدد قيمة إحدى السلعتين بالنسبة للأخرى. و بهذا يكون عجز ريكاردو قد شكّل فراغاً استمر حتى مجيء جون ستيوارت ميل بنظريته في القيم الدولية.

المطلب الثالث: نظرية التبادل الدولي (القيم الدولية).

لا تعالج نظرية النفقات النسبية كيفية تحديد نسبة التبادل الدولي² حيث عجز ريكاردو في تحديد معدلات التبادل الدولي، ولذا فإن جون ستيوارت ميل John Stuart Mill حلّ الكيفية التي تحدد بها المعدلات التي ستنتبادل على أساسها السلع، وكذلك الكيفية التي تتوزع بها فوائد تقسيم العمل بين الدول التي تتمتع بميزات نسبية في إنتاج سلعة معينة، وتبادلها بسلع أخرى لا تتمتع في إنتاجها بميزات نسبية.

أورد جون ستيوارت ميل نظريته في القيم الدولية من خلال كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي "1848" موضعاً أن القيمة الدولية للسلعة لا تتحدد على أساس نفقة إنتاجها، وإنما تتحد عند المستوى الذي يحقق التعادل بين طلب كل من البلدين على سلع البلد الآخر³. أوضحت نظرية القيم الدولية أن معدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة صادرات و واردات كل دولة متساوية⁴. و في إسهاماته الاقتصادية استطاع جون ستيوارت ميل أن يعبر بشكل واضح عن قانون العرض و الطلب حين قال⁵: "يجب على العرض و الطلب أن يكونا دائماً في حالة تساوي حتى يستطيع المشروع أن يحافظ على كمية متناسبة من الإنتاج خلال فترة زمنية محددة بأقل تكلفة".

¹- زينب حسين عوض الله، (بدون سنة نشر)، العلاقات الاقتصادية الدولية، مطابع الأمل، بيروت، ص 19.

²- محمد ابراهيم غزلان (1975)، موجز في العلاقات الاقتصادية الدولية و تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الجامعة المصرية، الاسكندرية، ص 20.

³- مداني لخضر، (2005-2006)، تطور سياسة التعريف الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف و التكتلات الاقتصادية الإقليمية-دراسة

حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، ص 5.

⁴- محمد عبد العزيز (2000)، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة المصرية، الإسكندرية، ص 23-24.

⁵- خالد أبو القمصان (2001)، موجز تاريخ الأفكار الاقتصادية عبر العصور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 67.

اعتمدت نظرية القيم الدولية على اختلاف الكفاءة النسبية للعمل لتفسير التجارة الدولية، وتعتبر أن معدل التبادل الدولي وشروطه هو الذي على أساسه يتم توزيع الكسب بين أطراف التجارة الدولية. و يمكن اعتبار أن نظرية القيم الدولية هي امتداد لنظرية التكاليف النسبية وبذلك تكون عناصر النظرية الكلاسيكية قد اكتملت.

دعت هذه النظرية للاهتمام بالأسواق الرخيصة ومحاولة التوسع في الخارج باسم الكسب الدولي¹، و في إسهاماته الاقتصادية استطاع جون ستيوارت ميل أن يعبر بشكل واضح عن قانون العرض و الطلب حين قال²: " يجب على العرض و الطلب أن يكونا دائماً في حالة تساوي حتى يستطيع المشروع أن يحافظ على كمية متناسبة من الإنتاج خلال فترة زمنية محددة بأقل تكلفة ".

و في تحديده لقانون القيمة بدأ بالتمييز بين ثلاثة أنواع من البضائع:

-بضائع غير قابلة لإعادة إنتاجها و تتحدد أسعارها حسب الطلب.
-منتجات يعاد إنتاجها و هي تعتبر من عوامل الإنتاج، هذا النوع يتم إنتاجه على أساس نوع التكلفة و قيمة دالة العرض و الطلب.

-بضائع سعرها أعلى من مستوى بيعها.

و في تمييزه هذا استند بشكل أساسي على المنفعة ليصل إلى القول أن: " كل شخص يسعى للحصول على أعلى حد من الكفاية و بأقل سعر... فالمصلحة العامة تساوي مجموع مصالح الأفراد... و أن الرجل هو خير حكم في تأمين مصالحه... فليترك لكل فرد حرية مزاحمة الآخرين في الإنتاج ليتحقق للجميع أفضل الشروط... و بالتالي يتحقق العرض و الطلب ".

لقد أولى ميل اهتماماً كبيراً بالأرض كعنصر إنتاجي مهم لا يعترف فيه بحق الملكية إلا حيث تؤيده سلطة المجتمع. و من ثم تشجيع الزراعة بإعادة تنظيم الوحدات الإنتاجية و ضمان حقوق مستأجري الأرض الزراعية مع خلق طبقة من صغار ملاك الزراعيين.

و ما دامت المنفعة الاجتماعية هي المقياس الوحيد للرفاهية العامة، فلا بد من السماح بقدر معين من النشاط الحكومي. و لعل أبرز ما أسهم به جون ستيوارت ميل في التحليل الاقتصادي، هو في موضوع التجارة الدولية و على نهج ريكاردو. فهو يُقر أن الفرق بين بلد و آخر في مجال الإنتاج لا يتمثل في التكاليف المطلقة بل في التكاليف النسبية في الإنتاج و أن الأخيرة هي التي تحدد اتجاهات و معدل التبادل الدولي للمنتجات.

¹ - زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص 51.

² - خالد أبو القمصان، موجز تاريخ الأفكار الاقتصادية عبر العصور، مرجع سابق، ص ص 67-68.

لقد قام ميل بتحليله لا على أساس الأثمان النقدية للسلعتين و القيم النقدية للكميات المتبادلة منهما و إنما على أساس ثمن كل سلعة مقوماً في شكل وحدات من الأخرى و قيمة كل كمية متبادلة منهما مقومة في شكل وحدات من الأخرى. فالقيم الكلية للسلع المتبادلة ستساوى تماماً عندما يكون:

$$\text{عرض السلعة (أ)} = \frac{\text{عرض السلعة (ب)}}{\text{ثمن السلعة (ب) معبراً عنه بالسلعة (أ)}}$$

$$\text{عرض السلعة (ب)} = \frac{\text{عرض السلعة (أ)}}{\text{ثمن السلعة (أ) معبراً عنه بالسلعة (ب)}}$$

تمثلت الثغرة التي شكلها ريكاردو من خلال نظريته في العجز عن بيان الكيفية التي تتحدد بها قيمة كل من السلعتين المتبادلتين في البلد المستورد، و ذلك حسب جون ستيوارت ميل الذي تكلمَ لما أتت به نظرية التفوق النسبي، بدأ بالتسليم بالفروض التي وضعها ريكاردو و منها:

- أن التبادل يتم بين دولتين موضوعه سلعتين.

- أن التبادل يتم كما لو كان مقايضة.

- عدم إمكانية تقرير قاعدة عامة لأذواق و حاجات المستهلكين.

- العرض هو الذي يجز الطلب.

و في الوقت الذي اكتفى فيه ريكاردو بالقول أنه : " توجد فائدة في التخصص في الإنتاج بين الدول و أن معدل التبادل الذي سيتحقق بين الدولتين طرفي التبادل سيوجد في منطقة التبادل التجاري بين البلدين "، تناول جون ستيوارت ميل مسألة القيم الدولية أي المعدلات التي ستبادل بها السلع الواحدة بالأخرى ما بين الدول محاولاً بذلك بيان الكيفية التي تتحدد بها القيم (المعدلات) و كذلك الكيفية التي تتوزع بها فوائد تقسيم العمل الدولي بين الدول التي تطبقه. كما أوضح ميل بأن قيمة السلعة المصدرة في البلد الذي يصدرها تتحدد بنفقة إنتاجها. أما قيمة السلعة المستوردة فيجب أن تتوقف على نفقة إنتاج السلعة المصدرة سداداً للسلعة المستوردة، و عليه فإن ما يحددها هو المستوى الذي يتعادل فيه طلب كل دولة على سلعة الدولة الأخرى أو ما يطلق عليه "المستوى التوازني للطلب المتبادل على السلعتين من طرف الدولتين"¹ إذ أن من بين المعدلات الممكنة للتبادل بين الحدين الأعلى و الأدنى يبرز المعدل الذي يحقق التوازن بين قيمة الصادرات و الواردات و هو الذي يحقق التعادل بين قيمة صادرات الدولة و قيمة وارداتها.

¹ - فليح حسن خلف (2001)، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط 1، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، ص 65.

و لما كانت صادرات دولة معينة تمثل واردات الدولة الأخرى و واردات الدولة الأخرى هي صادرات الدولة المعنية فإن معدل التبادل الدولي الذي يحقق التساوي بين قيمة صادرات الدولة المعنية و وارداتها لابد و أن يكون هو نفس معدل التبادل الدولي الذي يحقق التساوي بين قيمة صادرات و واردات الدولة الأخرى بافتراض أن التبادل يقتصر على دولتين. و على هذا النحو تتساوى قيمة العرض و قيمة الطلب الدوليين لسلعتين مختلفتين يفترض جون ستيوارت ميل أن¹:

" س ، ع " السلعتان المتبادلتان بين الدوليتين.

" م " تعبر عن الثمن.

" ك " هي الكمية المتبادلة من كل سلعة.

و أن : م س . ك س = م ع . ك ع و منه :

$$\frac{م س}{م س} = \frac{ك س}{ك ع}$$

فكأن نسبة مبادلة كمية السلعة (س) بالنسبة للسلعة (ع) تساوي ثمن السلعة (ب) إلى السلعة (أ). وبهذا يتوصل ميل إلى تحديد نسبة التبادل بين سلعتين بأنها عكس النسبة بين ثمنيهما. و بدون المعدل المذكور فإن أي معدل آخر لابد و أن يتضمن اختلال بين الصادرات و الواردات بحيث يحصل فائض في الميزان التجاري عندما تزيد الصادرات عن الواردات و يحصل عجز عندما تزيد الواردات على الصادرات و بالتالي يبتعد الاقتصاد عن حالة التوازن في ميزانه التجاري الذي يعتبر الجزء الأساسي في ميزان مدفوعاته. أما الكسب الدولي فإنه يتحقق من الزيادة في الإنتاج بفضل التخصص و تنقسم الدول هذا النفع على أساس التبادل بين البلدين. أي على أساس النسبة بين الكمية التي تصدرها الدولة من السلعة المحلية و الكمية التي تستوردها في مقابلها من السلعة الأجنبية.

فنسبة التبادل في كل دولة هي عبارة عن النسبة بين كمية ما تستورده :

$$\frac{\text{كمية السلع المصدرة}}{\text{كمية السلع المستوردة}} = \text{نسبة التبادل}$$

¹ - أحمد بديع بليح (1993)، الاقتصاد الدولي، منشأة المعارف، الاسكندرية، ص 264.

و على هذا الأساس يتوقف ما تحصل عليه كل دولة من الكسب الدولي* على نسبة تبادلها أي على قيمة سلعتها المصدرة بالنسبة للسلعة المستوردة و هذه القيمة محصورة في تقابلها بين حدين هما النفقة النسبية للسلعة في البلدين. كما أشار ج. س. ميل إلى أن مقدار طلب إحدى الدولتين بالنسبة لطلب الأخرى ليس هو العامل الوحيد الذي يحكم معدل التبادل الدولي فهناك عامل آخر يؤثر في تحديد الوضع النهائي الذي سيستقر عليه التبادل بين الدولتين. و لخص العامل الثاني في "حساسية الطلب" أو "قابلية الطلب للتمدد"، و بعد إجراءه لأمتثلة حسابية متعددة توصل ميل إلى أنه إذا كان طلب إحدى البلدين على سلع الأخرى قليل الحساسية أدى ذلك إلى استقرار معدل التبادل لصالحها بحيث يؤول إليها النفع الأكبر من التجارة. أما إذا كان طلب إحدى البلدين على سلع الأخرى شديد الحساسية أدى ذلك إلى استقرار معدل التبادل لغير صالحها بحيث يؤول إليها النفع الأقل من التجارة.

و بصورة أدق نقول : البلد ذات الطلب غير المرن يعود عليها النفع الأكبر من التجارة و البلد ذات الطلب المرن يعود عليها بالنفع الأقل من التجارة.

* طبقا لهذه النظرية، كلما اقترب معدل التبادل الدولي كثيرا من معدل التبادل المحلي لدولة ما كان نصيبها من مكسب التجارة الدولية ضئيلا و العكس صحيح.

المبحث الثاني: النظرية النيوكلاسيكية للتجارة الدولية.

استمرت النظرية التقليدية في تفسير التجارة الدولية، إلى غاية الحرب العالمية الأولى، إلا أن المرحلة الأولى للنظرية النيوكلاسيكية ما هي إلا إعادة صياغة نظرية النفقات النسبية، وذلك بإدخال المنفعة في تفسير التجارة الدولية، و التخلي عن النفقة المحددة على أساس العمل، أما المرحلة الثانية تتمثل في إعطاء أسباب وجود التجارة، عن طريق عوامل الإنتاج و أسباب وجود الاختلاف في الأسعار النسبية والأجور.

يرجع ظهور نظرية نسب عناصر الإنتاج في التجارة الدولية إلى الاقتصاديين السويديين " إيلي - هكشر Hecksher-Ohlin " في كتابه بعنوان " آثار التجارة الخارجية على التوزيع " الذي صدر سنة 1919. وإلى تلميذه " برتل أولين " من خلال كتابه تحت عنوان " التجارة الإقليمية والتجارة الدولية " الصادر في 1933¹.

المطلب الأول: نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج.

يعتبر كل من " هكشر و أولين"، من رواد نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج، حيث يندرج عملهم في الإطار العام لفرضيات النموذج الكلاسيكي، أي أن عوامل الإنتاج لا تنتقل من بلد إلى آخر، تعود فكرة الاختلاف في الندرة النسبية لعوامل الإنتاج إلى "هكشر"، حيث أنه يرى بأن ندرة عوامل الإنتاج شرط ضروري لاختلاف التكاليف النسبية بما يؤدي إلى ظهور التبادل الدولي، ويشير "هكشر" أن الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج تكون نفسها في دولتين، ولا يمكن إحلال عامل بعامل آخر في دولة دون القيام بنفس العملية في الدولة الأخرى، بالإضافة إلى ذلك فإن التوفيق الإنتاجي هو نفسه بالنسبة للسلعة في كلا الدولتين في حين أن الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج تكون نفسها في نفس الوقت، وبالتالي فإن التكاليف النسبية لا يمكن أن تتغير في الدولتين. يقوم "أولين" بتطوير أفكار "هكشر" بتأكيد دور الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج، وتعتبر مساهمة كل واحد منهما صياغة لما يسمى بنظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج².

و في بداية مساهمتهما، اتفق "هكشر - أولين" مع التقليديين في أن قيام التجارة الدولية يرجع إلى اختلاف النفقات النسبية كما يتفق معهم في الافتراضات التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية مع إسقاط الفرض المتمثل في أن قيمة السلعة تتحدد بكمية العمل المبذول في إنتاجها.

و قد كانت افتراضات هكشر - أولين " كما يلي³:

أ- اختلاف السلع فيما بينها من حيث كثافة استخدامها لعوامل الإنتاج.

¹ - سامي عفيف حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، مرجع سابق، ص 138.

² - محمد عبد المنعم عفر و أحمد فريد مصطفى (1999)، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص 20-21.

³ - رعن حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، مرجع سابق، ص 197.

- ب- تجانس التكنولوجيا المستخدمة في إنتاج السلعة الواحدة بالنسبة للمنتجين.
- ج- تماثل دالة الإنتاج للسلعة الواحدة في البلد الواحد (بمعنى عدم وجود فروق في إنتاجية عناصر الإنتاج المختلفة في إنتاج نفس السلعة داخل البلد الواحد).
- د- تماثل أذواق المستهلكين في الدولتين.
- هـ- نمط توزيع الدخل معطى و معروف في البلدان المختلفة.
- إن مساهمتي هكشر و أولين تم اعتبارهما نظريتين: الأولى عرفت باسم "نظرية هبات عناصر الإنتاج"، و الثانية عرفت باسم "نظرية تعادل عوائد عناصر الإنتاج"، حيث أن الفكرة العامة للنظريتين كانت أن الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج بين الدول هي التي تؤدي إلى قيام التجارة الدولية بينهم. إذ أن لكل دولة ميزة نسبية عندما تنتج و تصدر تلك السلع التي تحتاج إلى عامل الإنتاج الأكثر وفرة نسبية فيها. و لن يكون بهذه الدولة هذه الميزة بالنسبة للسلع التي يحتاج إنتاجها إلى عامل الإنتاج الأكثر ندرة فيها، و بالتالي يجب أن تقوم الدولة باستيراد هذه السلع من الخارج.

و يعتبر هكشر- أولين أن اختلاف التكاليف النسبية بين دولة و أخرى مرتبط باختلاف إنتاجية هذه الدول و أن هذه الإنتاجية تتوقف على العاملين التاليين¹:

1- اختلاف درجة ندرة أو وفرة عوامل الإنتاج من جهة لأخرى و داخل الدولة الواحدة، و هذا الاختلاف يؤدي إلى اختلاف نسب أسعار عوامل الإنتاج بين الدول. ففي البلاد التي تتمتع بوفرة في الأرض مثلا مقارنة بعوامل الإنتاج الأخرى تكون أسعار الأرض منخفضة نسبيا عن أسعار عوامل الإنتاج الأخرى داخل البلد نفسه.

2- العمل الثاني الذي يؤثر في نفقات السلعة ليس مجرد اختلاف نسبة توافر عوامل الإنتاج بل هو عامل فني يتوقف على احتياج بعض السلع في إنتاجها إلى نسب مزج مختلفة من عوامل الإنتاج و هو ما يطلق عليها بدالة الإنتاج. فبعض السلع تحتاج فنيا لإنتاجها إلى توافر بعض عوامل الإنتاج بدرجة أكبر من العوامل الأخرى، فبعض السلع مثلا يحتاج عنصر الأرض أكثر من رأس المال و العمل كزراعة القمح مثلا، بينما المنسوجات مثلا تحتاج لرأسمال بنسبة أكبر من الأرض و العمل.

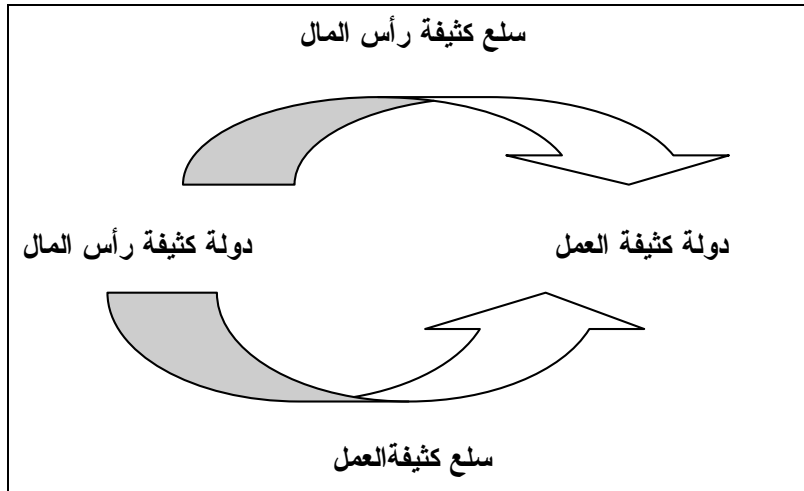
تفسر هذه النظرية سبب استيراد أو تصدير سلعة معينة من طرف بلد ما، باستخدام الندرة أو الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج (الأرض، العمل، رأس المال) المستعملة في إنتاج السلعة الداخلة في التبادل، أي أن كل بلد يقوم بالتخصص في إنتاج و تصدير السلع التي تحتاج بدرجة كبيرة إلى عنصر الإنتاج المتوفر لديها نسبيا، و بالتالي يكون سعرها أرخص نسبيا. ويستورد السلعة التي تحتاج في إنتاجها إلى عامل الإنتاج النادر نسبيا

¹- هاني حامد الضمور (2004)، التسويق الدولي، دار وائل النشر و التوزيع، ط 3، الأردن، ص 45.

والذي يتميز بارتفاع سعره النسبي، وبالتالي البلد الذي يتمتع بوفرة نسبية في عامل العمل يقوم بتصدير السلعة كثيفة العمل، وباستيراد السلعة كثيفة رأس المال، وعليه يقوم بالتخصص جزئياً في إنتاج وتصدير تلك السلعة، أما البلد الذي يتمتع بوفرة نسبية في عامل رأس المال يقوم بتصدير السلعة كثيفة رأس المال واستيراد السلعة كثيفة العمل، ويتم التخصص الجزئي بالنسبة لهذا الأخير في السلعة كثيفة رأس المال وتصديرها والتخصص فيها جزئياً¹.

و خلاصة القول أن التفاوت النسبي في وفرة أو ندرت عناصر الإنتاج بين الدول و التفاوت النسبي لكثافة هذه العوامل المستخدمة في إنتاج السلع هو الذي يفسر التفاوت الدولي في التكاليف النسبية، و عليه فإن كل دولة تسعى لإنتاج و تصدير المنتجات التي تستخدم بكثافة عنصر الإنتاج المتوفر لديها نسبياً و استيراد المنتجات التي تحتاج بكثافة إلى عنصر الإنتاج النادر لديها نسبياً و المتوفر لدى غيرها من الدول، فتكتسب ميزة نسبية بتخصصها في إنتاج السلع التي تعتمد بكثافة على عامل الإنتاج المتوفر فيها فهي مرتبطة في هذه الحالة بما تتيحه الطبيعة من عوامل. و الرسم البياني التالي يوضح نمط التخصص و التجارة الدولية تبعاً لنظرية هكشر-أولين:

شكل رقم 2: نمط التجارة الدولية تبعاً لنموذج هكشر-أولين



المصدر: فرانسيس جيرونيلام، ترجمة محمد عزيز و محمود سعيد الفاخري (1991)، الإقتصاد الدولي، منشورات جامعة قارونس، ط 1، ص 65.

¹ - محمد سيد عابد (1999)، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، ص 140.

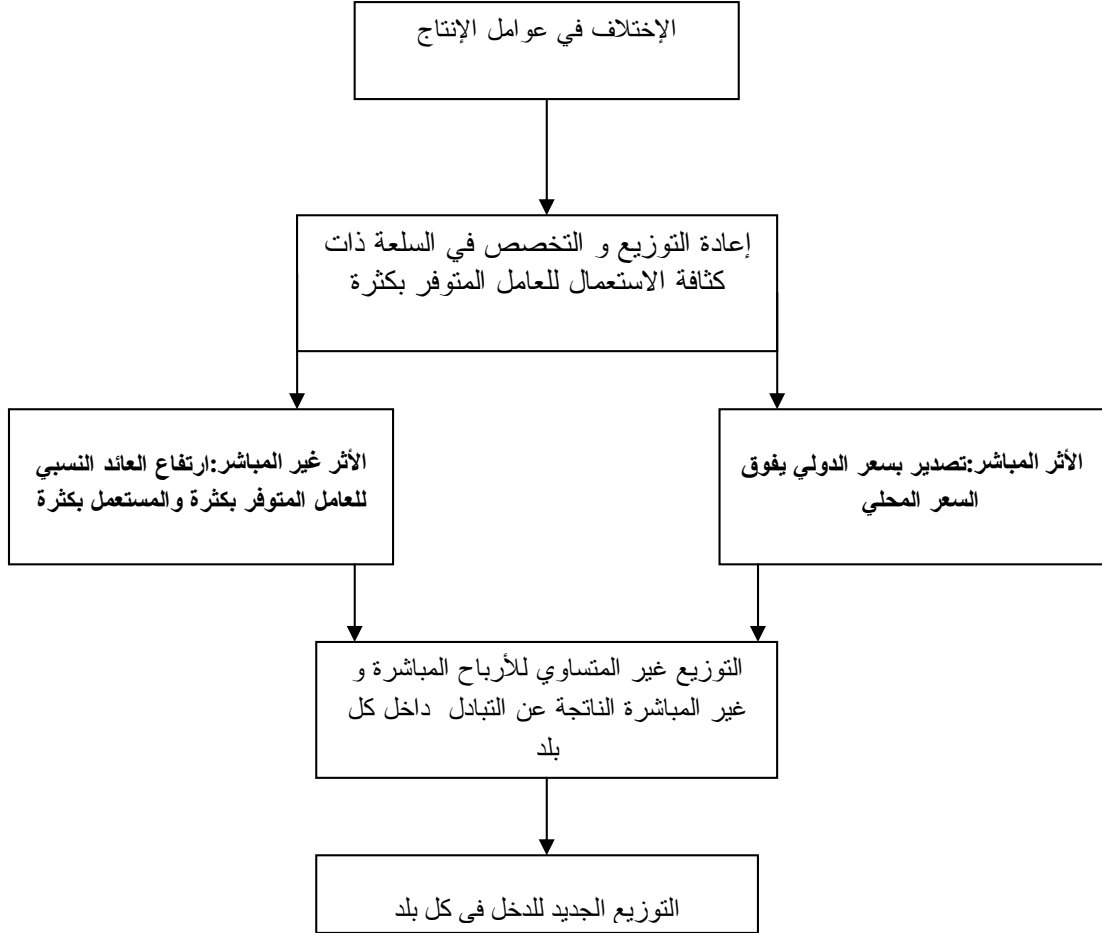
المطلب الثاني: التوسعات في نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج.

تعتمد نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج على عدم تنقل هذه الأخيرة، وأن ما يفسر التبادل الدولي هو الفارق بين الوضعية الداخلية للسوق قبل التبادل في سوق عوامل الإنتاج -أي أن التبادل الدولي لعوامل الإنتاج يتم بصفة غير مباشرة-، وبالتالي تبادل السلع هو إحلال لتبادل عوامل الإنتاج وفي هذا الصدد نجد نظرية "ستوبلر و سامولسون" التي تربط بين سعر السلع وسعر عوامل الإنتاج، حيث بالنسبة لهذه الأخيرة فإن التبادل الدولي يؤدي إلى تعادل الأسعار النسبية، حيث أن المرور من حالة عدم التبادل إلى التبادل الدولي، يرفع من الأسعار النسبية للسلعة المصدرة ذات التفوق النسبي وذات الاستعمال الكثيف للعامل المتوفر بكثرة، وبالتالي فإن التبادل الدولي يؤدي إلى الزيادة في عوائد العامل المتوفر بكثرة، أي كلما كان عامل ما كثيف في إنتاج السلع المصدرة، كلما كان له الحظ في الربح من التجارة الدولية، أما عامل الإنتاج الداخل في السلعة الخاضع للمنافسة من طرف الواردات سيكون معرض للخسارة من التجارة الدولية، وبالتالي فإن التجارة الدولية تعيد توزيع الدخل ما بين عوامل الإنتاج¹.

¹ - Peter H.L et Thomas A.P (1997), **Economie internationale**, opcit , p 82-86 .

ويمكن أن نبين إعادة توزيع الدخل في الشكل التالي :

الشكل رقم 3 : إعادة توزيع الدخل عند نظرية Stolper-Samuelson



المصدر: Alain Samuelson (1993), Economie Internationale Contemporaine –Aspects réels et monétaires-, OPU, Alger, p87

إن النظرة المتعلقة بالعلاقة ما بين التجارة الدولية للسلع و التجارة الدولية لعوامل الإنتاج تتمثل في نظرية "هيكشر-أولين-سامولسون"، متمثلة في تساوي الأسعار النسبية للسلع الداخلة في التجارة الدولية الذي يؤدي بدوره إلى تقارب الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج ولا يؤدي بالضرورة إلى تساويها، أي أن العلاقة المحصل عليها ما بين السعريين النسبيين صالح إلا في حالة عدم وجود التخصص الكامل، إذ يجب إضافة فرضية إضافية تتمثل في تنويع الإنتاج من أجل الحصول على تساوي أسعار عوامل الإنتاج، وقد دعمت هذه النظرية بنظرية "مندل"، والذي بين أن التبادل الدولي لعوامل الإنتاج يؤدي إلى تساوي الأسعار النسبية للسلع، وهذا باستعمال فرضية الانتقال الكامل لعوامل الإنتاج، وعدم تنقل السلع¹.

¹ - Christian Aubin, Philippe Norel (2000), Economie internationale, Faits, théories et politiques, édition, du seuil, Paris, p 40-41.

قامت النظريات السابقة بدراسة آثار التبادل على البلدان قبل وبعد الدخول في التجارة الدولية، ولكن ما هو أثر نمو عامل إنتاج معين على تبادل بلد ما خلال التبادل الدولي، أي الحالة التي تصبح فيها عوامل الإنتاج غير ساكنة. أول من قام بدراسة هذه الحالة هو "ريبيزينسكي Reybezynski" في سنة 1955، حيث أنه يرى في حالة دولتين وسلعتين وعاملين للإنتاج فإن الزيادة في عامل إنتاج بشكل تلقائي، سيؤدي إلى الزيادة المطلقة في إنتاج السلعة التي تستخدم كمية كبيرة من هذا العامل وإلى الانخفاض في إنتاج السلعة الأخرى، وهذا بالاعتماد على أن دوال الإنتاج خطية ومتجانسة، وأن معادلات الإحلال لا تتغير في مجال الإنتاج مع نفس معدلات التبادل، ويشير كذلك هذا الأخير أن الزيادة في تخصيص عامل إنتاج واحد سيؤدي إلى تدهور معدلات التبادل الدولي أو إلى انخفاض السعر النسبي الذي يستخدم نسبيا كمية أكبر من عامل الإنتاج الذي يأخذ في التزايد¹.

المطلب الثالث: اختبار ليونتيف لنظرية نسب عوامل الإنتاج.

منذ صياغة نظرية هكشر-أولين في الثلث الأول من القرن العشرين، ظهرت عدة محاولات لاختبار صحتها ومدى واقعية فروضها، حيث أن النتيجة الأساسية للنظرية هي أن البلد الذي يتمتع بوفرة نسبية في عنصر معين من عناصر الإنتاج سوف يتخصص في إنتاج وتصدير السلع الكثيفة في استخدام هذا العنصر، ويقوم باستيراد السلع الكثيفة في استخدام عناصر الإنتاج التي تتوافر في الدول الأخرى بدرجة أكبر نسبيا. ومن أبرز الاختبارات التي أجريت على النظرية، تلك المحاولة التي قام بها الاقتصادي ليونتيف* W.Léontief لأول مرة سنة 1953. حيث قام بتقدير كمية العمل ورأس المال المطلوبين لإنتاج ما قيمته 1 مليون دولار من سلع الصادرات ونفس مقدار الإنتاج من السلع المنافسة للواردات في الولايات المتحدة. باستخدام جدول مدخلات ومخرجات الاقتصاد الأمريكي لسنة 1947 والجدول التالي يبين الاحتياجات من رأس المال، والعمل، لكل 1 مليون دولار من صادرات الولايات المتحدة ومن السلع المنافسة للواردات (وفق أسعار 1947).

¹ - محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 32-33.

جدول رقم 4: الاحتياجات من رأس المال والعمل لكل 1 مليون دولار من صادرات الولايات المتحدة الأمريكية، ومن السلع المنافسة للواردات (أسعار 1947).

السلع المنافسة للواردات	الصادرات	إنتاج ما قيمته 1 مليون دولار من الإحتياجات من عنصري رأس المال (بالدولار بأسعار 1947) العمل (بالعامل في السنة) رأس المال بالنسبة لكل عامل (ألف دولار)
3091339 (ج)	255078 (أ)	رأس المال (بالدولار بأسعار 1947)
170004 (د)	182313 (ب)	العمل (بالعامل في السنة)
18 ألف دولار (د/أ)	14 ألف دولار (ب/أ)	رأس المال بالنسبة لكل عامل (ألف دولار)

المصدر: جودة عبد الخالق، (1992)، الإقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 48.

يبين هذا الجدول أن إنتاج ما قيمة 1 مليون دولار من الصادرات الأمريكية خلال سنة 1947، يتطلب استخدام كمية من رأس المال تقدر بحوالي 2,6 مليون دولار وإلى كمية من العمل تقدر بحوالي 182 ألف عامل.

أما إنتاج ما قيمته 1 مليون من السلع المنافسة للواردات فإنه يتطلب استخدام كمية من رأس المال تقدر بحوالي 3,1 مليون دولار وإلى كمية من العمل تقدر بحوالي 170 ألف عامل.

من ذلك نجد أن وحدة واحدة من الصادرات تتطلب ما قيمته 14 ألف دولار من رأس المال لكل عامل (ب/أ = 14 ألف)، بينما أن وحدة واحدة من السلع المنافسة للواردات فإنها تتطلب ما قيمته ألف دولار من رأس المال لكل عامل (د/ج = 18 ألف).

ونستخلص من الجدول أن وحدة الصادرات تتطلب كمية من رأس المال أقل مما تتطلبه وحدة السلع المنافسة للواردات، وأن وحدة الصادرات تحتاج لكمية من العمل أكبر مما تحتاجه وحدة السلع المنافسة للواردات. وهذا ما يدل على أن صادرات الولايات المتحدة كثيفة العمل بينما السلع المنافسة لواردها كثيفة رأس المال.

فمن هذه الحقيقة استنتج ليوننتيف أن اشتراك الولايات المتحدة في التقسيم الدولي للعمل يقوم على أساس تخصصها في مجالات الإنتاج كثيفة العمل، لا كثيفة رأس المال، وهذا عكس ما هو شائع، من أن اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، مقارنة باقتصاديات بقية دول العالم، يتميز بوفرة نسبية في رأس المال، وندرة نسبية في عنصر العمل، فإن العكس هو الصحيح.

لقد ظهرت تفسيرات عديدة لنتائج دراسة ليونتييف السابقة، وفيما يلي نستعرض بعض من هذه التفسيرات¹:

- **فعالية عنصر العمل وكفاءته:** حاول ليونتييف نفسه تفسير التناقض استنادا إلى أن كفاءة وإنتاجية العامل الأمريكي تفوق كفاءة وإنتاجية العامل الأجنبي بمقدار ثلاثة أمثال فربما تكون الولايات المتحدة دولة وفيرة العمل، أي إذا قمنا بمضاعفة القوة العاملة الأمريكية بثلاثة أمثالها، ومقارنة الرقم الذي تم الحصول عليه بمقدار رأس المال المتاح لأمريكا.

ومن الصعوبة بمكان قبول هذا التبرير، حقا تشير نتائج الدراسات الإحصائية إلى ارتفاع كفاءة العامل الأمريكي من غيره ولكن بنسب تتراوح بين 20-25% وليس 300%، ولماذا لا تقوم أيضا بمضاعفة رأس المال الأمريكي بنفس المضاعف (ثلاثة أمثال)، حيث تشير الدراسات أيضا على ارتفاع كفاءة رأس المال الأمريكي عن نظيره الأجنبي، وبالتالي لن تتأثر الوفرة النسبية في الولايات المتحدة ويظل اللغز موجودا.

- **تحيز الطلب:** في ضوء هبات عوامل الإنتاج، تتواجد ميزة نسبية لكل دولة في إنتاج السلع التي تستخدم عامل الإنتاج الأوفر بكثافة، وبالتالي تخصص في إنتاج وتصدير هذه السلع. ولكن ظروف الطلب قد تغير مسار الأمور. فإذا كانت الدولة الغنية في رأس المال تفضل استهلاك المزيد والمزيد من السلع كثيفة رأس المال فانه لا يبقى فائض للتصدير، ولذا فإنها قد تصدر السلع كثيفة العمل بدلا من تصدير سلعة الميزة، ويطلق على هذه الحالة اصطلاح انعكاس أو تحيز الطلب. وبذلك يمكن تفسير المعضلة على أساس رغبة الولايات المتحدة في استهلاك المزيد من السلع كثيفة رأس المال، مما يقودها إلى استيرادها من باقي العالم بالرغم من امتلاكها الكثير من رأس المال بالنسبة لكل عامل.

- **انعكاس كثافة العوامل:** يشير انعكاس كثافة عوامل الإنتاج إلى الموقف الذي تكون فيه سلعة معينة كثيفة العمل في دولة وفيرة العمل، وتكون سلعة كثيفة رأس المال في دولة وفيرة رأس المال، ويتوقف الأمر على درجة أو سهولة إحلال عنصر انتاجي محل آخر في الإنتاج. وعندما ينخفض السعر النسبي لعنصر انتاجي معين، يتم استخدام هذا العنصر الإنتاجي بكثافة أعلى مما كانت عليه، وبالتالي قد تتحول السلعة من سلعة كثيفة العمل إلى سلعة كثيفة رأس المال أو العكس.

وكانت أول دراسة تطبيقية في هذا الخصوص هي التي قام بها منحاس Minhas عام 1962. وقد انتهى إلى إمكانية حدوث انعكاس في كثافة العوامل إلا أن ليونتييف قام في عام 1964 بتنفيذ دراسة منحاس، وأشار إلى أنه بتصحيح أحد المصادر الهامة للتحيز في دراسة منحاس تتخضع إمكانية حدوث الانعكاس.

- **هيكل الحماية:** يقصد بهيكل الحماية، مجموعة التدابير الجمركية وغير الجمركية التي يتم استخدامها للتأثير على حجم ونمط التجارة الخارجية للدولة، وبالتالي تؤثر على حرية التجارة.

¹ - تم الاطلاع عليه في 2011-04-22 . [http://faculty.ksu.edu.sa/69937/lecture ... treade.doc](http://faculty.ksu.edu.sa/69937/lecture...treade.doc)

وقد حاول تريفز Travis في دراسته عام 1971 تفسير لغز ليوننتيف من خلال سياسة التعريفية الجمركية الأمريكية، والتي لوحظ تشدها في مواجهة الواردات كثيفة العمل. فقد كانت أكثر الصناعات احتياجا للحماية في الولايات المتحدة هي الصناعات كثيفة العمل، الأمر الذي حد من تدفق الواردات كثيفة العمل إلى أمريكا، أما الصناعات كثيفة رأس المال فهي صناعات قوية لا تحتاج إلى حماية، ومن ثم لم تتحيز السياسة التجارية الأمريكية ضدها، الأمر الذي أدى إلى تدفقها بشكل أسهل من الصناعات كثيفة العمل. كما أن الواردات الأمريكية في دراسته ليوننتيف كانت في معظمها نفط خام ولب الورق ونحاس وورصاص خام... الخ والسبب في استيرادها ببساطة هو عدم استطاعة أمريكا إنتاجها. وتتصف هذه المنتجات بأنها أكثر كثافة رأسمالية من كثير من المنتجات الأخرى.

-رأس المال البشري: ركزت الدراسات في السنوات الأخيرة بصفة خاصة على الاستثمار في رأس المال البشري human capital كتفسير لتدفقات التجارة من ناحية، وكتبرير للغز ليوننتيف من ناحية أخرى. فالدول كالأفراد تستثمر للمستقبل ليس فقط بتراكم رأس المال العيني في شكل عدد وآلات وإنشاءات ومخزون وغير ذلك ولكن أيضا بالإنفاق على التعليم والتدريب، أي الاستثمار في البشر.

ويترتب على هذا الاستثمار الأخير ارتفاع في مستوى إنتاجية ومهارة العاملين، وقدرتهم على إنتاج ما لا يستطيع غيرهم من العمالة العادية إنتاجه من سلع عالية التعقيد، فالعامل في مصانع الطائرات والأقمار الصناعية والالكترونيات يحتاج إلى تعليم وتدريب ورعاية صحية ونفسية تختلف عن العامل في مصنع للأحذية أو المنسوجات أو الأثاث.

و عليه يمكن تقسيم عنصر العمل إلى مجموعتين متميزتين بحسب مستوى المهارة والتدريب، فالمجموعة الأولى تضم العمل بالمفهوم التقليدي أو العمل غير الماهر. وتضم المجموعة الثانية العمل الماهر (أو رأس المال البشري)، وبالتالي يمكن الإشارة إلى بعض المنتجات باعتبارها كثيفة المهارة.

ومن الطبيعي أن يحصل العمل الماهر على أجور أعلى كثيرا مما يحصل عليه العمل غير الماهر، بحيث يمكن اعتبار نسبة كبيرة من اجمالي الأجر على أنها عائد على رأس المال البشري أكثر من كونها مدفوعات نظير خدمات العمل العادية.

-أثر البحوث والتطوير: ويرتبط هذا التفسير إلى حد كبير بالنقطة السابقة المتعلقة برأس المال البشري، حيث يتم الربط بين الإنفاق على أنشطة البحوث والتطوير وكفاءة أداء الصادرات.

ولقد أشار كل من جروبل Gruber، وكيسنج Keesing إلى وجود نوع رأسمال المعرفة knowledge تنتج عن البحوث والتطوير، ويؤدي ذلك إلى زيادة في قيمة الإنتاج المشتق من مقدار معين من المواد الخام والموارد البشرية. ولذلك نستطيع أن نلاحظ دور رأس مال المعرفة ورأس المال البشري في تحديد نمط التجارة الأمريكية وهي أمور لم يأخذها ليوننتيف في دراسته.

ويرتبط بذلك أيضا، ما يترتب على توسع أنشطة البحوث والتطوير من فجوة تكنولوجية، تجعل الدولة تتمتع بميزة نسبية مؤقتة في السلعة المعنية خلال المرحلة الأولى في دورة حياة السلعة.

أثار التناقض الذي تحصل عليه "ليونتياف" عدة دراسات نظرية وتطبيقية، مما سمح من إعادة النظر في تفسير التجارة الدولية، وهذا ما سوف نتطرق إليه في المبحث الموالي.

المبحث الثالث: الاتجاهات المستجدة في تقديم تفسير التجارة الدولية.

بعد أن تناولنا النظرية التقليدية في التجارة الدولية، ثم النظرية التقليدية الحديثة، واستعرضنا بعد ذلك نظرية نسب عوامل الإنتاج، يمكن القول بوجود إجماع بين هذه النظريات على قبول مبدأ الميزة النسبية كمبدأ مفسر ومقبول لقيام التجارة الدولية، ولكن تختلف النظريات فيما بينها في تفسير أسباب اختلاف الميزة النسبية (أو النفقة النسبية).

ومع إجراء العديد من الدراسات التطبيقية لإثبات صحة النظريات السابقة من عدمها، ظلت هناك مجموعة من الظواهر في الاقتصاد العالمي التي لا يمكن تفسيرها في إطار نظرية نسب عناصر الإنتاج مثل التجارة الدولية بين دول تتشابه في نسب عناصر الإنتاج المتوافرة، والاتجاه نحو تدويل الأنشطة الإنتاجية عن طريق الشركات عابرة القوميات، وغير ذلك من الظواهر. وقد ترتب على ذلك وجود قدر غير يسير من تدفقات التجارة الدولية، تحتاج إلى نظريات جديدة تفسرها. وقد أفسح هذا الأمر المجال أمام مجموعة من المناهج الجديدة، أو النماذج غير الشاملة لتفسير ما عجزت نظرية هكشر-أولين عن تفسيره. ولكن من الملاحظ اختلاف النظرة إلى هذه المحاولات الجديدة من التنظير، فهناك من يرى أنها بديل لنظرية نسب عوامل الإنتاج، بينما يرى فريق آخر أنها مناهج مكملة لنموذج هكشر - أولين.

المطلب الأول: نظرية رأس المال البشري "فيندلي، كيرزكوفسكي".

تتمثل إحدى المحاولات لتفسير ما لاحظته ليونتياف من تناقض ظاهري في أخذ رأس المال البشري بعين الاعتبار، و رأس المال البشري إنما هو نتيجة استثمار في تدريب اليد العاملة يسمح بتوفير عمالة ماهرة تزيد من إنتاجية العمل. حسب تحليل أولي يمكن اعتبار العمالة الماهرة كنتيجة لانتلاف عاملين أساسيين العمل و رأس المال، و النشاط التربوي الذي يجعل من العمال غير الماهرين عمالا ماهرين يعتمد عاملا يسمى رأس المال التربوي الذي يمكن إدماجه في رأس المال بصفة عامة. و عليه البلد الذي يوجد فيه رأس المال وافر نسبيا سيصدر سلعا كثيفة من حيث العمالة الماهر، في حين أن البلد الذي يقل فيه رأس المال نسبيا سيصدر سلعا أقل كثافة من حيث العمالة غير الماهرة¹.

¹-جمال الدين لعويصات (2000)، العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية، دار هومة للنشر و التوزيع، الجزائر، ص 32.

يرى كيسينج Keesing أن العمالة ليست عاملا وحيدا و متجانسا من بين عوامل الإنتاج إذ ينبغي تقسيمها إلى عدة أنواع من المهارات. فهو يميز بين ثماني فئات مرتبطة بثمانية أنواع من النشاط "العلماء و المهندسون، التقنيون و المصممون الصناعيون، الإطارات الأخرى، القيادات، عاملو الآلات الكهربائية، البقية من العمال اليدويين ذوي المهارة، الموظفون بالمكاتب، العمال غير الماهرين أو شبه الماهرين". إن الولايات المتحدة لها صادرات ذات كثافة أقوى من حيث العمالة الماهرة بالنسبة للبلدان الأخرى مما يعكس التناقض الظاهري الذي استحلاه ليوننتيف.

و تشير الأعمال التي أجراها كيسينج إلى أن النموذج الذي وضعه هكشر-أولين قادر على التنبؤ بطبيعة المبادلات بالاستناد إلى الأرصدة التي نسميها أرصدة عاملية، شريطة أن تتم تجزئة العمالة نفسها إلى عدة فئات فرعية أكثر تجانسا.

يعتمد نموذج هكشر-أولين فرضية تقليدية مفادها أنه بإمكان جميع البلدان إنتاج نفس السلع و معرفة كافة أنواع التكنولوجيا الممكنة و لازمة لصناعتها، و من أجل تجاوز هذه الفرضية التي تعتبر التكنولوجيات من الأشياء المبتدئة و المنتشرة، يمكن إدخال التطورات التكنولوجية و السلع الجديدة التي تظهر في السوق ضمن العناصر المحددة للمبادلات، و قد عالجت الطريقة "التكنولوجيا الجديدة" هذا العنصر بصورة وافية¹.

المطلب الثاني: نظرية تشابه الأدواق.

تمثل نظرية تشابه هيكل الدخل أو التفضيل تحديا خطيرا لنموذج هكشر-أولين لنسب عناصر الإنتاج فلقد قدم الاقتصادي السويدي ليندر S.B.Linder نموذجا لتفسير التجارة الدولية يختلف من ناحية المنهج و المضمون عن كلا من مكونات الفكر الكلاسيكي في التجارة الدولية و هذه الاختلافات يكن إجمالها فيما يلي²:

-تستخدم كل من النظرية الكلاسيكية القديمة و نظرية هكشر-أولين التحليل الاستاتيكي المقارن بحيث تقارن بين وضع التوازن في الاقتصاد القومي قبل قيام التجارة الدولية، ووضع التوازن في الاقتصاد القومي بعد قيام التجارة الدولية. أما الاقتصادي لندر فإنه يتبع منهج التحليل الديناميكي بحيث لا يكتفي بمقارنة وضع التوازن قبل قيام التجارة الدولية و بعدها، بل يهتم أيضا بدراسة العوامل التي تؤدي إلى انتقال الاقتصاد القومي من وضع التوازن الأول إلى الوضع التوازن الثاني.

¹-المرجع السابق، ص 33.

²-سامي عفيفي حاتم، *الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية*، مرجع سابق، ص 206-208.

-تفترض كلا من النظرية الكلاسيكية القديمة و نظرية هكشر-أولين أن التجارة الدولية تقوم بين دول متجانسة الأمر الذي يعني عدم الأخذ بالفرقة القائمة في الاقتصاد الدولي بين الدول الصناعية المتقدمة و الدول الآخذة في النمو. أما نظرية لندر فتري أنه من أكبر الأخطاء التي وقعت فيها هاتين النظريتين افتراضهما قيام التجارة الدولية بين دولاً متجانسة، و هو أمر يخالف حقائق الواقع الاقتصادي التي نعيشه اليوم. فالدول الصناعية المتقدمة تتميز بمرونة الجهاز الإنتاجي بها، و هو ما يعطيها القدرة على إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية تجاوباً لأي من التغيرات التي تحدث في هيكل الأسعار و فرص التجارة الدولية. و على النقيض من ذلك تعاني الدول الآخذة في النمو من عدم مرونة الجهاز الإنتاجي بها، و بالتالي من عدم قدرتها على إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية استجابة للتغيرات التي تحدث في هيكل الأسعار و فرص التجارة الدولية.

مؤدى ذلك أن قيام التجارة الدولية و ما يترتب عليها من اختلاف هيكل الأسعار النسبية لأنواع السلع المختلفة ينعكس في اختلاف النتائج المترتبة على قيامها بين الدول المتقدمة و الدول الآخذة في النمو.

-لا تفرق كلا من النظرية الكلاسيكية القديمة و نظرية هكشر-أولين لنسب عناصر الإنتاج بين القطاعات المختلفة للتجارة الدولية، فكلاهما يسعى إلى تقديم تفسير عام لأسباب قيام التجارة الدولية في كل من المنتجات الأولية و المنتجات الصناعية النمطية. أما نظرية لندر فإنها تفرق بين التجارة الدولية في المنتجات الأولية و التجارة الدولية في المنتجات الصناعية. و فيما يخص التجارة الدولية في المنتجات الأولية فإن التفسير الذي يقدمه لندر يتطابق مع التفسير الذي يقدمه نموذج هكشر-أولين لنسب عناصر الإنتاج، أما فيما يتعلق بالمنتجات الصناعية فإن نظرية لندر ترجع أسباب قيام التجارة الدولية إلى عامل تشابه الدخل أو التفضيل. لذلك فإن نظرية لندر تعتمد في تفسيرها لقيام التجارة الدولية في المنتجات الصناعية على عوامل تتعلق بجانب الطلب دون جانب العرض.

حيث يشترط لندر أن يكون الإنتاج مرتبطاً بالطلب وبالتالي يكون الإنتاج أكثر فعالية كلما كان الطلب كبيراً، وأن الإنتاج الداخلي متأثر أساساً بالطلب الداخلي، وعليه تقوم الدولة بتصدير السلع التي لديها سوق واسعة، وهذا راجع إلى الإنتاج الكبير الحجم من أجل تمكين الشركات المحلية من تحقيق وفورات حجم و تخفيض كلفتها ومن ثم أسعارها والتي تسمح لها من الحصول على أسواق أجنبية، ومع افتراض أن

الدول المتشابهة في الدخل ستكون متشابهة الذوق، واستنتج "ليندر" أن فرص التصدير لكل دولة ستكون نفسها¹.

يتم التبادل الدولي ما بين دولتين متشابهتين على تنوع سلع تنتمي إلى نفس الصنف، وبالتالي التجارة هنا عبارة عن تبادل داخلي للقطاعات، بالإضافة إلى ذلك فإن فرص التبادل تزداد كلما كانت هذه الدول متقاربة من حيث الدخل المتوسط. وقد لاحظ لندر أن الدول المستوردة تعتبر من الناحية المنطقية أول من يدخل بعد ذلك في سوق التصدير، و ما دام يتوفر لديها سوق كبير لاستيراد السلعة فإنه يتوفر لديها أيضا الظروف الملائمة لإنتاج أنواع متعددة من السلع المستوردة، فمن المعتاد بالنسبة للسلع التي تنتج للسوق أن يبدأ الإنتاج المحلي عقب الاستيراد، و غالبا ما يبدأ التصدير بعد الإنتاج المحلي، و من هنا لا وجه للغرابة إذا وجدنا أن نسبة كبيرة من التجارة الدولية تتم بين الدول المتقدمة و أن نسبة كبيرة من هذه التجارة تتم بين الدول الصناعية. أما فيما يخص المنتجات الأولية" المواد الأولية" فتقوم بين دول متخلفة و متقدمة، فتجارة المواد الأولية حسب لندر إنما ترجع إلى أمر واقع أي وفرتها في الدول المتخلفة و ندرتها في الدول المتقدمة، و هذا ما لا يتعارض مع نظرية هكشر-أولين حيث أنه بسبب الفرق الكبير في الإمكانيات من الموارد الطبيعية بين المجموعتين ينتج عنه تخصص مطلق لكل منهما.

المطلب الثالث: نظرية الفجوة التكنولوجية و دورة حياة المنتج.

تعتبر هذه النظرية كمحاولة جادة وأكثر اقترابا لحل لغز ليونتييف، بحيث نجدها تتفق مع النظريات البحثية في التجارة الدولية في أن المدخل الأساسي لتحليل نمط وشروط التبادل الدولي لا زال يقبع في جانب العرض، وأن الأمر يتطلب فقط إعادة النظر في غالبية الفروض التي ارتكز عليها النموذج الأساسي المقدم من طرف هكشر-أولين في نسب عناصر الإنتاج.

وفي هذا المنطق فقد أدخلت النظرية التكنولوجية تعديلات جذرية على كافة الفروض التي قام عليها التحليل الكلاسيكي، وأحلت محلها فروضا جديدة مخالفة لفروض النماذج السابقة وتعتبر هذه الفروض أكثر واقعية ومتماشية مع حقائق الاقتصاد العالمي، مثل مشكلة النمو والتنمية الاقتصادية الدولية، إدخال قضية الدول الآخذة في النمو في التحليل الاقتصادي، وتسليط الضوء على طبيعة نشاط الشركات المتعددة الجنسيات ومركزها في الاقتصاد العالمي، إضافة إلى الطبيعة الديناميكية للتحليل الاقتصادي. يضاف إلى ذلك أن هذه المنهجية الجديدة التي اختارتها النظرية التكنولوجية أظهرت المصادر المتنوعة لاختلاف المزايا النسبية المكتسبة، والتي تشكل الإطار المناسب لتحليل التجارة الخارجية في ظل شروط قانون النفقات النسبية المكتسبة².

¹-رشاد عصار و آخرون، التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص 44.

²-سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم، مرجع سابق، ص 186.

طبعا لنموذج الفجوة التكنولوجية، فإن قدرا كبيرا من التجارة الدولية مبنى على إدخال منتجات جديدة أو طرائق إنتاج مستحدثة. ويعطى هذا الأمر للدولة صاحبة الابتكارات ميزة نسبية احتكارية مؤقتة في السوق العالمي. وتزول هذه الميزة الاحتكارية بشيوع التكنولوجيا الجديدة، وقيام بعض الدول الأخرى بإنتاج سلع مقلدة.

ويشير "بوسنر 1960" إلى وجود نوعين من فترات الإبطاء في عملية الانتشار الدولي للتكنولوجيا الحديثة هما¹:

1- فترة إبطاء رد الفعل، ويطلق عليها أيضا فجوة تأخر الطلب. وهى تشير إلى الفجوة الزمنية بين اللحظة التي يقدم فيها الابتكار الجديد لأول مرة، واللحظة التي يتعرف فيها المنتجون في الدول الأخرى على حاجتهم للاستجابة مع التغيرات الحادثة، ويتحقق ذلك عندما تبدأ الدولة المبتكرة في تصدير السلعة الجديدة إلى دول أخرى، وهنا يشعر المنتجون في هذه الدول الأخرى بتحدي المنافسة الجديدة، ويعترفون بحاجتهم إلى رد فعل ملائم. وتعبير آخر، تتمثل هذه الفجوة في الفترة بين بداية استهلاك هذه السلعة في الدولة موطن الابتكار، واستهلاك هذه السلعة في الدول الأخرى.

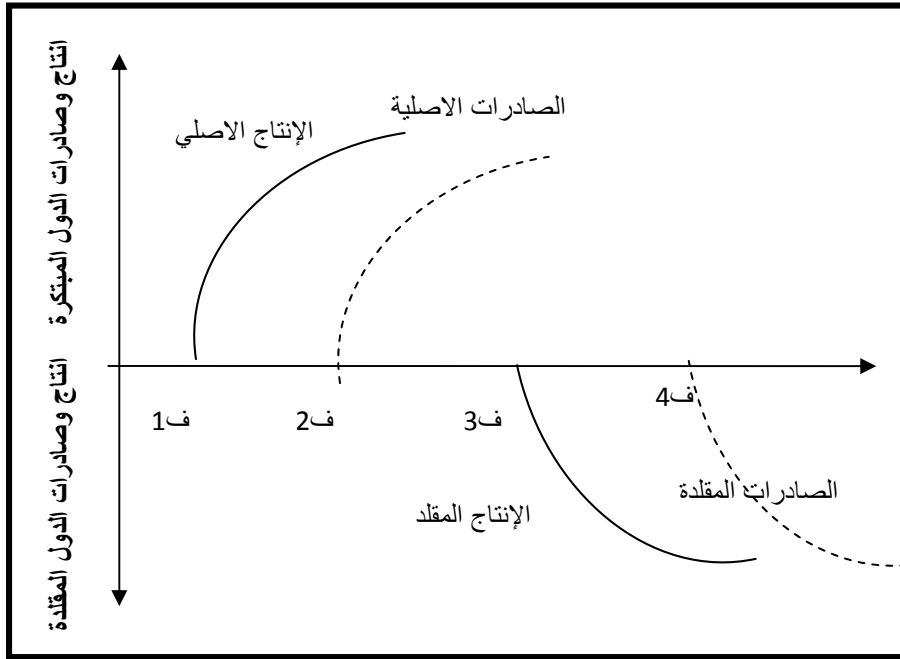
2- فترة إبطاء التقليد، وهى تشير إلى الفجوة الزمنية بين إنتاج السلعة الجديدة لأول مرة (الإنتاج الأصلي) وإنتاج الدول الأخرى لها (الإنتاج المقلد)، وعند هذه النقطة تبدأ صادرات الدولة المبتكرة في التراجع، ويحل محلها الإنتاج المحلى المقلد في البلدان الأخرى.

ويختلف المدى الزمني للفجوتين، حيث تكون فترة إبطاء التقليد أطول زمنا من فترة إبطاء الطلب، والفجوة الزمنية بينهما يطلق عليها الفجوة التكنولوجية وهى التي تفتح المجال أمام التجارة الدولية في هذه السلعة. وبالنسبة لـ"بوسنر" فإن درجة تأثير الفارق التكنولوجي مرتبط بالتأخر في التقليد من طرف البلد التابع، بالإضافة إلى أن هذا التأخر يتركب من التأخر في طلب السلع الجديدة من طرف البلد التابع وإلى التأخر في إنتاج هذه السلع والذي بدوره مرتبط بالزمن الذي تستغرقه البلدان الأخرى في الشعور بالخطر وإلى إنتاج سلع بديلة².

¹ - تم الاطلاع عليه في [http://faculty.ksu.edu.sa/69937/lecture ... treade.doc.2011-04-22](http://faculty.ksu.edu.sa/69937/lecture...treade.doc.2011-04-22)

² - Mucchielli J.L (1987) , **Principes d'économie internationale**, Volume 1,Paris, Ed Economica,p 71.

شكل رقم 4: الفجوة التكنولوجية



المصدر: سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، مرجع سابق، ص 187.

يتضح من الشكل السابق أن الفجوة ف1، ف2، تعبر عن فجوة تأخر الطلب، والفجوة ف1-ف3 تمثل فجوة التقليد، والفرق بينهما وهو ف2-ف3 يشير إلى الفجوة التكنولوجية. ومن الجدير بالملاحظة أن الدولة التي فقدت الميزة الاحتكارية نتيجة تقليد مبتكراتها، لا تقف ساكنة في معظم الأحوال، ولكن تبحث عن ابتكار آخر أو تحديث جديد، وهو ما نراه في شكل تقديم أجيال متعاقبة من سلعة معينة كالحاسبات وغيرها. وبالتالي قد تستمر الدولة الرائدة في مجال الابتكار في التمتع بميزة نسبية في فرع معين من المصنوعات.

كما تلعب الفروق في مستويات الأجور بين الدول المختلفة دورها في تحديد طول فترة التقليد، حيث يعتقد بوجود علاقة عكسية بين اتساع الفرق في مستويات الأجور وطول فترة التقليد. ويؤيد هذا الافتراض، اتجاه الشركات عابرة القومية إلى نقل مواطن الإنتاج بسرعة إلى دول أخرى تتصف بانخفاض مستويات الأجور، خاصة عندما تشكل الأجور جزءا كبيرا، من وحدة النفقة.

وانطلاقا من تحديد فجوتي الطلب والتقليد، يعرف "بوسنر" تجارة الفجوة التكنولوجية رياضيا على أنها: دالة في الزمن محصورة بين فجوة الطلب (ف1-ف2) وفجوة التقليد (ف3-ف4)، وتعرف على أنها تلك التجارة التي تحدث خلال الفترة الزمنية التي تبدأ بقيام الدولة المخترعة بتصدير المنتج أو السلعة الجديدة، وبداية الإنتاج لهذه السلعة في الدول المقلدة. لكن مع ظهور الإنتاج في الدولة المقلدة للسلعة محل الدراسة، تبدأ العوامل التكنولوجية في فقدان الدور الذي كانت تلعبه كعامل مفسر لنمط التجارة الدولية بين الدول في المنتجات الصناعية كثيفة التكنولوجيا، ويحل محلها عامل الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج

في كلا الدولتين: باعتباره العامل الرئيسي لاختلاف المزايا النسبية الطبيعية، وقيام التجارة الدولية. ورغم هذا فقد ظل النموذج عاجزا عن الإجابة على سؤالين هامين في تفسير التبادل الدولي هما¹:

أولاً: لماذا يقتصر ظهور الاختراعات والتجديدات على الدول الصناعية الأكثر تقدماً مثل الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا واليابان دون غيرها من البلدان حتى ولو كانت متقدمة مثل فرنسا وإيرلندا؟

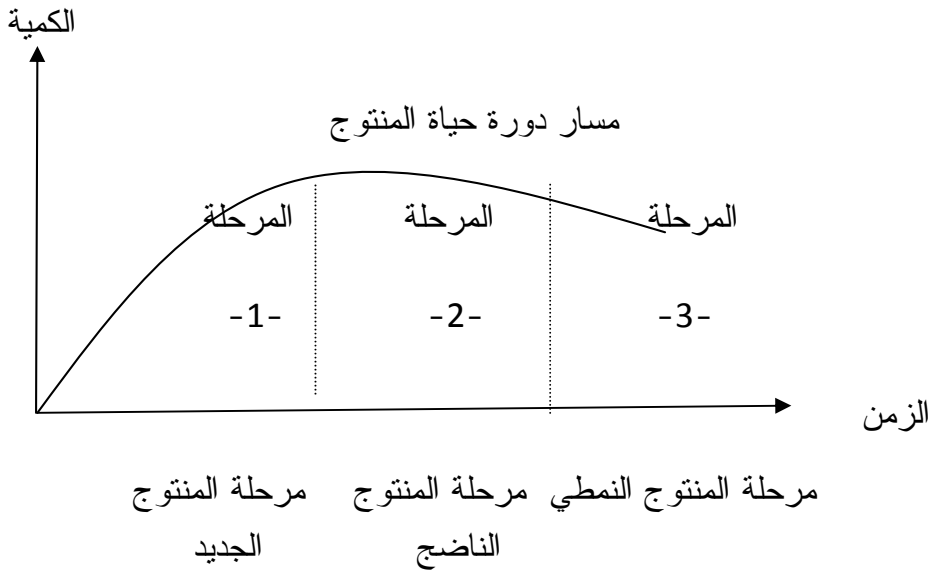
ثانياً: ماهي الفترة الزمنية التي تستغرقها الفجوة التكنولوجية والمزايا النسبية التي تصاحبها؟

إن الإجابة على هذين السؤالين الهامين كانت تستدعي ظهور تحليل جديد وبحث جديد في هذا المجال، وهو الإنجاز الذي قام به فرنون من خلال نظريته حول دورة حياة المنتج، تنشأ دورة حياة المنتج من اختلال وضعين متوازيين يتخللهما حدوث ظاهرة تخصص دولة معينة في إنتاج سلعة معينة، لا يفسر قيام التجارة الدولية فيها على أساس اختلاف المزايا النسبية الطبيعية. يحدث ذلك في الدول الأكثر تقدماً وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، حيث تتوفر على المقومات الأساسية للاختراع المتمثلة في توفرها على الطلب الداخلي أو المعرفة التكنولوجية التي تبرر استحداث المنتج الجديد. فانطلاقاً من اختراع هذا المنتج الجديد، فإن الوضع التوازني الأول للاقتصاد الوطني فيها سيختل، ويأخذ مساراً جديداً، حيث تنشأ فجوة تكنولوجية بين هذه الدول الصناعية الأكثر تقدماً، والدول الصناعية الأقل تقدماً مثل: فرنسا، إنجلترا، إيطاليا، إسبانيا، اليونان وغيرها من الدول الأوروبية الأخرى.

وخلال هذه الفجوة التكنولوجية يزداد نضج المنتج الجديد، وتصير الأساليب التكنولوجية المستخدمة أكثر استقراراً. أما في نهاية الفجوة التكنولوجية، فتبدأ الأساليب التكنولوجية في الاتساع والانتشار، وتصبح متاحة في الأسواق الدولية، وعندها يتشكل وضعاً توازانياً جديداً، وتنتقل فيه عملية الإنتاج إلى الدول الآخذة في النمو لتمتعها بميزة نسبية في إنتاجها. وطبقاً للنظرية التكنولوجية الجديدة في التجارة الدولية، فإن دورة حياة المنتج، وكما يراها " فرنون " فإنها تمر بثلاث مراحل: مرحلة المنتج الجديد، مرحلة المنتج الناضج، مرحلة المنتج النمطي.

¹ - سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، مرجع سابق، ص 216-222.

شكل رقم 5: دورة حياة المنتج



المصدر: سعيد أوكيل (1994)، اقتصاد و تسيير الإبداع التكنولوجي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص ص 32.

أولاً: مرحلة المنتج الجديد: يتطلب ظهور منتج جديد توافر شروط عديدة، أهمها كفاءة تقنية مادية وبشرية عالية، ومستوى متقدم من البحوث النظرية والتطبيقية أي ما يعرف بالبحث والتطوير. وكذا توافر سوق داخلي قادر على استيعاب المنتجات الجديدة، إضافة إلى ضرورة توافر طاقة تكنولوجية تسمح بإيجاد منتجات جديدة أو تحسين جودة المنتجات القائمة، وهو ما يعرف بالإبداع التكنولوجي. ومن هنا يفترض فرنون أن بلدا كالولايات المتحدة الأمريكية يكون مؤهلا قبل غيره من البلدان الصناعية لظهور المنتجات الحديثة، ومن أبرز خصائص هذه المرحلة أن إنتاج السلع الجديدة يقتصر عادة على السوق الداخلي، كما أن نفقات الإنتاج تكون مرتفعة، ويسود هناك احتكار للسوق من طرف المنتجين نتيجة احتكار التكنولوجية¹.

ثانياً: مرحلة المنتج الناضج: يزداد انتشار المنتج تدريجياً وتحسن نوعيته كما يكتسب مزيداً من التطوير والتنويع، ويلاحظ في هذه المرحلة تطور الطلب على المنتج من خارج الدولة المبتكرة له، وتتنخفض في ذات الوقت نفقات الإنتاج بفعل التحسن في وسائل الإنتاج الفنية، وظهور المنافسة المحلية بسبب تقليد التكنولوجية من طرف شركات أخرى. هنا يبدأ عدد من الظواهر الاقتصادية الهامة في الظهور منها الاستثمارات الأجنبية، الحركات الدولية لرؤوس الأموال وكذا تزايد دور الشركات المتعددة الجنسيات في تسويق المنتجات دولياً. وهنا تبدأ الشركات الأمريكية صاحبة الاختراع في إنشاء فروع لها في الخارج (الدول المستوردة للمنتج) سواء كانت دولاً صناعية متقدمة كبلدان أوروبا الغربية أو البلدان المصنعة حديثاً.

¹ - المرجع سابق، ص ص 32-34.

ثالثاً: مرحلة المنتج النمطي: يرى مفكرو المناهج التكنولوجية أن هذه المرحلة تشهد عدداً من التطورات الهامة التي تؤدي في نهاية المطاف إلى تطابق خصائص سلعة دورة المنتج مع خصائص سلعة دورة المنتج خاصة من النواحي التالية¹:

- تماثل دوال الإنتاج بالنسبة للسلعة الواحدة بين مختلف الدول، أي أن التكنولوجية تصبح نمطية وشائعة الاستعمال.

- اختفاء ظاهرة اقتصاديات الحجم وخضوع الإنتاج لقانون الغلة الثابتة والمتناقضة.

- سيادة المنافسة الكاملة في أسواق السلع وخدمات عناصر الإنتاج، لذلك يصبح السعر هو الأداة التنافسية الرئيسية.

- تشابه ظروف الطلب نظراً لوجود شكل واحد ونهائي للسلعة في جميع الدول.

- يترتب على نمطية السلعة استبعاد إمكانية حدوث انعكاس لدوال الإنتاج.

ومن خلال هذا التحليل، يخلص فرنون إلى تقديم تفسير جديد للغز ليونتيف يخالف ما أشرنا إليه سابقاً من وجود تفوق بارز في إنتاجية العمل في الولايات المتحدة الأمريكية مقارنة مع الدول الأخرى فالواقع أن الصادرات الصناعية الأمريكية تتشكل في معظمها من السلع الحديثة التي تكون فيها نفقة العنصر البشري مرتفعة بالاعتماد على العلماء والمهندسين والباحثين والفنيين المتخصصين، أما الواردات فهي تتشكل من السلع الناضجة والنمطية التي تكون فيها كثافة عنصر رأسمال أعلى نسبياً من كثافة عنصر العمل.

من كل ما سبق يمكننا القول أن تباين السلع التي تدخل في التجارة الدولية وتباين أثمانها يرجع إلى اختلاف الفن الإنتاجي السائد في الدول المختلفة، وإلى اختلاف ظروف الطلب، إضافة إلى الوفورات الناشئة عن حجم الإنتاج والتجارة في السلع المتميزة وتقسيم الأسواق... الخ. كل هذه العوامل مجتمعة إضافة إلى العوامل السياسية هي التي يمكنها تفسير التجارة الدولية.

¹ - سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، مرجع سابق، ص 232 .

جدول رقم 5: مقارنة بين الخصائص المختلفة لمراحل دورة المنتج

مرحلة المنتج الجديد	مرحلة المنتج الناضج	مرحلة المنتج النمطي
التكنولوجيا المستخدمة	-سلاسل إنتاجية قصيرة مع تغير سريع للطرق الفنية للإنتاج.	-طول السلاسل الزمنية للإنتاج. -اختفاء دور اقتصاديات الحجم.
-تلعب اقتصاديات الحجم دورا هاما. -عدم القدرة على تحديد نوعية كثافة عناصر الإنتاج المستخدمة.	-القدرة على تحديد الكثافة طبقا لعناصر الإنتاج المستخدمة و طرق الإنتاج.	
كثافة رأس المال المادي	-انخفاض كثافة رأس المال المادي نظرا لأن المشروعات الإنتاجية تقتصر نشاطها في مجالات البحوث و التطور أكثر منها في مجالات الإنتاج نفسه.	-تعتبر كثافة رأس المال المادي عالية نتيجة لاستبدال الألات القديمة بآلات متخصصة.
هيكل الصناعة	-تحد المعرفة الفنية من قدرة المشروعات الإنتاجية على دخول السوق مع وجود عدد قليل من المشروعات الإنتاجية.	-نمو عدد المشروعات مع إفلاس الكثير من المشروعات التي دخلت مجال الإنتاج الأولى و لم تقوى على الصمود أمام المنافسة.
هيكل الطلب	-سوق البائعين هو الذي يتحكم في قلة المرونة السعرية للطلب. -هيكل و حجم الطلب غير معروفين.	-سوق احتكارية مع المرونة السعرية و زيادة المنافسة السعرية. -انخفاض الأسعار و اتساع نطاق معلومات الإنتاج و الخدمات التسويقية.
	-سوق البائعين هو الذي يتحكم في قلة المرونة السعرية للطلب. -هيكل و حجم الطلب غير معروفين.	-تحكم سوق المشترين بارتفاع كبير للمرونة السعرية للطلب. -توافر المعلومات عن المنتج و الأسواق. -السعر هو الأداة التنافسية الرئيسية.
-استخدام مكثف للخبراء و العلماء و الباحثين و العمال المتخصصين.	-تلعب الإدارة الماهرة دورا خاصا في مجال التسويق.	-تتاقص كبير للدور الهام الذي كانت تلعبه العمالة الماهرة مع تزايد الدور الذي تلعبه العمالة غير الماهرة.

المصدر: سامي عفيفي حاتم، مدخل للاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، مصر، ص 54.

خلاصة الفصل:

من خلال مختلف النظريات التي قمنا بسردها في هذا الفصل، نستخلص أن النظرة الكلاسيكية و النيوكلاسيكية تسمح بتفسير جزء من التبادل الدولي الحالي، حيث أنها تفسر التبادل الواقع ما بين دول الشمال ودول الجنوب وسبب قيامه، بينما تهمل التبادل ما بين دول الشمال فيما بينها، غير أنها تسمح بإعطاء نظرة إيجابية للتجارة الدولية على الاقتصاديات التي تقوم بالتجارة الدولية، وأنها تعود بالمكاسب على كل الدول القائمة بالتبادل، أما الاتجاهات الحديثة في تفسير التجارة الدولية فإنها تفسر الجزء الثاني من التبادل أو العلاقة بين الدول المصنعة الجديدة والدول الصناعية، أما النظريات الحديثة فإنها تفسر الجزء الثالث من التبادل الدولي والمتعلق بالدول المتقدمة فيما بينها، حيث ترجع التبادل ما بين هذه الدول إلى اقتصاديات الحجم وإلى تشابه الأذواق وإلى تنوع المنتجات، و ما نلاحظه في هذه المساهمات أنها تعتمد بدرجة كبيرة على فروض المنافسة المطلقة و تجانس المنتجات و الموارد ، فغني عن البيان أن ظروف الإنتاج تسودها مبادئ الاحتكار و حالاته المختلفة وقلما تسود مبادئ المنافسة الحرة أو الاحتكار الكامل، بل إن أغلب فروع الإنتاج تخضع للمنافسة الاحتكارية و المقيدة (محليا و دوليا). و من ثم فإنه بالقدر الذي لا تتوفر فيه ظروف المنافسة الكاملة فإن ما تفترضه النظريات من اتجاه نحو التخصص و تقسيم العمل الدولي لا ينسجم مع ما ينتهي إليه تفاعل الظروف الاقتصادية في واقع الحياة. و بالإضافة إلى عنصر المنافسة فإن التطور التقني لم يحض بالاهتمام اللازم أثناء صياغة أفكار تلك النظريات و خاصة إذا قلنا أن تلك الفترات التي صيغت فيها تلك النظريات قد امتازت بالحركية المستمرة.

و تماشيا مع أهداف الدراسة و حتى لا نخرج من الإطار العام الذي حددناه بعنوان بحثنا "دراسة نظريات التجارة الدولية الليبرالية على ضوء العلاقات الاقتصادية العالمية" فإننا سنحاول من خلال الفصل الموالي تشكيل صورة لواقع العلاقات الاقتصادية مع محاولة التركيز في مضامين المباحث المشكلة له على عنصري المنافسة و التطور التقني.

الفصل الثالث:

العلاقات الاقتصادية الدولية و التجارة

العالمية المعاصرة

مقدمة الفصل:

إن هدفنا الرئيسي من دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية هو تطوير مفهوم لكيفية عمل النظام الاقتصادي الدولي، و التوغل داخل المشاكل و القضايا الرئيسية التي تواجه هذا النظام و الدول التي يتكون منها. علما بأن بعض هذه العلاقات يعتبر معقدا، و يصعب فهمه كثيرا بدون نظام منطقي يمكننا معه تنظيم تفكيرنا. و قبل أن نتمكن من تحليل المشاكل التي تصاحب التجارة و المدفوعات التي تربط بين الدول، أو أن نقدم الاقتراحات المتعلقة بالكيفية التي يحتمل أن تنتهي إليها، فإننا نحتاج أولا إلى معرفة ماهية هذه الارتباطات و كيفية عملها حيث هناك العديد من الملامح و الخصائص المميزة للعلاقات الاقتصادية الدولية و التي تحدد طبيعة الاقتصاد العالمي المعاصر و نحن في القرن الواحد و العشرين، لعل من أهمها و أبرزها إعادة توزيع القوى بين أطراف التبادل الدولي، التدويل المستمر للعلاقات الاقتصادية الدولية، ظهور أنماط جديدة في تقسيم العمل الدولي، الاتجاه نحو المزيد من الاعتماد الاقتصادي المتبادل فيما بين مختلف دول العالم، ثورة المعلومات و التكنولوجيا و ما نتج عنهما من تعميق لظاهرة عالمية الاقتصاد أو ما يعرف بالعولمة، تعاظم دور الشركات دولية النشاط التي أصبحت تعرف بالشركات متعددة الجنسيات، تزايد التكتلات الاقتصادية و الترتيبات الإقليمية الجديدة فضلا عن تنامي دور المؤسسات العالمية في إدارة الشؤون النقدية و المالية و التجارية للاقتصاد العالمي. و نظرا لأهمية ما تمثله الملامح و الخصائص سالفة الذكر فإننا سنتطرق إلى:

المبحث الأول: ماهية العلاقات الاقتصادية الدولية.

المبحث الثاني: التعاون الاقتصادي و أهم المنظمات العالمية.

المبحث الثالث: التجارة العالمية المعاصرة.

المبحث الأول: ماهية العلاقات الاقتصادية الدولية.

في إطار التغيرات الحديثة والتطورات المتسارعة على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية تحت مظلة ما يعرف بالعمولة التي أصبحت سمة مميزة للأسواق الدولية والمعاملات الخارجية بين الدول، أصبحت دراسة العلاقات الاقتصادية بين الدول، بل والمناطق، موضوعا هاما ومثيرا خصوصا ونحن نعيش وسط أمواج من الأحداث الاقتصادية المتغيرة لحظيا والمتجددة باستمرار.

المطلب الأول: نشأة العلاقات الاقتصادية الدولية و تطورها.

تحتل العلاقات التجارية الدولية أهمية جد بالغة على صعيد كافة دول العالم إلى أن أضحت المحرك الأساسي والرئيسي لكل مناحي الحياة داخل جميع الدول، فبموجب تلك العلاقات يتحدد مستوى التنمية الاقتصادية التي لا يخفى أثرها البارز على جميع الأصعدة الاجتماعية والثقافية بل والسياسية¹. نتبين من دراسة التاريخ الاقتصادي أن العلاقات الاقتصادية الدولية نشأت مع قيام المؤسسات السياسية، و تطورها مع تزايد النشاط الإنتاجي، و تكاثرت مع ارتفاع مستوى الحاجات البشرية، و توسعت مع انتشار روح التعاون الاقتصادي و تعاضم العلاقات السياسية الدولية. و يستتبع ذلك أن لكل من النظم السياسية و الاقتصادية التي سادت تاريخ البشرية، و مراحل النمو الاقتصادي التي مرت بها المجتمعات الإنسانية، حتى الوقت الحاضر دورا مباشرا في تحديد نطاق العلاقات الاقتصادية الدولية، كما و نوعا و اتجاها. ففي النظام العبودي أيام الإمبراطورية الرومانية و اليونانية و الآسيوية القديمة، كانت العلاقات الاقتصادية الدولية محصورة في تجارة العبيد و بعض أنواع التوابل و الفخار و الفراء، نتيجة ضعف النشاط الإنتاجي و لهيمنة النظام الطبقي السائد آنذاك، بالإضافة إلى ذلك فإن التبادل الاقتصادي كان مقتصرًا على بعض الموانئ المطلّة على البحر المتوسط و المحيط الهندي. و في النظام الإقطاعي استمرت الاقتصاديات القومية معيشية مغلقة، قائمة على أساس ملكية الإقطاعي لأراضي زراعية واسعة و للفلاحين الذين كانوا يعيشون على تلك الأراضي و قد ساهمت الكنيسة مساهمة فعالة في إسناده، و بذلك انحصر الإنتاج في القطاع الزراعي الذي كان يسوده الاقتصاد الطبيعي و في حرف صغيرة ضيقة الأفق، تسيطر عليها طوائف الصناع و التجار التابعة للتنظيم الإقطاعي.

و بعد انتهاء العصر الوسيط و بزوغ عصر النهضة الأوروبية، بدأ الاقتصاد الأوروبي بتبني النظام الرأسمالي، الذي كان في البداية نظاما تجاريا، تطور فيما بعد إلى نظام صناعي².

¹- قموح عبد المجيد، *دروس العلاقات التجارية الدولية*، محاضرات منشورة، فرع قانون الأعمال، جامعة التكوين المتواصل. بالاعتماد على الموقع <http://sciencesjuridiques.ahlamontada.net> تم الاطلاع عليه : 2011-04-07.

²- هوشيار معروف (2006)، *تحليل الاقتصاد الدولي*، ط 1، دار جرير للنشر و التوزيع، عمان، ص ص 27-28.



و يتبين من تاريخ أوروبا في القرنين السادس عشر و السابع عشر، أن لقيام الثورة التجارية، بفضل نشوء الدول المركزية دورا مهما في إحداث تحول كبير في الأنظمة الاقتصادية الأوروبية و بالتالي في العلاقات الاقتصادية الدولية.

توسعت التجارة توسعا كبيرا حيث تم الانتقال من النظام الإقطاعي إلى النظام الرأسمالي التجاري، و هو ما يعني تحول الاقتصاديات الأوروبية من الاقتصاديات تقليدية منعزلة إلى اقتصاديات تبادلية مفتوحة. و جاءت الثورة الصناعية خلال الفترة "1750-1850" لتقود البلدان الأوروبية الغربية إلى تحول جذري في كافة النشاطات الاقتصادية المحلية و إلى ما انعكس عن هذا التحول من تغيرات جوهرية في كميات و أنواع و اتجاهات العلاقات الاقتصادية الدولية الوطنية و الإقليمية لبلدان أوروبا الغربية مع بلدان ما يعرف بالعالم الثالث من جهة و بلدان العالم الجديد و خاصة الولايات المتحدة من جهة أخرى. و بالنتيجة نمت القوى الرأسمالية الصناعية نموا كبيرا و اندفعت و اتجهت نحو السيطرة على الأسواق الخارجية و على مصادر السلع الوسيطة و الغذائية في العالم.

خلال القرن العشرين ساد العالم النظامين الرأسمالي و الاشتراكي إضافة إلى الأنظمة الاقتصادية التي تبنتها البلدان النامية و التي أخذتها من كلا النظامين بنسبة و أخرى و ذلك حسب اعتمادها على اقتصاد السوق و القطاع الخاص أو على التخطيط المركزي الإلزامي و القطاع العام. و استمر هذا الواقع و انعكاساته على استقطاب حركات الموارد و السلع و الخدمات و الدخول في الاقتصاد الدولي.

إن المعيار الأساسي للمعاملات و المبادلات التي تتم في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية و التي يتضمنها الاقتصاد الدولي هو أن تكون هذه المعاملات و المبادلات ناشئة بين دول ذات سيادة على أرضها و أن تكون صلة الفرد دائمة و ثابتة بأرض الوطن المقيم فيها. إن العلاقات الاقتصادية الدولية هي الصلات التي تربط الدول ذات السيادة على أرضها اقتصاديا، و تعتبر هذه الروابط معياراً رئيساً التي تنظم هذه المعاملات و المبادلات في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل الاقتصاد البدائي، إن التبادل و التعامل الدولي قديم قدم عملية الإنتاج و الحياة ذاتها، و مع نشأة التخصص و تقسيم العمل بين الأفراد و الجماعات، بدأ اقتصاد التبادل بفرض وجوده، و اتسع نطاق المقايضة ليتعدى حدود ضيقة ترتبط بسوق محدد¹.

عرف مارتان العلاقات الدولية بأنها مجموعة المبادلات التي تعبر الحدود أو التي تحاول عبورها، و الحد الدولي هو الذي يقدم لنا مادة العلاقات الدولية. و عرفها جيمس برايس عام 1922 بأنها تلك التي تعني بالعلاقات بين الدول و الشعوب المختلفة². و يمكن إعطاء تصنيف العلاقات التجارية يوجه عام كالتالي³:

¹ - فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص 15.

² - مبروك غضبان (2007)، المدخل للعلاقات الدولية، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر، ص 12-13.

³ - قموح عبد المجيد، مرجع سابق.



-العلاقات التجارية الوطنية ويطلق هذا النوع من العلاقة القانونية على تلك المعاملات التجارية التي تتم داخل الدولة الواحدة وذلك إما بين أشخاص طبيعية وطنية أو أشخاص اعتبارية توصف بالوطنية ، ويطبق على هذا النمط من العلاقات التجارية القانون الوطني الذي يدعى القانون التجاري، ومن البديهي أن هذا القانون لا يطبق إلا على أشخاص محددين وعلى علاقات قانونية معينة يعمل القانون على تبيين هؤلاء الأشخاص الذين يوصفون بكونهم تجارا وعلى العلاقات التي تنشأ لدى هذه الفئة وذلك بحسب شكلها أو مضمونها كما بين ذات القانون الأعمال التجارية والشركات ذات الغرض التجاري مبينا الآثار القانونية المترتبة على النشاط التجاري بوجه عام، وهذا كله لا يندرج في موضوع دراستنا لكون أن هذا النوع من العلاقات لا يرقى إلى مستوى الدولية بل هو نشاط تجاري وطني محظ .

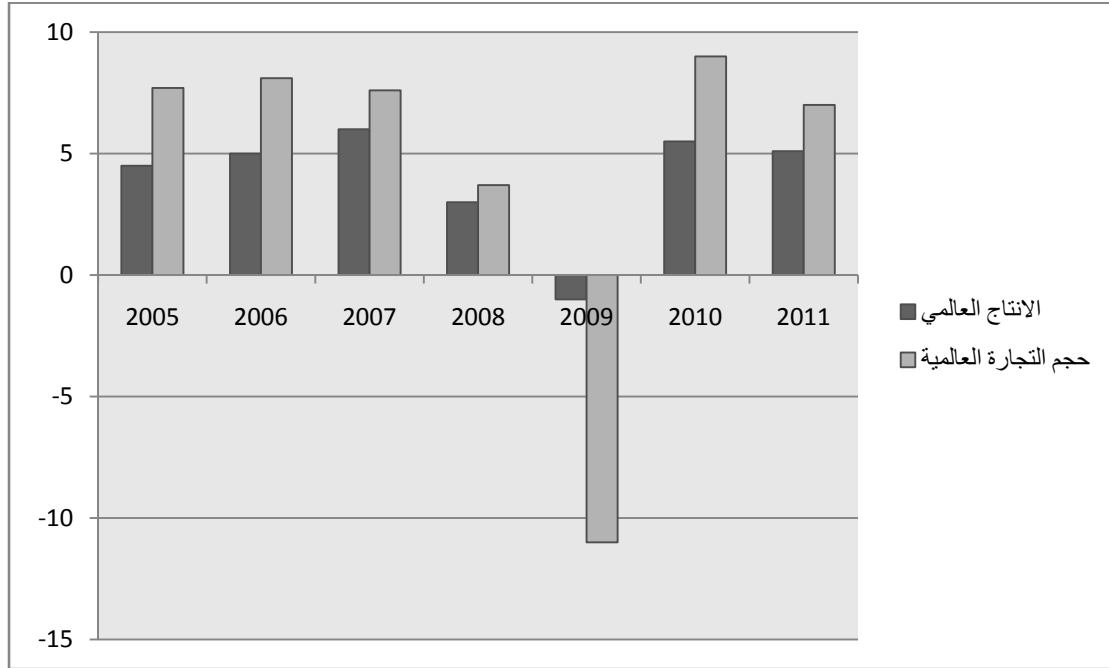
-العلاقات التجارية الدولية وهو نمط ثان من العلاقات التجارية يعتبر أكثر تطورا وأكثر تشعبا من العلاقات التجارية الوطنية فيوصف بالتطور لأنه يحمل معنى الانفتاح العالمي على التجارة الدولية وبالتالي يدعو إلى البحث عن أسواق تجارية في دول أخرى غير الدولة التي انطلق منها المشروع التجاري وهذا النمط من العلاقات يقاوم سياسة الانغلاق الاقتصادي على الذات ويدعو ويشجع التكامل بين الدول بالإضافة إلى أنه ينعش الحركة التجارية الدولية ويتجاوز حدود العلاقات الوطنية الضيقة بأن يفتح أمامها آفاقا واسعة للرواج والكثافة مما يؤثر على الدوايب الاقتصادية ويشجع التنمية الوطنية بل ويرقي بالصناعة الوطنية والمنتجات إلى مستوى رفيع لضمان المنافسة التجارية العالمية .

بدأت دراسة موضوع العلاقات الاقتصادية الدولية فيما بين مختلف دول العالم في احتلال مكان متميز في الفكر الاقتصادي¹ حيث تلعب أهمية كبيرة في التجارة الدولية والاقتصاد العالمي ، و منه يلاحظ أن التجارة الدولية تحتل أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول المتقدمة من خلال ارتفاع نسبتها و كذلك تبرز العلاقات الاقتصادية الدولية لها أهمية كبيرة في الدول النامية، ونظراً لحاجة هذه الدول إلى التجارة الدولية من الدول المتقدمة من أجل التنمية. و يمكن أن نلخص أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية بأنها تقوم بتوسيع وتنشيط التجارة الدولية في الدول المتقدمة من خلال الاستيراد والتصدير، وتؤدي أيضا إلى حصول مزيد من المستلزمات من الدول الأخرى وبالذات المتخلفة منها.

¹- عادل أحمد حشيش و مجدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص 11.



شكل رقم 6: يوضح الإنتاج العالمي الحقيقي وحجم التجارة الدولية خلال الفترة (2005-2011).



المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات الاقتصاد العالمي، 2011 (أنظر للملحق).

نلاحظ من الشكل أن حجم التجارة كان في تنامي مستمر لولا الأزمة العالمية التي غيرت مجراها وأظهرت تأثيرها عليها كما هو مبين في الشكل خاصة عام 2009، و مع كل ذلك فإن العلاقات الاقتصادية الدولية في تعاضم مستمر و ذلك لأسباب متعددة نذكر منها¹:

-تطوير مصادر الطاقة الحرارية و الكهرومائية و الشمسية و النووية و غيرها و التي حررت الصناعات المختلفة من قيود التوطن قرب مصادر الفحم و أدت إلى تصاعد معدلات نمو الإنتاج الحقيقي لمختلف السلع و الخدمات و خفضت تكاليف عمليات الإنتاج و النقل و التبادل و زادت من مستوى الرفاه الاقتصادي و الطلب الاستهلاكي...

-تراكم رؤوس الأموال و تدفقها من مختلف المصادر التكنولوجية و المالية و البشرية، و تطوير وسائل النقل و الاتصالات و ما تضمنه من توسع الشبكات الدولية لنقل المعلومات و الذي رافقه تزايد انفتاح الأسواق المالية و السلعية و الخدمية على التعاملات الدولية بصورة مستمرة و على مدار الساعة.

-كان نظام المنافسة الاحتكارية* سببا جوهريا في تحفيز النشاطات الابتكارية المختلفة و التي حققت فوائض إنتاجية متنامية قادرة على التنافس الدولي.

-تسهيل عمليات التبادل و التحويلات الخارجية و ذلك لانتشار المؤسسات الائتمانية و تطويرها.

¹- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 32.

* يقوم نظام المنافسة الاحتكارية على مبدئي تمايز الناتج و إهمال أسعار المنافسين و هذا ما يجعل الكفاءة التنافسية المحرك للنفوذ في الأسواق الدولية.

-تعاضم برامج التكامل الاقتصادي الإقليمي و ما رافقه من تزايد الجهود المؤسسية المنظمة لتحرير العلاقات التجارية و المالية فيما بين مختلف بلدان العالم، كذلك تزايد دور المناطق الحرة و تساعد هذه الأخيرة في زيادة الاطلاع على المنتجات و التكنولوجيات و الخدمات الأجنبية مما يكشف القدرات التنافسية و يسمح بالاختبار الواعي عند توافر فرص الاستثمار.

المطلب الثاني: توزيع مراكز القوى بين أطراف التبادل التجاري و التدويل المستمر للعلاقات الاقتصادية الدولية.

لعل من أهم الأحداث المؤثرة في عالمنا المعاصر مع مطلع الثمانينات من القرن العشرين زوال المعسكر الاشتراكي، و تفكك الاتحاد السوفيتي السابق إلى اثني عشر جمهورية و تبني معظم دول العالم لنظام اقتصاد السوق في تسيير نشاطها الاقتصادي لتصبح طريقة الإنتاج الرأسمالية هي النظام الاقتصادي السائد عالمياً.

و بناء على ما تقدم من أحداث، فقد أصبح التبادل الدولي يتم حالياً بين دول ينتمي بعضها إلى القطاع المتقدم من العالم الرأسمالي (الدول الصناعية المتقدمة)، في حين ينتمي بعضها الآخر إلى القطاع المتخلف من هذا العالم (الدول النامية). هذا التبادل الدولي يتم في ظل هيمنة من القطاع المتقدم على القطاع المتخلف و في جو من الصراع الضاري بين القوى الاقتصادية العظمى في القطاع المتقدم¹، و كانت تلك القوى متمثلة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية و مجموعة الناقتا التي تضم كندا و المكسيك و الإتحاد الأوروبي و اليابان و معها مجموعة الآسيان التي تضم مجموعة الدول المصنعة حديثاً، و من المهم الإشارة إلى أنه في أواخر الثمانينات لم يكن ينظر إلى الصين كقوة اقتصادية عظمى في المستقبل من قبل معظم المحللين الاقتصاديين . فلم تكن دولة فقيرة و من البلدان النامية فحسب، بل كان يوجد أمامها الكثير لإحداث إصلاحات في المؤسسات المملوكة للدولة و البنوك التي خرجت عن مسار الاقتصاديات الأخرى التي تمر بمرحلة انتقالية². يقال في الصين "لا نصر في الفوز بمائة معركة، بل النصر في إخضاع عدوك من دون حرب أبداً". عمر هذه الحكمة الصينية أكثر من 2500 عام، و عمر الصين ضعفاً ذلك على الأقل، و أحدث أرقام نهوضها الاقتصادي والعلمي تنبئ بأن الأمم العريقة العظمى يمكن أن تبعث من جديد³. و هذا ما حدث بالفعل حيث حلت الصين محل اليابان كقوة اقتصادية في العالم عام 2010، ولو أن الأرخييل سجل السنة الماضية انتعاشاً في نموه رغم ضعف الاستهلاك و تراجع الصادرات في الفصل الأخير.

¹- عادل أحمد حشيش و مجدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص ص 57-58.

² - الصين و رحلة الصعود إلى مصاف القوى الاقتصادية العظمى تم الاطلاع عليه في 10-04-2011. <http://mubasher.info>

³ - الصين القوة العلمية العظمى الجديدة تم الاطلاع عليه في 10-04-2011. <http://arabic-military.com>



وكان من أهم الأحداث الاقتصادية العالمية في العام الماضي ذلك الارتفاع الذي سجلته الصين في قيمة صادراتها بمقدار 1.2 تريليون دولار وذلك ساعدها في أن تحتل قائمة التوقعات في معدلات نمو اقتصاديات آسيا لعام 2011.

توقع تقرير دولي أن يسجل اقتصاد الصين في العام الحالي 2011 ارتفاعاً بنسبة 9% لتحتل المركز الأول في قائمة معدلات النمو في اقتصاديات آسيا تليها الهند بمعدل 8.7% ثم اندونيسيا 6.5% وكازاخستان 5.5% وكل من ماليزيا وسنغافورة 4.3% والفلبين 4.6% وتايلاند 4.5% وهونج كونج 4.3% وكوريا الجنوبية 4.2% وباكستان 2.8%¹. أصبح الاقتصاد العالمي أكثر انقساماً مما كان عليه في بداية عام 2010. فمن ناحية، تشهد بلدان الأسواق الناشئة مثل الهند والصين وبلدان جنوب شرق آسيا نمواً قوياً.

ومن ناحية أخرى تواجه أوروبا والولايات المتحدة خطر الركود. وهذا العالم ذو المسارين يفرض بعض المخاطر غير العادية. ففي حين أن حجم الناتج الاقتصادي في آسيا أصغر من أن يتمكن من دفع النمو في بقية العالم إلى الارتفاع، فإنه قد يكون كبيراً في الدرجة الكافية لدفع أسعار السلع الأساسية إلى الارتفاع. وفي الوقت عينه فإن الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة لتحفيز اقتصادها من خلال سياسة "التيسير الكمي" التي انتهجها بنك الاحتياطي الفيدرالي قد تؤدي إلى نتائج عكسية. ففي الأسواق العالمية التي تحكمها العولمة، يبحث المال عن أفضل التوقعات في مختلف أنحاء العالم، وهذه التوقعات أصبحت الآن في آسيا وليس في الولايات المتحدة. لذا فإن المال لن يذهب إلى حيث تشتد الحاجة إليه، بل إن أغلبه سينتهي إلى حيث لا حاجة إليه الأمر الذي لا بد أن يؤدي إلى زيادة أخرى في أسعار الأصول والسلع الأساسية، وخاصة في الأسواق الناشئة. ومع قدرة الولايات المتحدة على الاقتراض بأسعار فائدة متدنية إلى مستويات تاريخية، وفي ظل الوعد بعائدات أعلى على الاستثمارات العامة بعد عشرة أعوام من الإهمال، فقد بات من الواضح ماذا يتعين على الولايات المتحدة أن تفعل.

إن وضع برنامج واسع النطاق للاستثمارات العامة من شأنه أن يحفز تشغيل العمالة في الأمد القريب، والنمو في الأمد البعيد، الأمر الذي لا بد أن يؤدي في النهاية إلى خفض الدين الوطني. ولكن الأسواق المالية أظهرت قصر نظرها في السنوات التي سبقت الأزمة، وهي تكرر الخطأ نفسه مرة أخرى في وقتنا الحالي، وذلك بممارسة الضغوط لفرض برامج خفض الإنفاق، حتى ولو كان ذلك يعني ضمناً تقليص الاستثمارات العامة المطلوبة بشدة. فضلاً عن ذلك فإن الجمود السياسي من شأنه أن يضمن القيام بأقل القليل لعلاج مشاكل أخرى مستعصية تواجه الاقتصاد الأمريكي من المرجح أن تظل الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم محرومة من الأموال، ومن المرجح أيضاً أن تستمر البنوك الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي كانت تزود هذه الشركات بالائتمان اللازم، في الكفاح حتى تتمكن من البقاء. ومن غير المرجح في الوقت عينه أن تتحسن الأمور في أوروبا. لقد هبت أوروبا أخيراً لنجدة اليونان وأيرلندا. أثناء الفترة السابقة للأزمة كان كل

سالي العوضي، الصين القوة الاقتصادية العالمية الثانية و اليابان تتراجع تم الاطلاع عليه في 10-04-2011. <http://albayan.ae> - 1



من البلدين محكوماً بحكومات تتبنى رأسمالية المحسوبة أو ما هو أسوأ، الأمر الذي أكد مرة أخرى أن اقتصاد السوق الحرة لم يحرز في أوروبا نجاحاً أكثر من ذلك الذي أحرزه في الولايات المتحدة، ففي اليونان، كما هي الحال في الولايات المتحدة، تركت مسألة تنظيف الفوضى لحكومة جديدة. أما الحكومة الأيرلندية التي شجعت الإقراض المصرفي المنهور وأسهمت في خلق الفقاعة العقارية فمن غير المستغرب أنها لم تكن أكثر براعة في إدارة الاقتصاد بعد الأزمة مما كانت عليه قبل الأزمة. وإذا نحينا السياسة جانبا، فإن فقاعة الممتلكات تخلف في أعقابها تركة من الديون والقدرة الإنتاجية الفائضة في سوق العقارات على نحو يصعب تصحيحه وخاصة ما دامت البنوك المرتبطة سياسياً تقاوم إعادة هيكلة قروض الرهن العقاري.

وفي اعتقاد جوزيف ستيجلز أستاذ في جامعة كولومبيا و الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد أن محاولة تبين التوقعات الاقتصادية لعام 2011 لا تشكل مسألة مثيرة للاهتمام بوجه خاص، فالتوقعات قاتمة لا محالة، في ظل احتمالات إيجابية طفيفة والكثير من المخاطر السلبية. والأهم من ذلك أن نعرف كم قد يستغرق تعافي أوروبا وأمريكا من وقت، وهل يكون بوسع الاقتصاد الآسيوي القائم على التصدير أن يستمر في النمو إذا أصاب الضعف والوهن أسواقه التاريخية؟

إن أفضل رهان في تصور الأستاذ جوزيف أن هذه البلدان سوف تحافظ على النمو السريع مع تحويلها لتركيزها الاقتصادي في اتجاه أسواقها المحلية الضخمة غير المستغلة. وهذا سيتطلب قدراً كبيراً من إعادة الهيكلة الاقتصادية، ولكن بعض البلدان مثل الصين والهند تتسم بقدر هائل من الديناميكية، ولقد أثبتت قدرتها على المقاومة في استجابتها لأزمة الركود الأعظم الأخيرة. حيث قال أنه لا يراهن كثيراً على أوروبا وأمريكا في الأمد القريب. ففي كل من الحالتين تكمن المشكلة الأساسية في نقص الطلب الكلي. والمفارقة الكبرى هنا تكمن في وجود فائض في القدرة الإنتاجية بالتزامن مع احتياجات لم تلب على نطاق واسع وسياسات قادرة على استعادة النمو من خلال استخدام القدرة الفائضة لتلبية تلك الاحتياجات. إذا كانت السياسة هي المشكلة في أوروبا وأمريكا، فإن التغيير السياسي قد يكون وحده القادر على استعادة النمو. وإلا فقد يكون لزاماً على أوروبا وأمريكا أن تنتظرا إلى أن يتلاشى فائض القدرة، وإلى أن تصبح السلع الرأسمالية بضاعة عفا عليها الزمن، وإلى أن تمارس قوى التصحيح الاقتصادي الداخلية سحرها التدريجي. وفي عصر التقدم التكنولوجي السريع والإبداع والابتكار فإن الساحة الاقتصادية العالمية من الممكن أن تتغير بسرعة. وفي غياب القدرة القوية على الإبداع والابتكار فإنه حتى العمالة يصبحون واقفين على أقدام من صلصال. وحين يسقط أحد العمالقة فإن الأذى يلحق بكثيرين¹.

و قد جاء تقرير مجموعة سامبا المالية بعكس ما توقعه جوزيف ستيجليرز حيث أكد التقرير على استمرار تعافي الاقتصاد العالمي حيث كان هذا الأخير مشجعاً عموماً في عام 2010، مدعوماً بنمو قوي في الإنتاج الصناعي، وانتعاش في نمو الاستهلاك الخاص، وتحسن عام في مشاعر الثقة لدى قطاع الأعمال

¹ يو يونج دينج، الصين تنطلق، الصحيفة الاقتصادية الإلكترونية تم الاطلاع عليه في 2011-04-15. <http://aleqt.com>



والمستهلكين . وكان أداء الأسواق الصاعدة جيدا بصفة خاصة، مع الارتفاع القوي في الطلب المحلي مدعوما بسياسة نقدية تيسيرية على نطاق عريض وتحسن في البيئة الخارجية . ومن ناحية أخرى، زادت الآفاق الاقتصادية لعام 2011 إشرافا بفضل الإعلان مؤخرا عن المزيد من تدابير التيسير المالي الضخم في الولايات المتحدة .ومن شأن ذلك أن يعطي دفعة قوية لانتعاش الإنفاق الاستهلاكي، ويضيف نحو 0.5 نقطة مئوية إلى الناتج المحلي الإجمالي الشامل في الولايات المتحدة، والذي نتوقع الآن أن يصل إلى 2.7% في عام 2011، أي نفس النسبة التي حققها في عام 2010 . وسوف يترك ذلك تأثيرات جانبية إيجابية نظرا لأهمية المستهلك الأمريكي لصحة الاقتصاد العالمي بوجه عام."الجدول رقم 6 "

الجدول رقم 6: نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (% سنويا)

2011	2010	2009	
4.0	4.3	0.6-	العالم
2.7	2.7	2.4-	الولايات المتحدة
1.5	2.8	5.2-	اليابان
1.4	1.6	1.4-	منطقة اليورو
6.0	6.3	2.5	الأسواق الصاعدة

[http:// www.samba.com](http://www.samba.com)

المصدر: تقديرات مجموعة سامبا المالية.

من كل ما سبق نستنتج أن الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة تتميز بسيطرتها على الشروط اللازمة لتجدد الإنتاج فيها على عكس الاقتصاديات المتخلفة التي تفتقر إلى هذه السيطرة و تقع في حالة تبعية كاملة للاقتصاديات المتقدمة على كافة المستويات السياسية و الاقتصادية و المالية و التكنولوجية و الثقافية.

عصرنا الحالي هو عصر تتنافس فيه و بشكل متعاضم الروابط التبادلية بين مختلف البلدان و الشعوب. و نجد أمامنا ظاهرة انتقال ثمار الإنتاج المادي و الأنماط الاستهلاكية و الثقافية بين مختلف المجتمعات، الأمر الذي أسهم في تحويل طابع الاقتصاديات الوطنية إلى طابع تعددت تسمياته و أهمها "التدويل"¹، بالرغم من أن الرأسمالية كانت عالمية النشأة منذ بداية عصر الرأسمالية التجارية، إلا أن درجة التدويل و بروز أهمية النشاط الدولي كأحد السمات الجوهرية في آليات حركة النظام الرأسمالي بدأت في

¹ - مجذاب بدر عناء و محي الدين حسن (1988)، المتغيرات الاقتصادية الدولية و انعكاساتها على اقتصاديات الشرق الأوسط، أكاديمية الدراسات العليا و البحوث الاقتصادية، طرابلس، الجماهيرية العظمى، ص 186.



التعاضد حيث تزايدت و بشكل هائل لم يعهده العالم من قبل حركة تصدير السلع و رؤوس الأموال و زادت درجة التشابك و الترابط بين مختلف الأنشطة الاقتصادية على الصعيد العالمي، ذلك الاتجاه الذي استمر و ازداد عمقا و اتساعا و سرعة في العقود الأخيرة بفضل التطورات المتلاحقة على كافة المستويات الاقتصادية و التكنولوجية، و تتمثل أهم صور هذا التدويل المستمر فيما يلي¹:

- نمو التجارة الدولية بمعدلات تفوق بكثير معدلات نمو الناتج المحلي على المستوى العالمي.

- التوسع الهائل في أسواق المال العالمية.

- تعدد العملات الدولية.

- الزيادة الهائلة في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة و غير المباشرة.

و لذلك نجد أن التجارة الدولية و العلاقات الاقتصادية الدولية تلعب أهمية كبيرة في الاقتصاد العالمي و حركته في الوقت الحاضر، حيث يلاحظ أن التجارة الدولية تحتل أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول المتقدمة من خلال ارتفاع نسبتها (استيراد و تصدير) إلى الدخل أو الناتج القومي، و كذلك من خلال اعتماد جزء هام و أساسي من نشاطاتها على هذه التجارة، سواء اتصل الأمر بتوفير المستلزمات المطلوبة للقيام بهذه النشاطات أو بتصريف إنتاجها من السلع و الخدمات².

و يمكن من كل ما سبق استنتاج أن التوزيع الاقتصادي للموارد غير عادل فالولايات المتحدة تسيطر على النسبة الأكبر وتليها دول غرب آسيا منها اليابان والصين ودول الاتحاد الأوروبي، أما بالنسبة للقارة الإفريقية فما تزال الأضعف والأفقر في العالم، وعلى المستوى العربي فرغم توفر النفط بشكل كبير إلا أنها تفقد للإدارة والوحدة السياسية والاقتصادي.

المطلب الثالث: ثورة المعلومات و الاتصالات و التكنولوجيا و تعميق عالمية الاقتصاد.

سرعة التطورات المالية والاقتصادية في العالم لا تتيح النقاط الأنفاس، فالأزمات تتوالى وعمليات الإفلاس شبه يومية وأسعار السلع الأولية، وخصوصا النفط، تتهاوى نحو القاع، في الوقت الذي تتجه فيه الأنظار نحو الاجتماعات والقمة العالمية لعل وعسى تسفر عن بارقة أمل للخروج من هذا المأزق.

من هنا اتجهت اهتمامات البلدان كافة نحو قمة مجموعة العشرين التي عقدت في واشنطن العاصمة في شهر نوفمبر 2008 في ظل مستجدات اقتصادية عالمية من ضمنها بروز كثير من البلدان الناشئة التي احتلت مواقع مهمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، كالصين والهند والبرازيل ومنظومة دول مجلس التعاون الخليجي والتي تحاول البحث عن موقع لأجندتها الخاصة المعبرة عن مصالحها، بما في ذلك تمثيل هذه البلدان في

¹ - عادل أحمد حشيش و مجدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص ص 60-61.

² - فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص 19.



المنظمات الدولية، كصندوق النقد والبنك الدوليين. منذ سنوات وبلدان الغرب تحاول لجم هذا التطلع للبلدان الناشئة للحفاظ على استمرارية العمل بالآليات السابقة التي تمخض عنها مؤتمر بروتين وودز بعد الحرب العالمية الثانية. ومع اهتزاز الاقتصاد العالمي والناجم عن الأزمة المالية العنيفة التي تعصف بالعالم في الوقت الحاضر، حدثت هزة مرافقة شملت كثيراً من المفاهيم التي سادت في العقود الستة الماضية، وخصوصاً المطالبة بإقامة أنظمة مالية واقتصادية تستجيب لروح العصر وتعكس موازين القوى الاقتصادية والإستراتيجية المستجدة في بداية القرن الواحد والعشرين. والحال أن الأزمة المالية العالمية دفعت بأوروبا الموحدة إلى الانضمام لهذه المطالب في الأشهر القليلة الماضية، ما أكسبها بعداً جديداً، إلى درجة أن الرئيس البرازيلي صرح بعد انتهاء قمة العشرين التي عقدت في واشنطن في شهر نوفمبر 2008، قائلاً إنني لم أكن أتصور قبل ستة أشهر أن تحتل مساهمة بلدي البرازيل هذا الموقع المهم في إقامة نظام عالمي جديد.

يبقى أن تستوعب الإدارة الأميركية الجديدة بقيادة الرئيس المنتخب باراك أوباما هذه الحقيقة لتعمل بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأوروبي والصين والهند وبقية البلدان الناشئة ليتمكن العالم من وضع أنظمة مالية واقتصادية أكثر ثباتاً وشفافية للحد من التأثيرات السلبية للأزمات المالية التي يتعرض إليها الاقتصاد العالمي بين حين وآخر. و كما يرى معمد العسومي لحسن الحظ أن العرب لم يكونوا غائبين عن هذا اللقاء الذي يؤسس لنظام مالي عالمي جديد، وبما أن السنوات المقبلة ستشهد وضع هذه الأسس الجديدة، فإنه من المهم أن تكون للبلدان العربية رؤيتها لهذه التغيرات المرتقبة، وذلك انطلاقاً من مصالحها، كقوة اقتصادية مؤثرة، وخصوصاً في مجال الطاقة والصناعات المرتبطة بها¹.

يتميز الاقتصاد العالمي حالياً بوجود ما يعرف بالثورة الصناعية الثالثة التي تمثل ثورة علمية في المعلومات والاتصالات والمواصلات والتكنولوجيا كثيفة المعرفة. و من المتوقع أن يشهد هذا الاقتصاد في تطوره الراهن و خلال سنواته القليلة القادمة تعميقاً مكثفاً للثورة العلمية و التكنولوجية في جوانبها المتعددة و أهمها المعلوماتية و دورها المتزايد في مجالات الحياة المختلفة و التقنيات الحيوية و استنباط مواد جديدة، و الالكترونيات الدقيقة و الإدارة الذاتية و العلمية و تحرير الإنتاج الصناعي من الاعتماد الكبير على المواد الأولية و على العمالة. و قد انعكس ما تقدم على الفن الإنتاجي السائد الآن فأصبح فناً إنتاجياً كثيف المعرفة إذ تتمثل القاعدة الأساسية لهذه الثورة في البحوث العلمية و التكنولوجية المكثفة.

و تمثل الثورة الصناعية الثالثة الأساس المادي للاقتصاد العالمي في المرحلة الحالية و تلعب دوراً محورياً في تشكيله حيث تعد محرك التغيير في جميع أجزائه، و لقد ترتب على هذه الثورة العديد من النتائج من أهمها²:

-ثورة في الإنتاج تمثلت في احتلال المعرفة و المعلومات.

موقع الوقت، معمد العسومي تم الاطلاع عليه في 16-04-2011. <http://www.alwaqt.com/blog> - 1

2- عادل أحمد حشيش و مجدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص 72.



-ثورة في التسويق نتيجة لعجز الأسواق المحلية عن استيعاب إنتاج المشروعات العملاقة و نتيجة للثورة في عالم الاتصالات و المواصلات.

-النمو الكبير و المتعظم في التجارة الدولية و التدفقات الدولية الناتجة عن الثورة التكنولوجية من ناحية و تحرير التجارة الدولية من ناحية أخرى.

-تزايد الاتجاه نحو المزيد من الاعتماد الاقتصادي المتبادل و ذلك بفضل الثورة التكنولوجية و النمو المتزايد للتجارة الدولية و حركات رؤوس الأموال عبر الدول، حيث ارتبط الاقتصاد العالمي بشبكة جديدة من العلاقات التجارية و المالية.

وبشكل عام فإن صناعة أو تكنولوجيا المعلومات تقوم على تضافر ثلاثة ميادين صناعية وهي الإلكترونيات الصغيرة والاتصالات والحسابات الإلكترونية¹.

و كل هذه الآثار الناتجة عن الثورة التكنولوجية أو الثورة الصناعية الثالثة بما تتضمنه من ثورة اتصالات و مواصلات و معلومات أدت إلى تعميق عالمية الاقتصاد وفي سياق هذا التحول المادي الهائل الذي انتشر تأثيره في كافة أرجاء كوكبنا الأرضي تحررت الرأسمالية العالمية من كل قيود التوسع اللامحدود ، كان لابد من تطوير بل وإنتاج النظم المعرفية ، السياسية والاقتصادية إلى جانب الفلسفات التي تبرر وتعزز هذا النظام العالمي الأحادي ، خاصة وأن المناخ العام المهزوم أو المنكسر في بلدان العالم الثالث أو الأطراف قد أصبح جاهزاً للاستقبال والامتثال للمعطيات الفكرية والمادية الجديدة، عبر أوضاع مأزومة لأنظمة في العالم الثالث فقدت وعيها الوطني أو كادت، وقامت بتمهيد تربة بلادها للبذور التي استتبتها النظام العالمي "الجديد" تحت عناوين تحرير التجارة العالمية وإعادة الهيكلة ، والتكيف والخصخصة، باعتبارها أحد الركائز الضرورية اللازمة لتوليد وتفعيل آليات النظام العالمي "الجديد" أو ما يسمى بالعولمة التي بدأت تنتشر وتتغلغل في أرجاء كوكبنا منذ بداية ثمانينات القرن الماضي حتى بداية هذا القرن الحادي والعشرين، في واقع أن الرأسمالية جددت نفسها، ولا تزال على الأرجح قادرة على تجديد نفسها، ولا سيما على صعيد النمو المتسارع في قوى الإنتاج، ولكن ما يغفل عنه كثيرون أن كل تطور نوعي في النظام الرأسمالي العالمي يؤدي إلى تغير مقابل في نسق العلاقات الدولية، يتمظهر في صيغة أزمة دولية كالتى نعيشها اليوم، وما ذلك إلا لسبب تعمق الطابع العالمي للقيمة، و بروز أنواع جديدة لتقسيم العمل وتوزيع الثروة وعوامل الإنتاج وصيرورة السوق العالمية المبتورة، و هذا ما ساعد على تعاضد دور الشركات متعددة الجنسيات أو عابرة القوميات².

¹-حازم الببلاوي (2000)، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، مجلة علم المعرفة، العدد 257، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت،

غازي الصوراني، العولمة و العلاقات الدولية الراهنة، تم الاطلاع عليه في 24-04-2011. <http://www.google.com.doc> - ²



العولمة والثورة المعلوماتية أصبحت في الآونة الأخيرة من أهم المواضيع حساسية في إطار الحوار الدولي الجاري لتحليل تأثيرات الثورة المعلوماتية المختلفة وطرق التحكم بتطور الأحداث على الساحة الدولية. ويجري هذا في الوقت الذي يشكك فيه البعض بإيجابيات العولمة على الجوانب المالية والاقتصادية، والسياسية، والثقافية والأيدولوجية والإعلامية والاتصالية في العلاقات الدولية المعاصرة. في الوقت الذي يصور صندوق النقد الدولي العولمة بأنها مستوى متصاعد من التكامل الحثيث للأسواق السلعية والخدمية ورؤوس الأموال. وأشار ي. س. إيفانوف وزير الخارجية الروسي في كتابه "السياسة الخارجية الروسية في عصر العولمة" إلى بعض العناصر الرئيسية لعملية العولمة، السياسية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية وحاول تحليلها من وجهة النظر الروسية، وذكر أنها فجرت الحياة الحضارية وغيرت صورة الإنسانية. بينما يعتبر أكثر المتخصصين أن مصطلح العولمة يعني مرحلة حديثة من التطور الرأسمالي الدولي، أو أنها تمثل المرحلة الأخيرة للإمبريالية. والتعريف الأكثر وضوحاً جاء على لسان الأكاديمي الروسي المعروف أ. بي. أوتكين الذي قال أن العولمة فرضت نفسها بعد انتهاء الحرب الباردة، وأفرزت نظاماً عالمياً يوحد الاقتصاديات الوطنية لدول العالم ويجعلها تعتمد على حرية تنقل رؤوس الأموال، والاعتماد على الانفتاح الإعلامي الدولي، وعلى التجدد السريع للتكنولوجيا، وتخفيض الحواجز الجمركية وإطلاق حركة البضائع ورؤوس الأموال، وزيادة التقارب الاتصالي بين الدول الذي هو من ميزات الثورة العلمية التي ترافقها حركة اجتماعية دولية أصبحت تستخدم أشكال جديدة من وسائل النقل وتكنولوجيا الاتصال المرئية، وخلقت نوعاً من التعليم الأممي¹.

من الواضح أن التغيرات والأنظمة التي سيتم وضعها بعد الأزمات التي يعاني منها العالم ستحدد طبيعة العلاقات المالية والاقتصادية في القرن الواحد والعشرين، في هذه الحالة فقط يمكن أن يكون للعرب موقع ومساهمة فعالة في إدارة شؤون العالم المالية والاقتصادية، وإذا كانت الأوضاع بعد الحرب العالمية الثانية قد فوتت هذه الفرصة لاعتبارات عدة، فإن الفرصة الآن مواتية لدور عربي يعكس الأهمية الاقتصادية والإستراتيجية للعالم العربي في العلاقات الاقتصادية الدولية.

موقع الدكتور حازم الببلاوي تم الاطلاع عليه في: 2011-04-17. <http://www.hazembeblawi.com> - 1



المبحث الثاني: التعاون الاقتصادي و أهم المنظمات العالمية.

يشهد العالم مع مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين مجموعة من التغييرات في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتكنولوجية والثقافية والبيئية والمعلوماتية وغيرها من الميادين التي باتت تتداخل فيما بينها تداخلا يجعل العالم شبيها بمجتمع واحد تنتقل فيه المعلومة من أقصاه إلى أقصاه بسرعة فائقة ، وتتأثر أجزاؤه وأقاليمه ودوله وشعوبه بكل ما يجري في أي بقعة من بقاع المعمورة.

المطلب الأول: التعاون الاقتصادي و ملامح النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية أخذت مختلف الاقتصاديات العالمية بأسباب التعاون و التكامل الاقتصادي و خططت لنفسها عدة نماذج تبدأ بالتكامل و تنتهي بالاندماج.

و هناك مجموعة من الدوافع جعلت من التكامل ضرورة - خصوصا في ظل المتغيرات الدولية - و التي نحدد أهمها في:

- توفير المواد الأولية: تمتلك بعض المناطق الإمكانيات الفنية الملائمة لقيام صناعة معينة إلا أنها لا تحوز المواد الأولية اللازمة و بهذا فإن التكامل الاقتصادي كفيل بضمان المواد الأولية.

- اتساع نطاق السوق: يسمح التكامل الاقتصادي بإقامة الصناعات الكبيرة و الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير التي تنبثق عن الميزة الأساسية و هي اتساع حجم السوق و لأن التكامل سيكمن في إنشاء مجموعة متكاملة من الصناعات ذات الحجم الكبير.

- رفع المستوى العلمي و الثقافي: و هو يعتبر من الدوافع الاجتماعية للتكامل الاقتصادي فهو وسيلة يمكن عن طريقها رفع المستوى العلمي و الثقافي لمواطني دولة معينة نتيجة دخولها في نموذج تكاملي مع دولة أكثر تقدما. و يأخذ التكامل الاقتصادي عدة درجات و تزداد درجة التكامل كلما انتقلنا من شكل إلى آخر حتى نصل إلى الاندماج الاقتصادي إذ تتراوح هذه الدرجات من التخفيف في القيود إلى إلغائها حتى تصل إلى الذوبان في وحدة واحدة و هي آخر درجات التكامل¹:

1. التفضيل الجزئي: هو مجموعة القواعد و الإجراءات التي يتم بموجبها التخفيف من أثر القيود التي تعرقل انسياب السلع بين الدول المبرم بينها الاتفاق.

2. منطقة التجارة الحرة: يتم بموجبها قيام الدول الداخلة في الاتفاقية بإلغاء كافة الرسوم الجمركية المفروضة على السلع و الخدمات المتبادلة بين الأعضاء بالإضافة إلى إلغاء كافة القيود الكمية المفروضة على السلع

¹ - صبحي تادرس قريصة و مدحت محمد العقاد (1983)، النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، ص421.



المستوردة (مثل حصص الاستيراد). ضف إلى ذلك احتفاظ كل عضو بتعريفته الجمركية الخاصة به في معاملته مع العالم الخارجي.

و يعتبر هذا الشكل أكثر تقدماً كونه يحتوي على إلغاء القيود و التعريفات و ليس التخفيف من حدتها. و من أبرز صور المناطق الحرة نجد منطقة التجارة الحرة الأوروبية.

3. الاتحاد الجمركي: يتضمن قيام الدول الأعضاء بعد إلغاء كافة الرسوم الجمركية و كافة القيود الكمية على السلع إلى توحيد التعريفات الجمركية في المعاملات مع العالم الخارجي.

4. السوق المشتركة: بالإضافة إلى ما حققته الأشكال السابقة فإن هذا الشكل يتضمن أيضاً تحرير انتقال عناصر الإنتاج داخل السوق فينتقل عنصر العمل و رأس المال دون قيود تعرقل انسيابها من مكان إلى آخر بين الدول الأعضاء.

5. الوحدة الاقتصادية: تتمتع بنفس خصائص السوق و تزيد عليها في أنها تقوم على تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء (المالية، النقدية، الزراعية، الصناعية...) فتضمن تحقيق الانسجام بين السياسات الاقتصادية العامة للدول الأطراف في اتفاقية الوحدة.

6. التكامل الاقتصادي الكامل: و هو أعلى درجات التكامل على الإطلاق حيث يتم إذابة اقتصاديات الدول الأطراف بحيث تصبح و كأنها اقتصاد واحد تتولى تحديد سياساته المختلفة سلطة عليا "فوق الدول" يكون لقراراتها في الشؤون الاقتصادية سلطة الإلزام.

و تحقيق هذه الدرجة من التكامل يتطلب بالضرورة تحقيق الوحدة السياسية. كما يتطلب هذا النموذج إيجاد بنك مركزي واحد و عملة واحدة. و هو ما توصل إليه فعلاً الاتحاد الأوروبي بعملته "الأورو".

إن من أهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها جهود التعاون و التكامل الاقتصادي هو تحقيق الاستقرار في العلاقات الاقتصادية. و قد تعددت مظاهر هذا التعاون و تعددت المنظمات التي أنشأت من أجل تنظيم هذا الاقتصاد و تدعيمه و تنميته، فانتشرت الأجهزة الدولية الجماعية التي تعمل على تحقيقه منذ الحرب العالمية الثانية. و لعل من أهمها في مجال التجارة الدولية المنظمة العالمية للتجارة. و لا يقلل ذكرها من أهمية ما تضطلع به أجهزة دولية أخرى في تدعيم أو اصر التعاون الاقتصادي. كما لا يقتصر التعاون الاقتصادي الدولي على إزالة العقبات التنظيمية و إنما يتجاوزه إلى الاتفاق على التدخل المباشر و القيام بتنفيذ المشروعات المشتركة. فاختلاف درجات النمو الاقتصادي أو اختلاف الإيديولوجية الاقتصادية و الاجتماعية قد يحول دون قيام هذا التعاون. و هنا قد ينجح أسلوب الاتفاق على القيام بمشروعات مشتركة بين دول تابعة لنظم اقتصادية و اجتماعية مختلفة¹.

¹-المرجع السابق، ص 422.



و تمثل الشركات متعددة الجنسية اليوم قوة اقتصادية كبرى خصوصاً و أنه من المتوقع أن تقوم بإنتاج أكثر من نصف الإنتاج العالمي إذا ما استمر نموها على هذا النحو فسوف تصبح التجارة الدولية هي التجارة الداخلية بين هذه الشركات و فروعها. و تصبح الحركات الدولية لرؤوس الأموال مجرد انتقال لرؤوس الأموال بين واحدة و أخرى من هذه الشركات.

و عليه تجدر الإشارة إلى أن تطور الاقتصاد الرأسمالي الدولي يتم و منذ الحرب العالمية الثانية عن طريق تشابك الاقتصاديات الوطنية و من خلال الشركات متعددة الجنسية و من ثم ازدياد أهمية الطلب الخارجي.

و الأجدر بالذكر هو إمكانية هذه الشركات في التأثير على الأحداث الاقتصادية محلياً و عالمياً لما لها من حجم أعمال فضلاً عن احتياطياتها النقدية السائلة و التي تفوق كثيراً احتياطيات بنوك مركزية في دول كثيرة كألمانيا أو فرنسا أو اليابان، فإذا حركت هذه الشركات جزءاً يسيراً من احتياطياتها في السوق العالمي فلا شك في أنها تؤثر في الأسواق و السياسات الاقتصادية العالمية بشكل يزيد كثيراً عما قد تحدثه دول كبرى مجتمعة¹.

إن الأحادية القطبية التي تحكم العالم منذ بدايات العقد الأخير من القرن العشرين ، لم يكن مقدراً لها أن تكون بدون شكلين متناقضين من التراكم، الأول التراكم السالب في بنية المنظومة الاشتراكية أدى في ذروته إلى انهيار الاتحاد السوفيتي، والثاني التراكم في بنية النظام الرأسمالي الذي حقق تحولاً ملموساً في تطور المجتمعات الرأسمالية قياساً بتطور مجتمعات بلدان المعسكر الاشتراكي، وكان من أهم نتائج هذا التطور النوعي الهائل، خاصة على صعيد التكنولوجيا والاتصالات، إعادة النظر في دور الدولة الرأسمالية أو الأسس الاقتصادية الكينزية ، وقد بدأ ذلك في عصر كل من تاتشر عام 1979 على يد مستشارها الاقتصادي فردريك فون هايك، ورونالد ريجان عام 1980 ومستشاره الاقتصادي ميلتون فريدمان وكلاهما أكد على أهمية العودة الى قوانين السوق وحرية رأس المال، وفق أسس نظرية الليبرالية الجديدة التي تقوم على كلما زادت حرية القطاع الخاص كلما زاد النمو والرفاهية للجميع، تحرير رأس المال وإلغاء رقابة الدولة في الحياة الاقتصادية، وتحرير التجارة العالمية.

و هذا كان دعوة إلى وقف تدخل الدولة المباشر، وتحرير رأس المال من كل قيد، انسجاماً مع روح الليبرالية الجديدة التي هي في جوهرها ظاهرة رأسمالية تنتمي إلى حرية الملكية والسوق والبيع والشراء، ومنطقها الحتمي يؤدي إلى التفاوت الصارخ في الملكية والثروة لا إلى المساواة.

مما سبق نلاحظ تميز عقد التسعينيات من القرن العشرين بتفكك الاتحاد السوفياتي و انهيار المعسكر الاشتراكي، و تعاظم نشاط الأسواق المالية و نشوء التكتلات الاقتصادية الكبرى العملاقة، و من بينها منظمة التجارة العالمية. و يمكن القول و من دون أدنى تردد أنه بنشوء هذه المنظمة العملاقة تكون قد اكتملت عمارة

¹ -جون هيدسون و مارك هرنر، ترجمة طه عبد الله منصور و آخرون (1987)، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المريخ للنشر، الرياض، ص 131.



النظام الاقتصادي العالمي المثلثة الأضلاع "البنك الدولي، صندوق النقد الدولي و منظمة التجارة العالمية"، و التي تعد بمثابة هيئة أركان النظام الرأسمالي العالمي بطبعته الجديدة. و أدى قيام هذه المنظمة إلى إضفاء سمات جديدة ساهمت في تعديل ملامح الاقتصاد العالمي بطبعته الجديدة¹. و من بعض الملامح الجديدة نذكر ما يلي استمرار تصاعد حدة الفوارق التنموية بين الدول الغنية و الدول الفقيرة حيث أن ثمار النمو الأساسية كانت تجري لصالح القوى الاقتصادية الفاعلة في الاقتصاد العالمي، مما عمق الفجوة بين بلدان الشمال و الجنوب. بالإضافة للعولمة المتعاضمة-بطبعته الرأسمالية- للحياة الاقتصادية و إضفاء وتيرة متصاعدة عليها من خلال تحرير التجارة من جميع القيود، وفقا لما نصت عليه اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ذاتها. و كما هو معروف فقد أدت العولمة المتسارعة إلى بروز نظام اقتصادي جديد دفع إلى إعادة ترتيب الأولويات و السياسات الاقتصادية للدول، و إلى بروز منظومة جديدة من العلاقات و المصالح الاقتصادية المتشابكة مما جعل الاقتصاد العالمي أكثر تعقيدا و تشابكا، و هذا ليس بمعزل عن الدور الذي لعبته و تلعبه منظمة التجارة العالمية بالتعاون مع الصندوق و البنك الدوليين و من خلال تنفيذ إستراتيجية كونية موحدة تعيد صياغة الاقتصاد العالمي وفقا لأهداف و مصالح الاحتكارات العملاقة و رأس المال المالي العالمي.

في ضوء هذه السياسات، اندفعت آليات الصندوق و البنك الدوليين ومنظمة التجارة الدولية، وبحماس بالغ، في الترويج للليبرالية، بل والضغط على كافة دول العالم عموماً والعالم الثالث على وجه الخصوص، للأخذ بالشروط الجديدة تحت شعار برامج التصحيح والتكيف التي تمثل كما يقول د. رمزي زكي " أول مشروع أممي تقوم به الرأسمالية العالمية في تاريخها، لإعادة دمج بلدان العالم الثالث في الاقتصاد الرأسمالي من موقع ضعيف، بما يحقق مزيداً من إضعاف جهاز الدولة، وحرمانها من الفائض الاقتصادي، وهما الدعامتان الرئيسيتان اللتان تعتمد عليهما الليبرالية الجديدة".

¹-حساني رقية، دروس العولمة و المنظمات الدولية، محاضرات غير منشورة مقدمة لطلبة ماستر، فرع التجارة الدولية،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة .



المطلب الثاني: الهيمنة في الاقتصاد الرأسمالي.

إن الحديث عن الاقتصاد العالمي لا ينفي وجود الاقتصاد الوطني كما أنه لا يعني أن جميع الاقتصاديات الوطنية تشارك في بناء الاقتصاد العالمي بنسب متساوية. إذ تختلف هاته النسبة باختلاف موقع الاقتصاد في سلم الاقتصاديات بين متقدم و متأخر و حتى بين متقدم و متقدم جداً.

لطالما عبر رأس المال باعتباره علاقة اجتماعية توسعية بطبيعته عن القوة الاقتصادية و عن مظاهر الجاه الاجتماعي و أساس السلطة السياسية، كما أن تراكمه هدفاً بالمجتمعات الرأسمالية أين أصبحت عملية تراكم رأس المال كعلاقة بين الملكية الفردية لوسائل الإنتاج و العمل المحور الأساسي للصراع الاجتماعي و دائرة الصراع بين رؤوس الأموال. حيث قام الاقتصاد الرأسمالي الدولي على الصراع بين رؤوس الأموال الوطنية التي يسعى كل واحد منها إلى أن تكون له الهيمنة على الصعيد العالمي.

و من الطبيعي في إطار علاقات القوة على الصعيد الدولي الحالية و الاجتماعية أن يدور الصراع بين الأقوى من رؤوس أموال الاقتصاديات المتقدمة. و عليه فإن نقطة الانطلاق للهيمنة في الاقتصاد الدولي هي قوة الاقتصاد الوطني لدولة أو لمجموعة من الدول (تكتل) و تقاس هذه القوة بالعودة إلى¹:

- حجم الناتج الوطني الإجمالي للدولة و وزنه النسبي من الناتج العالمي المضاف إليه نصيب شركات الدولة و توابعها في الخارج من ناتج الشركات دولية النشاط خارج حدود الدولة الأم.

- القدرة التنافسية في السوق الدولية بدءاً من الإنتاجية النسبية للعمل و من ثم دوره في الاقتصاد الوطني من حيث مدى اتساع دائرة سيطرته في السوق الدولية.

و لمواجهة الخارج فإن قوة الاقتصاد الوطني تتعزز بـ:

-المكانة التي تشغلها عملته الوطنية في نظام التداول النقدي على الصعيد العالمي و الذي هو أحد التعبيرات عن القوة الاقتصادية.

-حصيلة العلاقات الجدلية بين قوة الدولة اقتصادياً، و ما تتمتع به من مظاهر قوة أخرى في العلاقات الدولية سياسياً و عسكرياً (و كلاهما يرتكز على الاقتصاد و يقوى منه) و ثقافياً (مع ما تكتسبه القوة الثقافية من خطورة...)

و بصفة عامة، فإن الهيمنة في الاقتصاد الرأسمالي الدولي تكون لأحد رؤوس الأموال في إطار العلاقة بين أقوى الاقتصاديات المتقدمة، و نقطة انطلاقها هي القوة الاقتصادية الوطنية يعززها الدور الذي تلعبه العملة الوطنية في التداول النقدي الدولي و محصلة العلاقة بين القوة الاقتصادية و غيرها من القوى المحددة للعلاقات الدولية. و يحدد نمط الهيمنة الاقتصادية دائماً في إطار عملية الصراع المستمر بين رؤوس أموال

¹-علي محمد تقي عبد الحسين القزويني (1981)، الأزمات الاقتصادية للرأسمالية المعاصرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 85.



الاقتصاديات الأقوى، و إذا ما تحدد هذا النمط لفترة من الفترات يصبح أحد خصائص عملية تراكم رأس المال على الصعيد العالمي خلال تلك الفترة و يكون له تأثيره على الكيفية التي يعمل بها الاقتصاد الدولي.

و منه يمكن تلخيص عملية الصراع حول الهيمنة في الاقتصاد الدولي منذ الثورة الصناعية على النحو التالي:

- هيمنة رأس المال البريطاني في تنافسه مع رأس المال الفرنسي طول القرن التاسع عشر.

- الأزمة الاقتصادية الكبرى و أزمة الهيمنة في فترة ما بين الحربين.

- هيمنة رأس المال البريطاني منذ الحرب العالمية الثانية و بدء منازعة الهيمنة الأمريكية ابتداء من تطور رأس المال الأوربي و رأس المال الياباني في ظل أزمة الاقتصاد الدولي في منتصف السبعينات.

- المرحلة الحالية و هي مرحلة الصراع من أجل صياغة نمط الهيمنة في ظل عدة متغيرات نذكر منها تغيير محددات القوة الاقتصادية الوطنية، الأحادية القطبية و ظاهرة العولمة.

لقد تربعت الولايات المتحدة الأمريكية على قمة القوة و السمعة الدوليتين عند نهاية آخر صراع للهيمنة عام 1945، أين كانت قوتها الاقتصادية و العسكرية في أوجها. تلك القوة التي وفرت الأساس لنظام سياسي و اقتصادي عالمي هيمنت على شؤونه.

و رغم تعرض هاته الهيمنة لحالة من الارتباك بسبب النمو المتباين للقوة بين الدول كما كان لانتشار الأسلحة النووية و ظهور مراكز للقوة الاقتصادية دور في إضعاف أسس السيطرة الأمريكية إلا أن هناك بعض العناصر الأساسية التي لا يمكن تجاهلها لا تزال تمتلكها تؤهل لأن تكون قوة عالمية لا تضاهي¹:

- الانتشار العسكري في كل أنحاء المعمورة.

- التأثير الاقتصادي العالمي و المتمثل في نفوذها و سيطرتها على الأسواق العالمية.

- الجاذبية الثقافية و الإيديولوجية العالمية و المتمثلة في مظاهر عدة تبدأ بمحاكاة النموذج الأمريكي في الحكم و الاقتصاد و الإعلام و حتى في نمط العيش.

- القوة السياسية العالمية.

و أمام هاته المؤهلات نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تعاني من مشكلات عديدة نذكر منها عجز رصيدها الحسابي الجاري و الميزان التجاري و الذي أصبح من الصفات الملازمة للاقتصاد الأمريكي، و الناجم عن الاستيعاب المفرط للموارد المالية الأجنبية، كذلك تباطؤ معدلات نمو الناتج المحلي و الإنتاجية و تزايد معدلات البطالة بالإضافة إلى هشاشة البنية الاجتماعية و انتشار الفساد الأخلاقي على أوسع نطاق و الذي يهدد مكانة و بنية الخلية الأساسية في المجتمع.

¹ - جون هيدسون و مارك هرندر، ترجمة طه عبد الله منصور و آخرون، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص 471.



أما على المستوى الخارجي فإن أبرز ما يواجه الولايات المتحدة الأمريكية هو موقف القوى العالمية و الإقليمية الراضة (بدرجات متفاوتة) لهيمنة الأمريكية و لسيطرتها على العالم، و تطلعها هي الأخرى للزعامة و النفوذ. حيث تصنف القوى المتطلعة للزعامة و النفوذ على المستويين الإقليمي و العالمي إلى صنفين:

1- قوى إقليمية كبرى تتنازع الولايات المتحدة الأمريكية الزعامة على المستوى القاري و الإقليمي و تتمثل في قوتين رئيسيتين هما: الصين و روسيا.

2- قوى عالمية تنافس الولايات المتحدة الأمريكية الزعامة و السيطرة و تحديداً أوربا و اليابان.

كما يرى هيثم يوسف محمد عويضة أن الرأسمالية و رغم تعدد أشكالها إلا أنها بطبيعتها تولد أزمات، لأنها مرتبطة بجوهرها القائم على الاستغلال و هذا ما قد يؤدي إلى ولادة نظام عالمي اقتصادي جديد¹.

المطلب الثالث: النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

تعد المصالح الاقتصادية الدولية من أهم العناصر المؤثرة في تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية و كذا في تحديد الإطار العام للقواعد الحاكمة لهذه العلاقات ليصبح فيما بعد مبدأ توازن المصالح أحد أهم ملامح النظام الاقتصادي الجديد و الذي يطلق عليه اصطلاحاً النظام الاقتصادي العالمي. و ذلك بدلاً من توازن القوى الذي كان يرتكز عليه بالأساس النظام الاقتصادي الدولي². إن ظهور دول جديدة حديثة الاستقلال هو الذي أدى إلى ضرورة قيام نظام اقتصادي عالمي جديد بنيته الاقتصادية الوطنية التي تشكل الوحدات السياسية فيه، و مهما ازدادت هذه الوحدات اندماجاً تبقى البيئة الوطنية منفصلة نسبياً عن البيئة الدولية. و يبقى القرار حاملاً للصبغة الوطنية. و حتى ينشأ نظام اقتصادي دولي على الاقتصاديات الوطنية المختلفة أن تتسق نشاطاتها فيما بينها و هو ما يجعل النظام الاقتصادي الدولي يتبع حركة تصاعدية ينطلق فيها من الوطنية باتجاه المستوى الدولي³.

تشير كلمة عالمي إلى معنى الانتشار، و السمة الرئيسية التي تؤثر في النظام الاقتصادي العالمي الجديد و تساهم في تشكيل و تحديد معالمه هي ظاهرة العولمة، من خلال زيادة حجم التبادل التجاري و تطور وسائل النقل و المواصلات و سرعة تدفق المعلومات و الثورة التكنولوجية الهائلة، و الاتجاه نحو التكتلات الإقليمية و اندماج الشركات العملاقة العابرة للقارات متخطية الحدود السياسية للدول. أما كلمة الجديد فتعني أن مفهوم النظام الاقتصادي العالمي الجديد هو مفهوم حديث النشأة، و إن كانت ملامحه قد

¹ هيثم يوسف محمد عويضة، كينز و الكساد الكبير قراءة في أزمة 1929 و الأزمة الحالية، مذكرة دكتوراه، جامعة القاهرة، 2009، ص، 24.

² عبد القادر رزيق المخادمي (1999)، النظام الدولي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص6.

³ أفنوخ غنية (2001)، البعد الاقتصادي للاستراتيجية الإقليمية الأمريكية في ظل العولمة، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، فرع علاقات دولية.



بدأت في الظهور مع بداية التسعينات، إلا أن معالمه النهائية لم تتحدد بعد، فما زال في طور التشكيل و التكوين و المتغيرات المستقبلية على الساحة العالمية كقيلة بأن توضح جوانب الغموض في هذا المفهوم.

لقد كان الحديث عن النظام الاقتصادي من أصعب ما واجهنا و نحن بصدد إتمام هذا العمل كون جدية الحديث عنه تتوقف على مدى فهمنا (الذي لم يكتمل بعد) للأوضاع و التطورات الاقتصادية إلى أن نقتطعنا إلى أن التنظيم هو الذي يخلق النظام.

لقد كان مؤتمر بروتن وودز بالولايات المتحدة الذي ضم مندوبين من 44 دولة في عام 1944، و الذي مهدت له دراسات كل من الاقتصاديين كينز البريطاني، و هوايد الأمريكي، و الذي استمر لمدة 03 أسابيع من أول يوليو إلى 22 يوليو عام 1944 لبحث أسس نظام النقد الدولي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، و قواعد التعاون الدولي و الذي انتهى بتوقيع اتفاقية بروتن وودز التي تعد بمثابة إعلان للنظام النقدي العالمي الجديد، و إنشاء أهم المؤسسات الاقتصادية في العالم هما صندوق النقد الدولي و البنك العالمي¹.

قام صندوق النقد الدولي على أساس المبادئ العامة لاتفاقية بروتن وودز (في نفس الوقت مع المؤسسة التوأمة و هي البنك الدولي للإنشاء و التعمير) رسمياً في 25 ديسمبر 1945. لكن الصندوق لم يبدأ بممارسة نشاطه إلا في مارس 1947. و قد جاء إنشاء صندوق النقد الدولي للإشراف على جانب النقد و المدفوعات في النظام الاقتصادي الذي وضعت دعائمه اتفاقية بروتن وودز.

و قد حددت مواد الاتفاقية الخاصة بالصندوق طبيعة مهمته و بينت وسائل تحقيقها و التي يستشف من خلالها أن له أهداف ثلاثة هي تعزيز التعاون النقدي الدولي، توسيع نطاق التجارة الدولية و تقليل درجة اختلال موازين المدفوعات و مدتها.

و في سبيل هذه الأهداف حددت مواد الاتفاقية الوسائل التالية²:

- إتاحة موارد الصندوق للأعضاء بصفة مؤقتة لتمكينهم من القيام بما يلزم لتصحيح اختلال موازين المدفوعات دون اللجوء إلى إجراءات تقييدية.

- تدعيم استقرار أسعار الصرف و منع لجوء الدول إلى التنافس في تخفيض قيم عملاتها و بالتالي الانغماس في سياسة إفقار الجار على غرار ما حدث في فترة ما بين الحربين.

- إقامة نظام للمدفوعات متعدد الأطراف و التخلص من قيود الصرف التي تحول دون نمو التجارة الدولية. لم تكن محاولة تنظيم الشؤون النقدية في عالم ما بعد الحرب الثانية عن طريق إنشاء صندوق النقد الدولي كافية لحل المشاكل الاقتصادية العالمية لذلك ارتأى مؤتمر بروتن وودز أن يكمل منظمته الأولى العاملة في ميادين النقد و موازين المدفوعات بمنظمة ثانية أطلق عليها تسمية البنك الدولي للإنشاء و التعمير

¹- يونس أحمد البطريقة (بدون سنة نشر)، السياسات الدولية في المالية العامة، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الإسكندرية، ص 48.

²- جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 212.



كما يطلق عليه أيضا اسم بنك العالم تعمل في ميادين القروض و الاستثمارات طويلة الأجل و التي كان من بين الغرض منها المساعدة على تعمير الدول الأعضاء و تتميتها بتوفير استثمار رأس المال للأغراض الإنتاجية بما في ذلك بناء الاقتصاديات المدمرة أثناء الحرب و تحويل الإنتاج إلى حاجات سلم و تشجيع تنمية الإمكانات و الموارد الإنتاجية في الدول المختلفة، العمل على تحقيق النمو المتوازن طويل الأجل للتجارة الدولية و المحافظة على توازن موازين المدفوعات و ذلك بتشجيع الاستثمار الدولي لتنمية موارد الأعضاء الإنتاجية.

و بهذا كانت الفترة الأولى من حياة البنك مخصصة أساسا لتمويل عمليات إعادة إنشاء و تعمير الدول الأوروبية بعد الحرب و لقد كانت هي الأكثر استفادة من أموال البنك خلال السنوات العشرة الأولى. و بعد منتصف الخمسينات تحولت عمليات البنك إلى التنمية لتصبح دول العالم الثالث هي الأكثر استفادة من قروضه.

و تقوم الفكرة الأساسية من وراء القروض التي يقدمها البنك على توفير مصدر لتمويل الدول غير القادرة على الالتجاء إلى السوق المالية الدولية متى تحسنت الأوضاع الاقتصادية للدولة و أصبحت قادرة على الالتجاء إلى السوق المالية فإن قروض البنك تتوقف عنها.

لقد كان التعاون بين الصندوق و بنك العالم في السنوات الأولى من تاريخ إنشاءهما مسألة لها أولوية متدنية بسبب الاختلافات الواضحة في لب النشاط و الاهتمام إلا أن التغيرات الحاصلة في العقدين الأخيرين على الساحة الاقتصادية الدولية أدت إلى ضرورة تظافر جهود المنظمين، و بالتالي تحرك كل منظمة باتجاه مجال المنظمة الأخرى لتتلاشى بذلك الخطوط القديمة الفاصلة بين مجالي نشاط كل من المنظمين، و تكشف جملة مأخوذة من تقرير صندوق النقد الدولي عن الرضى بالنجاح الجزئي و لا توجد سوى إشارة إلى الإخفاق الجزئي المقابل¹: في عدة دول تم تنسيق أنشطة الإقراض التي تقوم بها المنظمين تنسيقا وثيقا و ذلك دعما لنصيحة السياسات التي تقدمها كل منهما للأخرى. و في مثل هذه الحالات، اندمجت في البرامج التي يدعمها صندوق النقد الدولي عناصر أساسية من الإصلاحات الهيكلية التي يدعمها البنك الدولي و التي ساعدت على تقوية وضع البرنامج. جملة القول فقد تحقق مثل هذا التنسيق دون أن يعوق الاستجابة إلى طلبات الدول الأعضاء للمساعدة المالية في الوقت المناسب.

و لقد وضعت المبادئ التي تحكم تقسيم العمل بين صندوق النقد الدولي و البنك الدولي بشكل جيد إلا أن هذا لم يمنع التخوف من أن تتعدى إحداهما على نطاق عمل الأخرى. و بالرغم من الجهود المبذولة لتفادي ازدواجية العمل، إلا أن الواقع أظهر الازدواج الواقع داخل المنظمين.

¹ - جاك ج. بولاك، ترجمة أحمد منيب، مراجعة فايزة حكيم، (2001)، البنك الدولي و صندوق النقد الدولي، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، ص 03.



و عند الحديث عن السياسات التي تنتهجها هاتين المؤسستين، فإنه من الجدير بالذكر أن المؤسسات الاقتصادية الدولية كانت أشد تأثراً بالقوة الاقتصادية للدول الصناعية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، فضلت هذه المؤسسات تعبر إلى حد بعيد عن الإيديولوجيات السائدة في الدوائر الحاكمة في هذه الدول، و لذلك فقد انعكس عليها اتجاه السياسة الاقتصادية الأمريكية خصوصاً منذ الثمانينات أين توجهت نحو تقليص دور الحكومات و زيادة دور السوق و رفع القيود عن النشاط الاقتصادي و الاهتمام بالمؤشرات النقدية الكمية. كل ذلك لم يلبث أن ظهر في سياسات المؤسسات الاقتصادية الدولية و مفهومها للتنمية و الاستقرار.

لقد كان القصد من إنشاء صندوق النقد الدولي أن يكون إطاراً لتحقيق التعاون الدولي في مجال النقد و تسوية المدفوعات الجارية، لكنه أصبح وسيلة للإشراف على النظام النقدي للسوق الرأسمالية العالمية ليعكس بذلك ما يسميه البعض " سياسة القوة"¹ و التي تنطبق أيضاً على البنك الدولي إذ من خلال مجلس المحافظين تسيطر الولايات المتحدة الأمريكية على البنك بالإضافة إلى أن لها سلطة تعيين رئيس البنك. و من ناحية نوع التمويل، فإن البنك يركز في تقديم قروضه على المشاريع الزراعية و مشاريع البنية الأساسية بالذات و لا يقدم البنك إلا القليل لتنمية المشاريع الصناعية التي تعتبرها الدول النامية حجر زاوية. و هذا إن دل على شيء فإنما يدل على الرغبة في إبقاء مجموعة الدول النامية في موقع التبعية لا غير.

بالإضافة إلى دعائم النظام الاقتصادي العالمي الجديد المتمثل في النظام النقدي الدولي الذي يحكم و يضبط السلوك في كل ما يتعلق بأسعار الصرف و موازين المدفوعات و مصادر تمويل العجز القائم على إدارته صندوق النقد الدولي، و النظام المالي الدولي الذي يحكم قواعد السلوك في كل ما يتعلق بالتحركات أو الانتقالات الدولية لرؤوس الأموال و الذي يقوم على إدارته البنك الدولي للإنشاء و التعمير، تم إنشاء النظام التجاري الدولي الذي يحكم قواعد السلوك في كل ما يتعلق بتصدير و استيراد السلع، و تحديد ما يجوز و لا يجوز من الإجراءات الحمائية أو إعانات التصدير، بل و العمل من خلال هذا النظام على تحرير التجارة العالمية لزيادة التبادل الدولي و ترسيخ مبدأ الاعتماد المتبادل و تعظيم العائد من التجارة الدولية لكل أطراف الاقتصاد العالمي.

قامت سكرتارية الجات بالمحافظة على استمرارية النظام التجاري الدولي، إلى أن قامت المنظمة العالمية للتجارة إثر جولة أوروغواي لتتولى إدارة هذا النظام ابتداءً من أول جانفي 1995. إن هذه المؤسسات العالمية بما يحكمها من قواعد و آليات و بما وضعت من أهداف تسعى لتحقيقها، لها دور كبير في إزالة القيود و المشكلات التي تعترض النشاط الاقتصادي العالمي. و هي تقوم على إدارة كل ما يتعلق بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد و التجارة العالمية.

¹ - جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 225.



المبحث الثالث: التجارة العالمية المعاصرة.

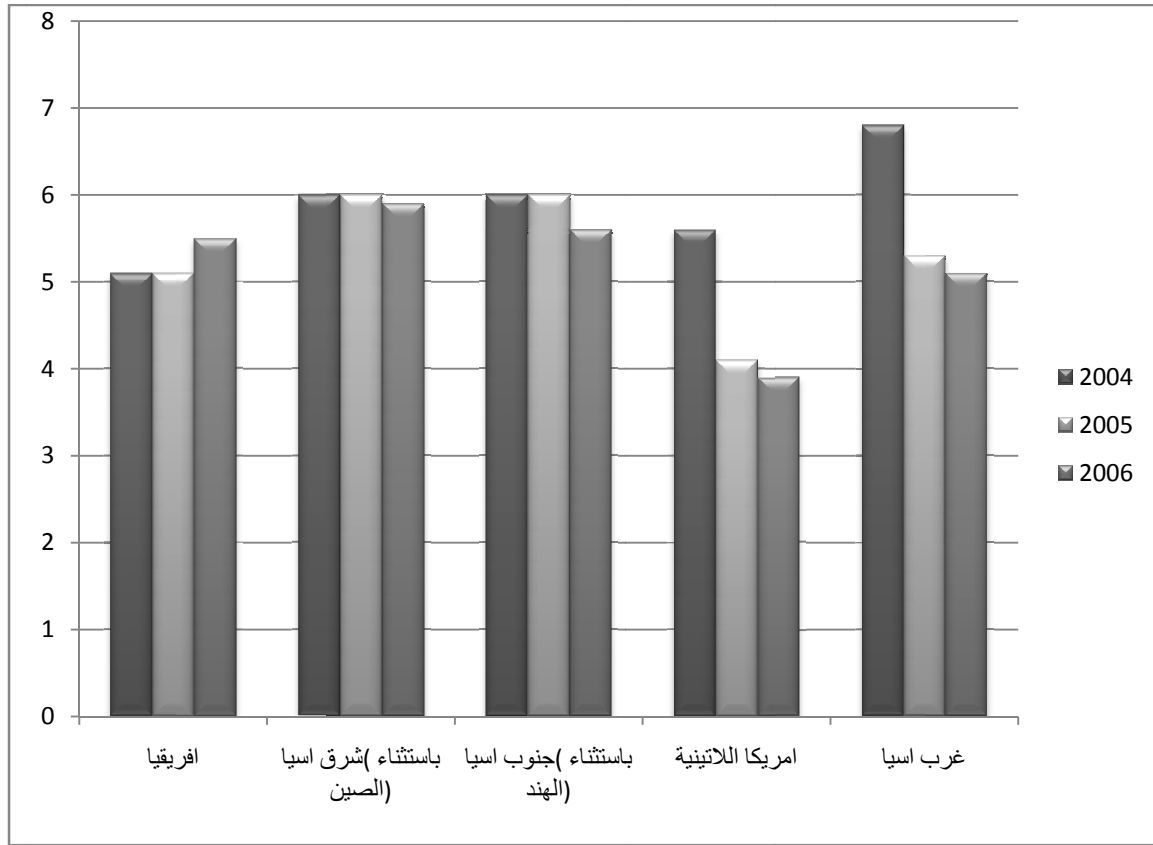
شهدت الساحة العالمية خلال العشرية الأخيرة حرية متزايدة في المبادلات بمختلف صورها (السلع، الخدمات، رؤوس الأموال، أيد عاملة...) و بسبب هذه الحرية المتزايدة سجلت مواضيع جديدة كثيرة أفرزتها تفاعلات الساحة الاقتصادية العالمية إضافة إلى التداعيات الخطيرة التي تعصف بدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على الاقتصاد العالمي، وهو ما يستدعى ضرورة مراقبتها عن كثب، حيث اخترنا منها ما هو مناسب لمطالب هذا المبحث في محاولة منا لإعطاء نظرة عامة عن كل منها.

المطلب الأول: وضع التجارة العالمية.

تشير الإحصاءات الدولية لعام 2005 إلى اطراد تفاوت معدلات النمو الاقتصادي بين مجموعتي الدول المتقدمة والنامية. فبالرغم من التراجع العام في معدل أداء المجموعتين عن عام 2004، إلا أن التفاوتات البينية تبدو جلية خلال عامي 2005 و 2006، إذ يقدر معدل نمو مجموعة الدول المتقدمة بنحو 4.2% و 5.2% على التوالي قياسا بنحو 2.3% في عام 2004، بينما المعدلات المناظرة للدول النامية تبلغ نحو 7.5% في كلا العامين مقابل 6.6% في عام 2004. ويعزو هذا النمو المتسارع للدول النامية عموما إلى ارتفاع أسعار صادراتها السلعية من المنتجات الأولية، سواء الزراعية أو الاستخراجية، وإن كان لا يتوقع استمرار هذا الوضع في المدى الطويل، خاصة مع اعتمادها الكبير والمتزايد على استيراد الطاقة والمنتجات الغذائية، وهو ما يعني توقع مزيد من الارتفاع في فاتورة الواردات.

وعلى مستوى المناطق الجغرافية التي تضم البلدان النامية، فباستثناء الصين والهند اللتان حققنا نموًا متسارعًا غير مسبوق، فإن بقية دول شرق وجنوب آسيا يتراوح معدل نموها ما بين 5.5% و 6% وهو أعلى قليلا من المعدلات المناظرة لدول أفريقيا ولغرب آسيا، بينما يتراجع معدل النمو بدرجة ملحوظة في دول أمريكا اللاتينية ليدور متوسطه العام حول 4%.

الشكل رقم 7: تطور معدلات النمو الاقتصادي بحسب المناطق الجغرافية 2004-2006



المصدر: صندوق النقد الدولي، 2006.

و من التطورات الهامة الأخرى التي تم رصدها عام 2005 التراجع المتواصل في نمو الاقتصاد الأمريكي و الأداء المتواضع للاتحاد الأوروبي، كذلك استرداد الاقتصاد الياباني لعافيته و الأداء المتميز للصين و الهند، أما فيما يخص منطقة الشرق الأوسط فقد كان لاستمرار اضطراب الأوضاع السياسية والعسكرية بالمنطقة أثر اقتصادي غير موافق انعكس على مستويات الأداء خلال عام 2005.

يتضح جليا أن التوسع السريع في حجم التجارة العالمية كان المصدر الرئيسي للأداء القوي بالاقتصاد العالمي حتى وقت قريب. و لكن فقد النمو بحجم التجارة العالمية للسلع و الخدمات سرعته في 2007، بعد فترة تحقيقه لمعدلات نمو عالية في فترات امتدت لثلاث سنوات، و أبطأ مرة أخرى في عام 2008 نتيجة للأزمة الصاعدة. ففي الوقت الذي بلغت فيه الزيادة في التجارة العالمية مستوى عاليا بلغ 8.8 % في عام 2006، انخفض إلى 7.2% في عام 2007 و إلى أدنى من ذلك لتبلغ 2.8% عام 2008.

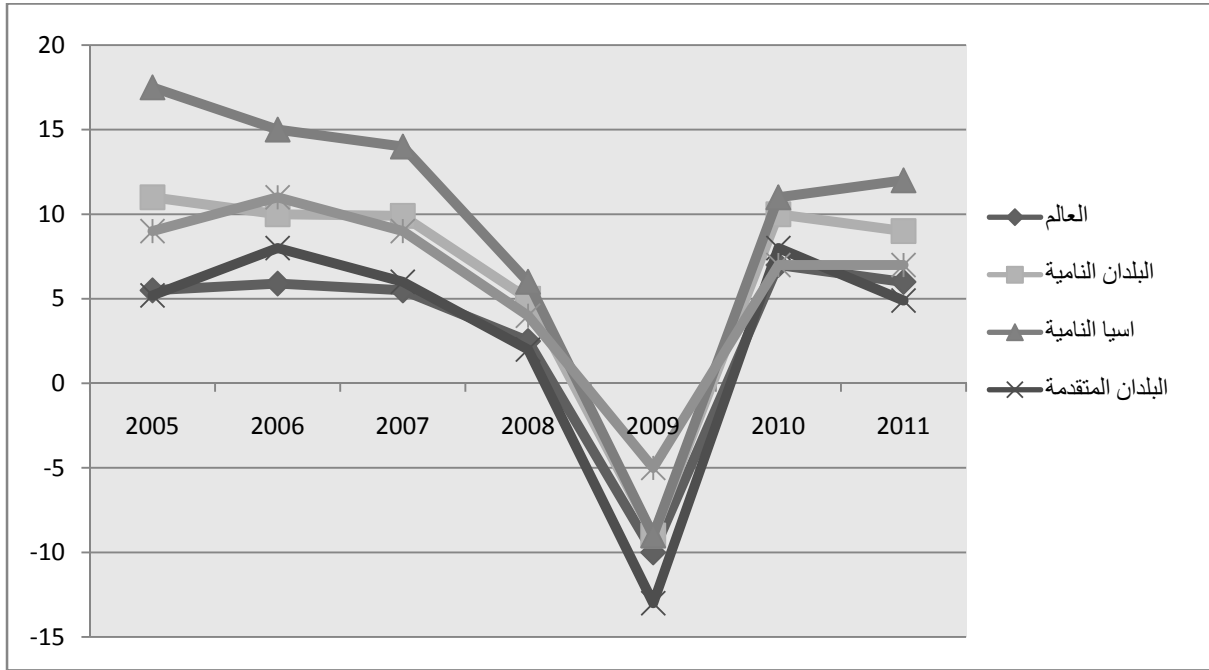
فعلى الرغم من أن حجم التجارة العالمية للسلع و الخدمات كان ينمو بنحو أسرع من الإنتاج العالمي الحقيقي مشيرا إلى تعمق أكثر للتكامل الاقتصادي العالمي، فقد تبعت التجارة و الإنتاج نهج نمو مشابه أنظر للشكل رقم 6. و كما هو حالة النمو الاقتصادي العالمي فقد تقلصت التجارة أيضا في عام 2009 و لكن بصورة أعمق بنسبة 11.3% و هذا يعود أساسا إلى الانخفاض الحاد في الطلب على الواردات لدى معظم البلدان المتقدمة، خاصة الولايات المتحدة التي تمثل 15% من إجمالي واردات العالم، و يبلغ الانتعاش



المتوقع في حجم التجارة العالمية 9.0% في 2010 مشيراً إلى أنه ليس من المتوقع إعادة الحجم الذي كان قائماً قبل الأزمة في هذه السنة و نسبة 6.3% في عام 2011.

تأثر حجم الصادرات لكل من البلدان المتقدمة و النامية تأثراً حاداً جراء الهبوط الكبير في الطلب الأجنبي، خاصة على سلع الاستثمار و السلع الاستهلاكية المعمرة مثل السيارات و الالكترونيات، و يعود ذلك بصفة رئيسية إلى تعطل الائتمانات و عدم وضوح الرؤية في خضم الأزمة الاقتصادية¹. "الشكل رقم 8"

الشكل رقم 8: حجم صادرات السلع و الخدمات (التغير السنوي في النسبة المئوية)

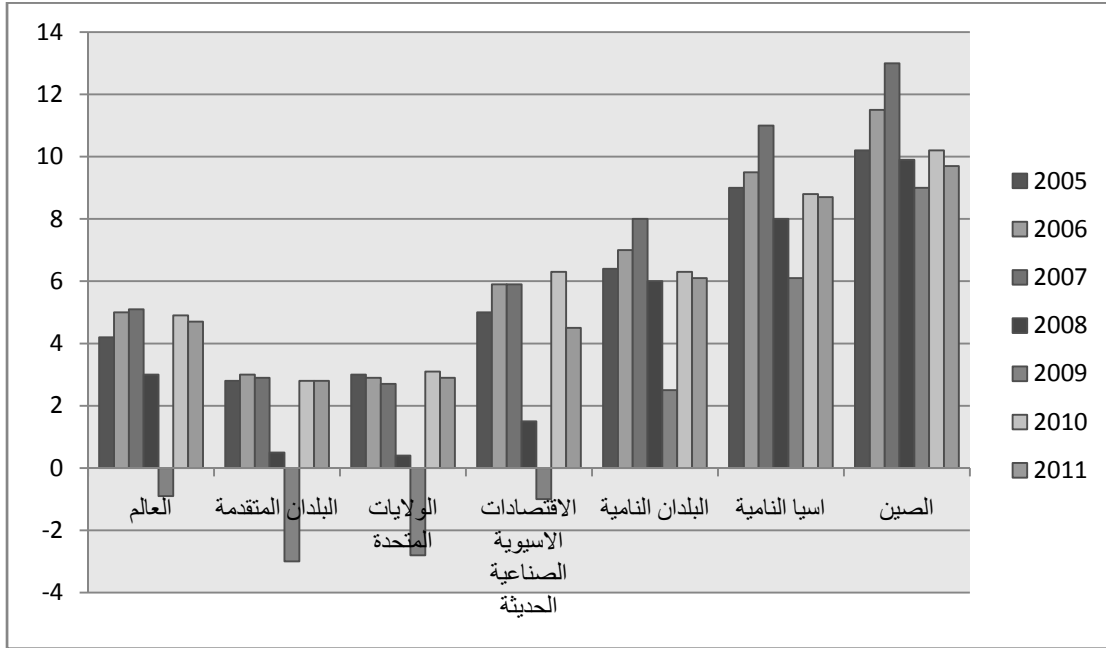


المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2010 (أنظر للملحق).

و على النقيض من التوقعات الأولى تشير التوقعات الأخيرة للعام 2010 إلى انتعاش واعد يطرأ على الصادرات العالمية. فجاءت التقديرات مشيرة إلى انتعاش حجم الصادرات لجميع مجموعات الدول الموضحة في الشكل السابق إلى مستويات أعلى من المستويات التي تحققت في عام 2008، و يشير هذا بوضوح إلى أن الانتعاش من الأزمة الراهنة مستمر. مع العلم أن الأزمة بدأت في البلدان المتقدمة إلا أنه لم يكن بمستطاع البلدان النامية تفادي آثارها. فالبلدان في العالم هي الآن أكثر تكاملاً مما كانت عليه قبل عقود قليلة ماضية نتيجة للعولمة المكتسحة عبر تدفق التجارة و التمويل مع انتشارها و آثارها المعقدة. و نتيجة لذلك فقد أفضد الاختلال بالنمو الاقتصادي لدى البلدان المتقدمة أداء البلدان النامية أيضاً، على الرغم من أن الفرق في النمو بين الاقتصاديات النامية و المتقدمة واصل في الاتساع. لكن ظل النمو في البلدان النامية قويا عكس البلدان المتقدمة "الشكل رقم 9".

تم الاطلاع عليه في: 2011-05-07 .http://www.imf.org¹

الشكل رقم 9: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات الاقتصاد العالمي، 2011 (أنظر للملحق).

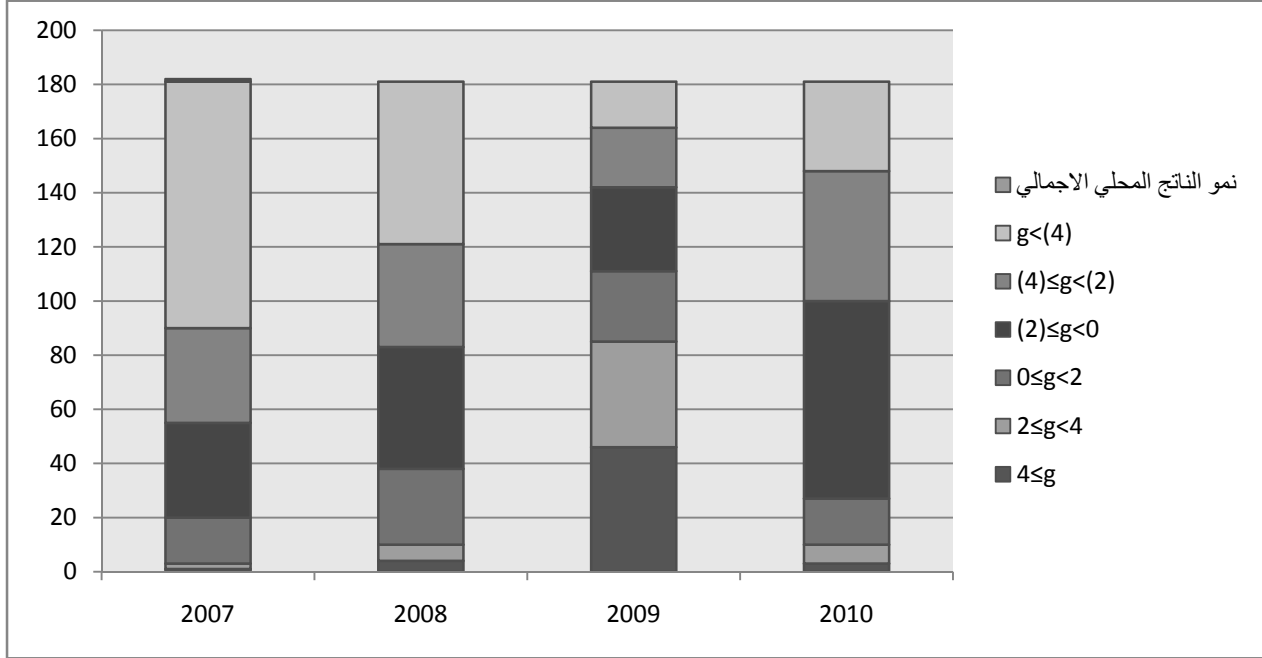
تشهد العديد من البلدان في العالم تراجع حاد في معدلات نموها القوي الذي سجل في الفترة 2002-2007. و من بين 181 اقتصاد تتوفر حولها البيانات انخفض عدد البلدان ذات معدل النمو الايجابي في الناتج المحلي الإجمالي مقابل الفرد من 161 في 2007 إلى 143 في 2008 و من ثم إلى 70 في 2009، و تشير التوقعات لعام 2010 إلى أن هذا العدد سيزيد إلى 154، على الرغم أنه من المتوقع أن تسجل معدلات نمو أدنى من 2% انخفض عدد البلدان التي سجلت معدل نمو بأعلى أو مساويا لنسبة 4% من 91 في 2007 إلى 60 في 2008، و تشير آخر بيانات 2009 إلى أن 17 بلد فقط جميعها من البلدان النامية حققت مثل هذا المعدل، و كما تشير التوقعات الراهنة إلى هذا العدد سيرتفع إلى 33 بلد في 2010 منها من البلدان النامية¹.

¹ - http://www.imfstatistics.org.2011-05-07 تم الاطلاع عليه في:



الشكل رقم 10: توزيع البلدان حسب نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد

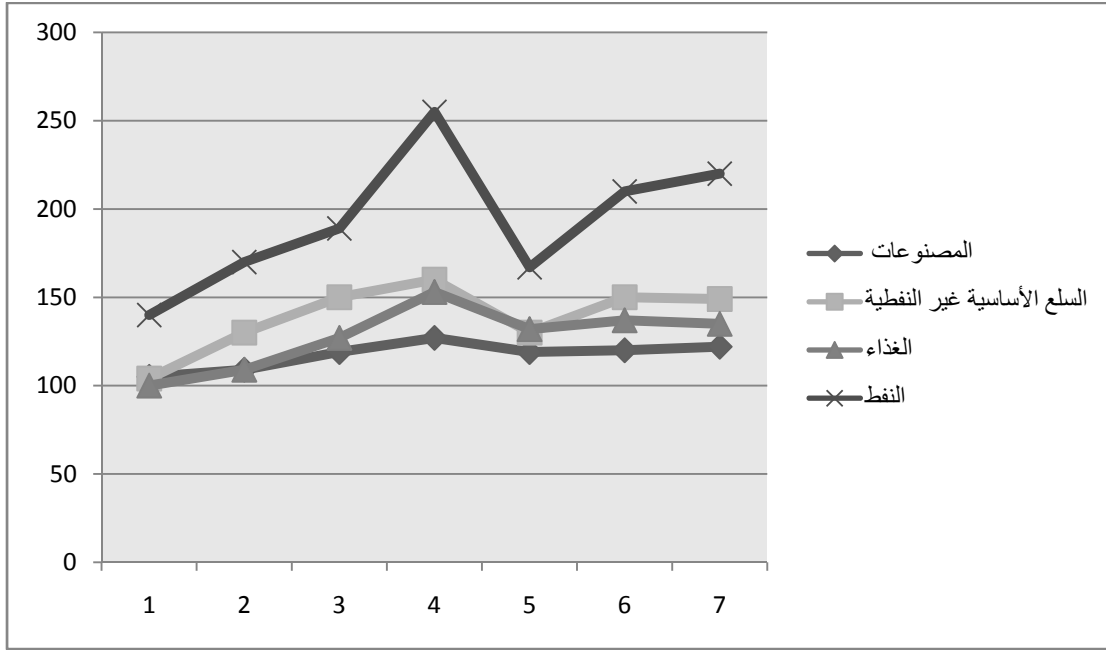
عدد البلدان



المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2010.

أما فيما يخص أسعار السلع فقد ارتفعت نتيجة للتحسن السريع الذي شهده الاقتصاد العالمي، حيث ارتفعت أسعار النفط بصورة ملحوظة بحلول 2007 و إلى أعلى من ذلك في عام 2008 لتصل إلى مستوى بلغ ثلاث أضعاف الذي كانت عليه في عام 2004. ففي الوقت الذي عكس فيه القسم الكبير من تلك الزيادة الانخفاض الذي سحب سعر الدولار الأمريكي، فقد كانت أيضا بسبب الطلب العالي و خفض الإنتاج. و أما أسعار السلع التحويلية و السلع الأساسية غير النفطية، و خاصة الغذاء، ارتفعت بسرعة حتى 2007. و من التنكير فقد قادت موجة أسعار الغذاء إلى أزمة غذاء عالمية في 2008 وصلت معها أسعار العديد من السلع الزراعية إلى مستويات قياسية. و لكن انخفضت أسعار كل من السلع التحويلية و السلع الأساسية بصورة ملحوظة في 2009 نتيجة لتباطؤ نشاط الاقتصاد و انهيار الطلب العالمي. و تبعا لذلك تراجع أسعار السلع التحويلية إلى المستويات التي كانت عندها في 2007 مع تراجع أسعار النفط و السلع الأساسية غير النفطية إلى مستويات 2006 تقريبا.

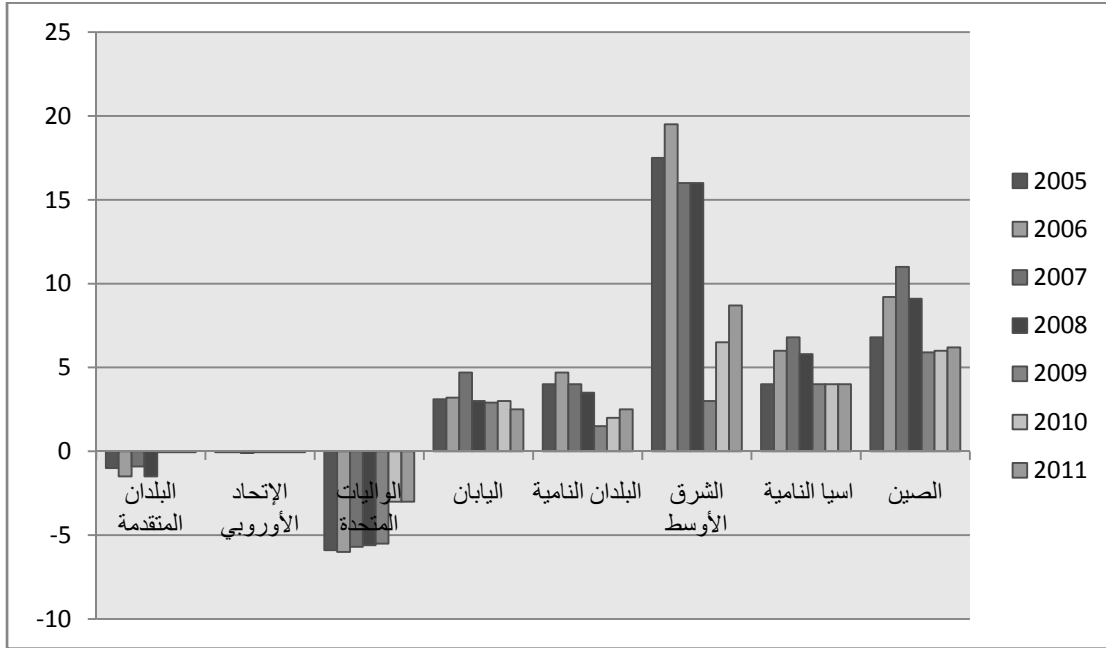
الشكل رقم 11: أسعار التجارة العالمية بالدولار (2004=100)



المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات الاقتصاد العالمي، 2011 (أنظر للملحق).

و من ناحية أخرى ساهم كل من انخفاض الطلب العالمي، هبوط أسعار السلع و أزمة الإئتمانات في أسواق الصادر في انهيار التجارة الدولية، و من ثم أقحمت آثارا خطيرة على موازين الحساب الجاري في العالم. و في هذا الصدد تواجه بعض البلدان انخفاضا في عوائد الصادرات مما يشير إلى بلبلة واضحة في موازين حساباتها الجارية، رغم أن بعض البلدان الأخرى لديها قيم متدنية في الواردات نتيجة للأسعار المنخفضة للسلع و النفط. و بعبارة أخرى فقد ولد هبوط أسعار الغذاء و النفط تحسنا في التجارة لدى البلدان المستوردة مع أثر منافي على البلدان المصدرة. لذا من الممكن تقديم الحجة القائلة بأن الأزمة الراهنة ساهمت أيضا في تسوية اختلال التوازن في الحسابات الجارية لدى العديد من البلدان.

الشكل رقم 12: ميزان الحساب الجاري (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات الاقتصاد العالمي (أنظر للملحق).

و مؤخرا أصبح عجز الحساب الجاري لدى البلدان المتقدمة مستقرا عند حوالي 1.2% من الناتج المحلي الإجمالي حتى عام 2009 عندما انخفض إلى 0.37%. و تشير التوقعات إلى أن مثل هذه المعدلات المنخفضة ستستمر في 2010 و 2011 بنسب 0.45% و 0.51% على التوالي¹.

المطلب الثاني: العلاقات العربية الدولية.

على الرغم من حصول الدول العربية على استقلالها السياسي إلا أنها ما زالت من الناحية الاقتصادية تقع تحت هيمنة الدول الصناعية في الوقت الذي لم تتمكن فيه الدول العربية من تغيير هيكلها الاقتصادية أو تحسين موقعها الاقتصادي، في إطار النظام الاقتصادي العالمي، بالشكل الذي يعزز من موقفها الضعيف والتابع في الاقتصاد الرأسمالي، ويحقق لها الاستقلال الاقتصادي، وينفي تبعيتها للخارج. ومن ثم أصبحت المحصلة النهائية أن اتسمت العلاقات الاقتصادية الدولية بالتعامل غير المتكافئ (تبعية) بين دول المركز الرأسمالي ممثلة في الدول الصناعية ودول المحيط أو الهامش التي تمثل الدول النامية، ومنها الدول العربية في إطار ما عرف بالعلاقة بين الشمال والجنوب².

ومن أبرز صور التبعية الاقتصادية التي تربط الاقتصاد العربي بالاقتصاد الرأسمالي التبعية التجارية والتقنية، حيث اتسمت التجارة الخارجية العربية بتركزها السلعي الواضح في عدد محدود من السلع الأولية في جانب الصادرات، وبتنوعها المفرط في جانب الواردات، وتركزها الجغرافي مع الدول الرأسمالية، وتدهور شروط

¹- المرجع السابق.

²- <http://www.dhaman.org> :مناخ الاستثمار في الدول العربية، مجلة ضمان الاستثمار، عن طريق الموقع: 2009



تبادلها التجاري، حيث تتزايد باستمرار أسعار السلع الصناعية التي تستوردها مقابل تراخي قيمة صادراتها، كما تبرز التبعية التجارية إذا ما قيست بمتوسط نسبة التجارة الخارجية (الصادرات + الواردات) إلى الناتج المحلي الإجمالي، أو ما يعرف بدرجة الانفتاح (الانكشاف) الاقتصادي على العالم الخارجي، أو إذا ما قيست بمتوسط نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، لبيان مدى اعتماد الدولة في سد احتياجاتها على الاستيراد من الخارج وليس مما تنتجه محلياً. ناهيك عن المصاعب التي تواجهها التجارة الخارجية العربية من جراء تدهور بيئة التجارة الدولية، من أثر سياسات الحماية التي تمارسها الدول المتقدمة والانكماش الواضح في حجم الطلب على السلع الأولية، ومن الحيف الذي يسببه التقسيم الدولي للعمل الذي تم بمقتضاه تسخير موارد الدول النامية لخدمة اقتصاديات الدول المتقدمة تحت مقولة الاعتماد المتبادل.

كما أنه من صور التبعية التي أخذت تشد الاقتصاد العربي بالاقتصاد الرأسمالي التبعية المالية، فطلت الدول العربية ذات العجز تعتمد بشكل كبير على التمويل الأجنبي لسد احتياجاتها التمويلية حتى وقعت في مصيدة الديون الخارجية ذات الفوائد الربوية التي أخذت تحكم طوقها الخانق يوماً بعد يوم على الاقتصاديات العربية، حتى وصفت تلك الديون بالوجه القبيح للتبعية، نظراً لأثارها السلبية على الاقتصاديات العربية المدينة، بل أنها أصبحت في الآونة الأخيرة أداة استنزاف للموارد الاقتصادية وعائق من عوائق التنمية الاقتصادية العربية، ناهيك عن دورها في جلب المزيد من التدخل الأجنبي وفرض سياسات الإصلاح الاقتصادية المزعومة. في الوقت التي عرفت فيه الدول العربية ذات الفائض شكلاً من أشكال التبعية المالية، حينما مكنتها ثرواتها النفطية من جني فوائض مالية كبيرة، تم توظيف الجزء الأكبر منها في الدول المتقدمة، بحيث أضحت تلك التوظيفات عرضة لمخاطر المصادرة والتجميد والتآكل المستمر في قوتها الشرائية في ظل تصاعد معدلات التضخم العالية وتقلبات أسعار الصرف.

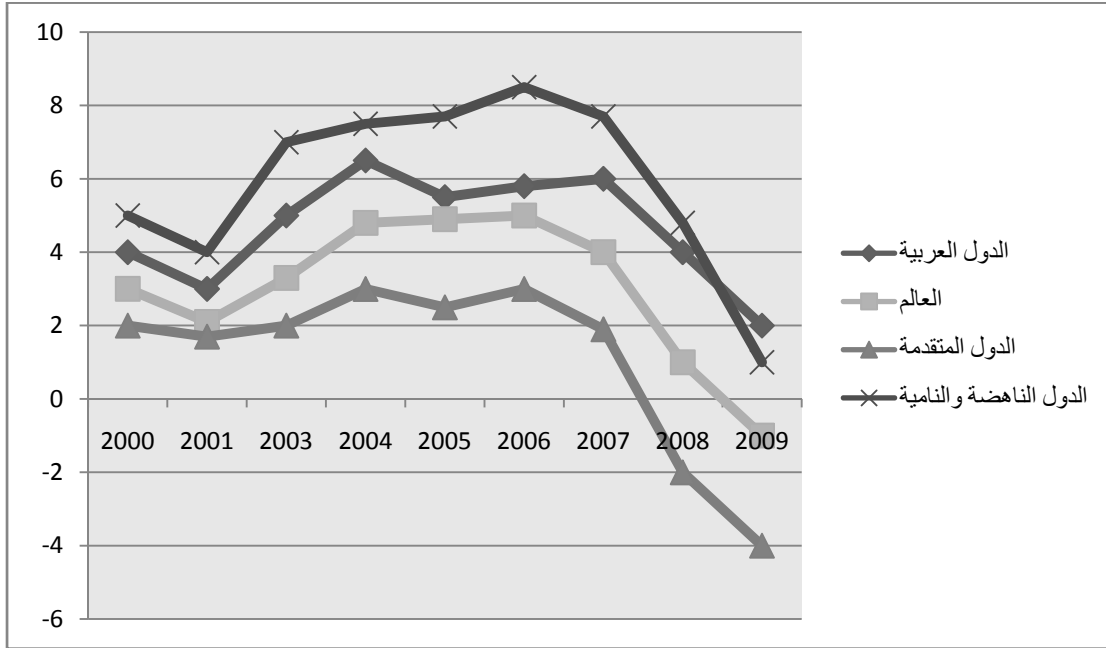
كما تبرز تبعية الدول العربية في الجانب الغذائي حينما تحولت الدول العربية إلى منطقة عجز غذائي كبير تتم تغطيته عن طريق الاستيراد من العالم الخارجي، الوضع الذي فرض عليها درجة من التبعية والاعتماد على الدول الأجنبية المصدرة للغذاء، في الوقت الذي أصبحت فيه تجارة الغذاء تمثل إحدى أدوات الضغط السياسي والاقتصادي الذي يمكن أن تمارسه الدول المصدرة للغذاء.

تأثر النشاط الاقتصادي في المنطقة العربية تأثراً سلبياً بدرجة ملحوظة خلال العام 2009 نتيجة لاشتداد تداعيات الأزمة المالية العالمية، يوضح "الشكل رقم 13" أن مجموعة الدول العربية مجتمعة حققت نمو اقتصادي فاقت نظيرتها للاقتصاد العالمي و مجموعة الدول المتقدمة خلال السنوات التسع الماضية، و لكنه أقل من معدلات نمو مجموعة الدول الناهضة و النامية إلا أن معدل نمو المنطقة العربية تجاوز نظيره لمجموعة الدول الناهضة و النامية خلال عامي 2003-2009¹.

¹- المرجع السابق.



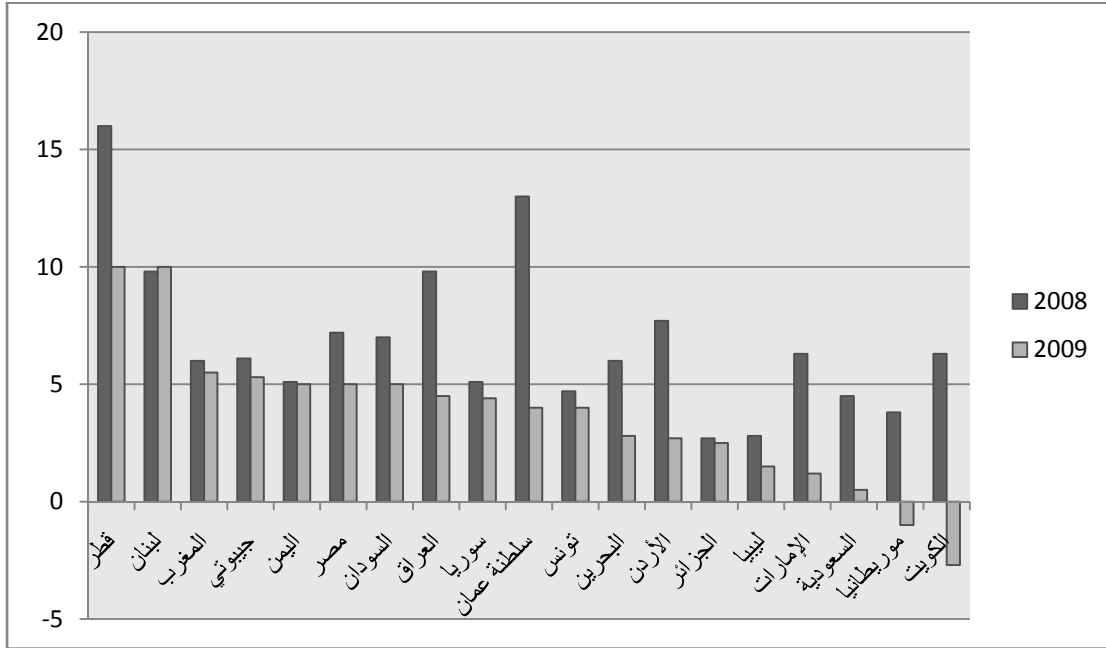
الشكل رقم 14: معدل النمو الحقيقي للمجموعات الاقتصادية و العالم



المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2010.

و على صعيد معدلات النمو الاقتصادي لكل دولة عربية على حدة المحققة خلال 2009 فقد سجلت جميع الدول العربية خلال العام معدلات نمو ايجابية، باستثناء دولتين عربيتين سجلتا معدلات نمو سالبة هما موريتانيا 1.07% و الكويت 2.67%. و قد تصدرت قطر كافة الدول العربية بمعدل نمو بلغ 9.04% تليها لبنان 9.00%، المغرب بمعدل 5.20%، جيبوتي 4.97%، اليمن بمعدل 4.70%، مصر 4.67%، السودان بمعدل 4.52%، العراق بمعدل 4.21%، سوريا بمعدل 3.99%، و سلطنة عمان بمعدل 3.35%. و تراوحت معدلات النمو لباقي الدول العربية ما بين 3.00% المسجلة في تونس و نحو 0.15% المسجلة في السعودية. بالمقارنة مع عام 2008، شهد العام 2009 انخفاض معدل النمو عند نفس مستواه المسجل لعام 2008.

الشكل رقم 15: معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2010.

أما بالنسبة لعام 2010، تشير توقعات صندوق النقد الدولي الصادرة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي بفضل السياسات الاقتصادية المالية و النقدية التوسعية التي وضعت موضع التنفيذ في العديد من دول المنطقة بغرض التخفيف من حدة الآثار السلبية للأزمة، فقد ارتفع معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي للمنطقة العربية من نحو 2.42% للعام 2009 إلى 4.5% للعام 2010. و من المتوقع أن ترتفع معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي في أغلبية الدول العربية خلال عام 2010.

تشهد المنطقة العربية منذ نهاية العام الماضي توترات غير مسبوقه و مظاهرات احتجاج في عدة دول مثل تونس مصر ليبيا اليمن البحرين سوريا و الأردن تحولت إلى نزاع سياسي أثر على العلاقات الاقتصادية في العالم، حيث سلطت اجتماعات الربيع الأخيرة للمؤسسين الماليين الدوليين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي عقدت في واشنطن منتصف الشهر ماي 2011 الضوء على تداعيات خطيرة لأحداث السياسية التي تعصف بدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على الاقتصاد العالمي حيث ألفت التوترات بتداعيات سلبية على السياحة والاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى تقلبات في الأسواق العالمية ويرجح الخبراء أن تستمر تأثيرات الاضطرابات السلبية في الشرق الأوسط على اقتصاد المنطقة ولا يحتمل أن يتعافى على المدى القصير. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يصل معدل النمو في الشرق الأوسط إلى 4.1% عام 2011، بانخفاض قدره 0.5 من 4.6% عن ما كان متوقعا في يناير الماضي قبيل اندلاع الاضطرابات، حيث سيكون نمو مصر وتونس اقل نموا بنسبة 1.0 و 1.3% عام 2011 على التوالي¹. كما

¹ <http://www.annaharkw.com/annahar>



رجح الصندوق أن يتباطأ النمو في الدول المستوردة للنفط في الشرق الأوسط على خلفية الاضطرابات السياسية وما سببته من ارتفاع أسعار الغذاء والوقود وكذلك مخاطر الديون السيادية، حيث سيبلغ معدل نمو اقتصادها في المتوسط 2 % فقط في عام 2011 فضلا عن أنها ستشهد زيادة عجز ميزانياتها إلى 8 % في المتوسط من إجمالي الناتج المحلي.

الكثير من القوى الأجنبية عملت وتعمل على ركوب حركة التطور التي تعيشها منطقة الشرق الأوسط الكبير خاصة منذ بداية سنة 2011، وهذا التدخل يمكن تحميله الجزء الأعظم من الإسقاطات السلبية الاقتصادية وسياسية واجتماعية. ويقدر العديد من المحللين أنه لو تركت عملية التحول بدون تدخل خارجي ومساعي فرض أجنداث معينة لكانت الأحداث أقل إيلاما على جميع الأصعدة. عرض البنك الدولي صورة قاتمة للوضع الاقتصادي في الدول العربية التي تشهد ثورات منتقلة، وأشار إلى أن النمو في دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط للعام 2011 قد يتراجع مقارنة بالعام 2010 بسبب الأحداث السياسية في المنطقة مشيرا إلى أن النمو في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سيتأثر بالتطورات التي تشهدها دول المنطقة.

شبه أحد أبرز خبراء الاقتصاد الرأسمالي في العالم والأستاذ في كلية ستيرن لإدارة الأعمال بنيويورك نورييل روبيني وضع الدول العربية اليوم بوضع دول شرق أوروبا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، قائلًا إن الفترة المقبلة ستكون صعبة على مستوى الاقتصاد، و ذكر أن الأوضاع في أسواق العمل بالمنطقة قد تؤدي إلى تضخم وارتفاع أسعار وأضرار في الميزانيات وتزايد الدين السيادي العام، وأضاف أن هناك اليوم ضرورة لإجراء إصلاحات جديّة وأساسية في أسس الاقتصاد بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا وإلا فإننا أمام خطر الفشل الاقتصادي¹.

من كل ما سبق نستنتج أن الأحداث في المنطقة أثرت وتؤثر بشكل مباشر على أداء العديد من المؤشرات الاقتصادية في العديد من القطاعات في المنطقة وهذا ما سنتطرق إليه في المطلب التالي.

المطلب الثالث: أثر أحداث المنطقة العربية على العلاقات الاقتصادية الدولية.

تدعو التداعيات السلبية الراهنة والمحملة للاضطرابات السياسية التي تشهدها دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى ضرورة تعاون المجتمع الدولي وتعاضده لدعم الاستقرار السياسي في المنطقة التي تعد مصدرا رئيسيا لإنتاج النفط، حيث وفقا لمؤشرات صندوق النقد الدولي فإن سوق النفط الدولية في تراجع على خلفية الاضطرابات العربية مما سيؤثر على النمو الاقتصادي العالمي على المدى المتوسط بشكل طفيف. حيث سجلت أسعار النفط خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام ارتفاعا بمقدار 21% على خلفية الاضطرابات، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار الغذائية ومعدلات التضخم والفقر. كما تأثرت حركة الاستثمار المباشر في معظم الدول في المنطقة متأثرة بتخفيض التصنيفات السيادية ومنتظرة استقرار الأوضاع

تم الاطلاع عليه في: 2011-05-10 . <http://arabic.news.cn/static> - 1



السياسية. وقد كان تأثير الأحداث ملحوظا على أسعار النفط العالمية بسبب التخوف من إغلاق المعابر وتعطل حركة الملاحة وانخفاض الإنتاج في بعض الدول متخذًا اتجاه الارتفاع ومتجاوزًا حاجز 110 دولارات للبرميل ومنعكسا بصورة ايجابية على معظم الدول المصدرة للنفط موسعا حجم الفوائض في موازين التجارة لديها، وبصورة سلبية على الدول المستوردة له مضيفا أعباء كبيرة على العجوزات في الميزان التجاري لتلك الدول. بالإضافة إلى تأثير البورصات، كان للأحداث أثر مباشر على تدفق المساعدات الأجنبية لدول المنطقة بسبب ترقب الدول المانحة لشكل الأنظمة السياسية التي ستظهر عقب الأحداث وبسبب عدم قناعتها بجدوى تقديم مثل تلك المساعدات لبعض الأنظمة السياسية في المنطقة، وفي حالات محدودة جدا يتوقع أن يرتفع حجم المساعدات بسبب تبني بعض الأنظمة وسائل الإصلاح والتطوير الحضارية من خلال الحوار الوطني الناضج¹.

ومن القطاعات الاقتصادية التي تأثرت سلبا بالأحداث في المنطقة قطاع السياحة والنقل. فهناك تراجع ملموس في حركة السياحة والنقل ومن مختلف مناطق العالم. ومن المعلوم أن هذين القطاعين يعدان رافدين أساسيين للاقتصاديات الوطنية في العديد من دول المنطقة وخاصة في مصر وتونس والأردن وغيرها. أما فيما يتعلق بالقطاعات المصرفية فكان الأثر ملموسا في بعض الدول في عملية الدولار أي تحويل الودائع من العملات الوطنية إلى الدولار وغيره من العملات العالمية، إضافة إلى هروب جزء من الودائع خارج العديد من الدول في المنطقة. و ذكرت مجلة الايكونومست أثر الأحداث على الإنفاق الحكومي في دول المنطقة، حيث شهدت معظم الدول زيادة ملحوظة في الإنفاق الحكومي وقد توزع على شكل زيادة في الرواتب والأجور واستثمارات رأسمالية وبنية تحتية ودعم مشاريع صغيرة وغيرها.

ومع استمرار التداعيات السياسية ومخاوف ارتفاع سعر النفط إلى مستوى أعلى يؤثر على الاقتصاد العالمي، تتعالى الأصوات المطالبة بضرورة التعاون الدولي وتقديم المساعدات اللازمة للمنطقة للتصدي لللازمات. حيث حذر الدكتور تساو شين أستاذ إدارة الاقتصاد بالمدرسة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في حديثه مع "شينخوا"^{*} من استمرار أسعار النفط العالمي على مستوياتها العالية وأكد بقول أن سوق النفط الدولية ستواجه تحديات كبيرة، مما سيعرقل التعافي العالمي ويزيد من التضخم الدولي. وأكد شين أيضا على ضرورة تعامل العالم بأسره مع أزمة أمن الطاقة من خلال التعاون والتنسيق لتجنب تهديدها للاقتصاد العالمي .

وفي هذا الشأن طلبت لجنة التنمية من البنك الدولي تعزيز دعمه للشرق الأوسط و شمال إفريقيا، بالإضافة إلى التعاون مع السلطات الوطنية والمنظمات المتعددة الأطراف و الإقليمية و الثنائية ذات الصلة، من أجل تجنب التداعيات الاجتماعية والاقتصادية المحتملة الناتجة عن أحداث دول المنطقة على العالم.

¹ -http://www.aleqt.com تم الاطلاع عليه في 11-05-2011

* وكالة أنباء صينية.



بالإضافة إلى تعهد دول مجموعة الـ20 بتقديم مساعدات مالية للحكومات الجديدة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال اجتماع وزراء المالية للمجموعة. وهذه المساعدات مهمة جدا على حد تعبير رئيس البنك الدولي زوليك ستراوس كان مشيرا إلى أن الوضع المضطرب في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أظهر مدى أهمية تطبيق محتويات التقارير الاقتصادية العالمية إلى الواقع، التي تنطرق إلى سلامة المواطنين المحليين وقضية العدالة والعمالة. و باعتبار أن الصين أصبحت الأولى احتياجا للنفط فقد وقع نائب وزير التجارة الصيني فو تسي انغ نيابة عن الصين في 20 ابريل اتفاقية التعاون الاقتصادي والتكنولوجي مع مصر قدمت الصين بموجبه مساعدة اقتصادية مقدارها 60 مليون يوان (حوالي 9.192 مليون دولار أمريكي) لمساعدة مصر، بالإضافة إلى تقديم قروض مفضلة للحكومة المصرية وتعزيز التعاون الثنائي في مجال المصادر البشرية. وقد أكد أن الصين ستواصل دعمها لمصر والدول العربية الأخرى. وأيضا أصدرت الولايات المتحدة وفرنسا 14 ابريل بيانا خلال اجتماع عقده البنك الدولي في واشنطن، طرحتا فيه خطة عمل مشتركة تتخرب فيها عدة مصارف دولية مع البنك الإسلامي من أجل الاستثمار بشكل منظم وفق فكرة جديدة تدعم تطلعات المواطنين إلى نمو اقتصادي مستدام وحكم أفضل وشفاف في الشرق الأوسط.

من كل ما تقدم نستنتج أن عواقب اضطرابات الشرق الأوسط بالنسبة للنمو العالمي محدودة حتى الآن، لكن استمرار الوضع يزيد من التأثير السلبي بدرجة اكبر.

و بالرغم من ذلك تثار مخاوف من تأثير أسعار النفط المرتفعة على النمو الاقتصادي، حيث إذا تم ذلك فإن الاقتصاد العالمي سيقاد إلى الركود، و يكون هذا الأخير في حالة ما تجاوزت أسعار النفط نطاق 150 إلى 160 دولار للبرميل¹.

تم الاطلاع عليه في: 11-05-2011 - http://www.alqabas.com - 1



خاتمة الفصل:

شهد الربع الأخير من القرن العشرين تغيرات و تحولات يمكن وصفها بالسرعة كان لها الأثر الكبير و التأثير المباشر على معظم اقتصاديات دول العالم، فانهار الاتحاد السوفياتي و توحّد شطري ألمانيا و ظهر ما يسمى النظام العالمي، سيطرت اقتصاديات السوق و انتشرت موجة التحرر الاقتصادي. و بدأت موجة تحرير التجارة العالمية و اشتدت المنافسة و قويت الاندماجات و التكتلات و سيطرت ثورة التكنولوجيا و المعلومات. و ما تمت ملاحظته أن هذه التغيرات لا تأتي منفردة بل على شكل موجات تعمل على التوجه العالمي في ظل المنافسة الشرسة محليا و عالميا تتعامل مع تكنولوجيا متقدمة و تتقدم بسرعة أيضا و تنظر إلى الموارد البشرية بطريقة مختلفة، و من بين هذه التغيرات الشركات المتعددة الجنسيات التي تطبق في إستراتيجياتها المبدأ القائل " ليس لرأس المال وطن... بل وطنه سوق الاستثمار"، وهي تمثل الآن المحرك الأساس في الاقتصاد المعولم. هاته التحولات أصبحت السمة الأولى للأوضاع الاقتصادية العالمية التي لم نستطع فهمها لحدّة تشابكها و تعقدها كونها تتم في عالم مضطرب يشوبه الغموض، كالأضطرابات التي حدثت في منطقة الشرق الأوسط و التي إذا استمرت ستغير مجرى العلاقات الاقتصادية و التجارة العالمية، كانت هناك نظرية تقول إن المنطقة العربية ليست لها نصيب مما حققته الثورة التكنولوجية و تطور وسائل الاتصال، بشأن انتقال العديد من الأنظمة القمعية في مناطق مختلفة من العالم إلى التحول الديمقراطي و تغيير المشهد السياسي العالمي بفعل الشبكة العنكبوتية العملاقة، التي جعلت من العالم قرية صغيرة يستطيع جميع عناصرها الاتصال بشكل مباشر.



الختمة

لقد مكننا هذا البحث من إثبات الفرضيات الأساسية الواردة في الإشكالية و المتمثلة في أن الاقتصاد المعاصر يعتبر مرحلة جديدة من مراحل تطور الاقتصاد الرأسمالي منذ الرأسمالية التجارية، الرأسمالية الصناعية ثم الرأسمالية المالية التي بدأت تسيطر منذ نهاية القرن التاسع عشر. بالإضافة إلى تميزه في واقع الحياة العلمية بأنه توسعي بطبعه، عنيف في احتوائه للاقتصاديات الأخرى وتحويلها إلى اقتصاد السوق. و الحديث عن الاقتصاد العالمي لا ينفى وجود الاقتصاد الوطني كما أنه لا يعني أن جميع الاقتصاديات الوطنية تشارك في بناء الاقتصاد العالمي بنسب متساوية. إذ تختلف هاته النسبة باختلاف موقع الاقتصاد في سلم الاقتصاديات بين متقدم و متأخر و حتى بين متقدم و متقدم جداً و هذه هي حالة اللاتكافؤ في اقتسام المكاسب التي يمكن أن تستمد من خلال عمليات التجارة الدولية.

تعتبر التجارة الدولية ضرورة و حقيقة أساسية لا يمكن للعالم أن يستمر بدونها، حيث لها أهمية بالغة في الحياة الاقتصادية للدول النامية و المتقدمة على السواء، و توفر الكثير من السلع التي لا تنتج محليا بسبب عدم توافر العناصر الإنتاجية اللازمة لها بميزة نسبية أو عدم ملائمة الظروف الطبيعية المختلفة لذلك أو بسبب أن هذه السلع تنتج محليا لكن بكميات أقل من الكميات الكافية لإشباع الطلب المحلي عليها أو بتكلفة أكبر من تكلفة استيرادها، إذ لا يمكن تصور أن تستقل أية دولة باقتصادها عن بقية اقتصاديات العالم كونها مضطرة إلى تصدير سلعها و خدماتها إليها و استيراد ما يلزم شعبها من السلع والخدمات. حيث تلعب التجارة الدولية دوراً مميزاً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إذ يمكن من خلال هذا الدور تحديد الملامح الأساسية للدولة، والجوانب والمظاهر والأشكال الأساسية لعلاقتها مع الدول الأخرى.

تسمح التجارة الدولية بتوسيع الأسواق الخارجية لتصرف فائض الإنتاج المحلي و بالتالي الاستفادة من الوفرة الاقتصادية المختلفة و مزايا الإنتاج الكبير، كما تمكن الدول المختلفة من تعظيم دخولها عن طريق التخصص في الإنتاج و مبادلة منتجاتها مع البلاد الأخرى و إعادة تخصيص الموارد الإنتاجية بشكل أكثر كفاءة و فعالية، حيث يشكل السوق حلقة أساسية لاستكمال الدورة الاقتصادية. و لأهميته الاقتصادية فقد اهتم به و ابرز دوره في النشاط الاقتصادي العديد من المفكرين الاقتصاديين للوصول إلى اقتصاد السوق الذي عادة ما يعرف في الدول الرأسمالية باسم المشروع الحر.

قد نتبادر إلى أذهان الكثير منا أن النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية و التي كتب حروفها الأولى آدم سميث و دافيد ريكاردو و جون ستيوارت ميل في القرن التاسع عشر قد ولى عهدا و لم تعد توضح الأسس العريضة في التجارة الدولية إذ لا تزال تتضمن الكثير مما هو جدير بأن نهتدي به في دراساتنا في موضوع التجارة الدولية.

إن التعاليم التي جاءت بها نظريات التجارة الدولية الليبرالية و على الأخص فيما يتعلق بأسباب قيام التبادل الدولي أكد لنا الواقع العملي - فيما يخصها - أن جانبا كبيراً من التجارة الدولية يتم بين دول متشابهة في ظروفها و ما يثير الدهشة أن جانبا كبيراً من هذه التجارة يتمثل في تصدير و استيراد منتجات متماثلة.

و في ظل هذه الأوضاع كان التساؤل عما إذا كانت نظريات التجارة عامة و التي تطرقنا إليها خاصة يمكنها أن تفسر بصورة كافية ذلك الواقع العملي. و قد تمخضت المناقشات عن ظهور اتجاهين:

الأول: دعى إلى تطوير نظرية المزايا النسبية و نسب عوامل الإنتاج حتى يمكنها علاج ما ظهر من مشكلات. إذ بالرغم ما للنظرية من قصور، فهي تعتبر ذات فاعلية في تحليل الكثير من القضايا. أما الاتجاه الثاني: فهو يرى أن هذه النظرية تستخدم أدوات لا تتلاءم و تفسر تجارة القرن الواحد و العشرين و لهذا فمن الأفضل البحث عن نموذج ذو قدرة على إعطاء تفسير أكثر قبولاً و عمومية للأوضاع القائمة.

لقد أدت التطورات التي طرأت على الساحة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و بدءاً من أزمة 1930 و بخاصة بعد الحرب العالمية الثانية إلى وضع النظرية الكلاسيكية في إطار ولى عهده و انقضى و ما ساهم في ذلك قيام أجهزة مركزية للتخطيط على نطاق يشمل أقطارا مختلفة و قيام مؤسسات دولية كصندوق النقد الدولي و البنك الدولي بالإضافة إلى الاتفاقية العامة، كل هذا جعل من التجارة الدولية موضوعاً يختلف في معالمه و ملامحه عن معالم و ملامح موضوع التجارة الدولية في القرن التاسع عشر الذي نشأت النظرية الكلاسيكية في كنفه.

ضف إلى ذلك نزوع بعض الدول إلى أحكام الرقابة على التجارة الدولية و اعتبارها ركناً هاماً من أركان النشاط الاقتصادي الذي ينبغي الإشراف عليه و رقابته لما له من علاقة قوية ببرامج التنمية في بلادها.

و من ثم اتخذت التجارة الدولية أشكالاً جديدة ذات طابع اشتراكي جعل النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية بشكلها القديم الذي نسج خيوطه آدم سميث، دافيد ريكاردو و جون ستوارت ميل و غيرهم و كأنها استنفذت أغراضها و تحتاج بالتالي إلى شيء غير قليل من التنقيح الذي يتلاءم مع ما طرأ على علم الاقتصاد من تقدم و ما طرأ على العلاقات الاقتصادية الدولية من تطور.

استمرت التطورات و التغييرات السريعة لتصل إلى أن أهم ما يميز التجارة الدولية في الوقت الحاضر هو تقاوم حجمها المستمر خلال القرن الواحد و العشرين بالإضافة إلى حسن استغلال الموارد المتاحة، التكتلات الاقتصادية ذات الأهمية التي لا يمكن إغفالها، الثورة المعلوماتية و تأثيراتها على مجال الاتصالات و التغييرات الفنية و التكنولوجية المستمرة...

كما أن السنوات الأخيرة شهدت السعي نحو ترسيخ مفهوم العولمة التي أحدثت تأثيرات مباشرة على التجارة الدولية أين شكلت نقلة نوعية في التاريخ الاقتصادي العالمي ليس على صعيد ربط الاقتصاديات المختلفة أو على صعيد حجم التبادل العالمي أو على نطاق الاستثمارات الخارجية بل على صعيد إعادة تأسيس قواعد و مؤسسات و بنية النظام الاقتصادي الذي لا مفر من كونه عالمياً و الذي تشترك في إدارته

الدول الفاعلة على الساحة العالمية بالإضافة إلى المنظمات الدولية و الشركات متعددة الجنسية التي تمارس كلاهما نفوذا سياسيا و اقتصاديا متفاوتا. فلم يعد يقتصر الأمر على مجرد علاقات اقتصادية دولية بل نحن في مرحلة الاقتصاد العالمي الذي لم يعد الاكتفاء الذاتي أمرا ممكنا فحتى الدول و القارات مثل الولايات المتحدة الأمريكية أو روسيا أو استراليا، أصبحت تشارك في العلاقات الاقتصادية الدولية بشكل متزايد كما لم تعد للحدود السياسية القيود نفسها على ممارسة النشاط الاقتصادي كما كان الأمر في الماضي.

و لقد ارتبط ظهور الاقتصاد العالمي بتطورات مقابلة في الصناعة و في التكنولوجيا المتاحة فضلا عن تطور المؤسسات و المنظمات المؤثرة في العلاقات الاقتصادية الدولية التي أصبحت تتدخل في تبادل السلع في مختلف مراحل الإنتاج، و أصبحت التجارة في السلع نصف المصنعة و مكونات الإنتاج تجاوز تجارة السلع النهائية.

إن الحدود السياسية لا تعني مواقع مكانية فقط بل تعني كذلك موارد طبيعية استطاعت الثورة التكنولوجية بشكل رهيب أن تقلل الأهمية النسبية لها في قيمة الإنتاج، أين أصبحت القيمة المضافة المترتبة عن العمل التقني و البحث و التصميم أكبر بكثير من مساهمة المواد الأولية في قيمة السلعة المصنعة، و هذا لا يعني إلغاء أهمية الموارد الطبيعية كون الإنسانية لا يمكنها أن تتجاوز حاجتها إلى الأرض الزراعية الصالحة أو إلى الموارد المائية أو إلى مناخ المواد الأولية أو إلى مصادر الطاقة...

و الأمر لا يقتصر على تضاعف الأهمية النسبية لإسهام الموارد الطبيعية في قيمة الإنتاج بل إننا نجد أن النظام الاقتصادي الجديد يوفر السيطرة الاقتصادية على هذه الموارد دون حاجة الاستيلاء المباشر عليها و ذلك من خلال التأثير على الأسواق المالية، أسعار الصرف، أسعار الفائدة، تحركات رؤوس الأموال، توفير المعلومات، براءات الاختراع، شبكات التسويق... و بصفة عامة على مختلف أشكال الأساليب غير المنظورة المؤثرة في سلوك الأفراد و الجماعات.

و بهذا فإذا كانت الثورة التكنولوجية الجديدة قد ساعدت على تراجع أهمية الموارد الطبيعية كمصدر للثروة الاقتصادية و بالتالي خففت من حدة أهمية الموقع الجغرافي فإن التأثير الأكبر لتلك الثورة كان في اختصار المسافات و القفز على الحدود و يظهر ذلك جليا في مجال نقل المعلومات و الاتصالات، مجال نقل الأموال.

و بناءا عليه و انطلاقا من الصورة التي تشكلت لدينا حول واقع العلاقات الاقتصادية الدولية و من خلال تركيزنا على ملامح التجارة العالمية مع نهاية القرن العشرين و بداية القرن الواحد و العشرين والتي تمحورت حول فكرة أساسية هي الحرية الاقتصادية، سنحاول إبطال مفعول الانتقادات التي وجهت لمساهمة آدم سميث في موضوع التجارة الدولية و التي تم تحديدها في :

-عدم تفرقة سميث بين التجارة الداخلية و التجارة الخارجية، من الانتقادات التي تعرضت لها نظرية التفوق المطلق أن نظرية سميث في التجارة الدولية ما هي إلا امتداد لنظريته في التجارة الداخلية.

و يرد على هذه الانتقادات أن سميث قد تبنى و دافع عن الحرية الاقتصادية عموما و عن حرية التبادل التجاري بصفة خاصة و هي الحرية التي تعمل المنظمة العالمية للتجارة على تحقيقها من خلال المبادئ التي تقوم عليها و من بينها مبدأ التخفيض المتوالي للرسوم الجمركية و من ثم مبدأ إلغاء القيود الجمركية و في مقدمتها الرسوم الجمركية و القيود الكمية، و بإزالتها يمكننا القول أن ما هذا إلا تجارة داخلية على أوسع نطاق بل على نطاق دولي و من ثم عالمي.

و ما يبرر قولنا هذا هو ما نلمسه من واقع أفرزته الثورة التكنولوجية و بخاصة في مجال الاتصالات أين ربطت شبكة الاتصالات العالمية بين زوايا المعمورة لتختصر هذه الأخيرة في اعتبارها القرية الكونية.

-قد لا تحظى بعض الدول بأي تفوق في إنتاج أية سلعة، إن الموقع الجغرافي للدولة و بالتالي ظروفها الطبيعية لا بد و أن تجود عليها بموارد تشركها في تقسيم العمل و تحدد تخصصها الزراعي أو الصناعي.

و لعل الدول التي ينطبق عليها بأنها لا تحظى بأي تفوق في إنتاج أية سلعة و هو ما ينعكس عليها سلبيا بالدرجة الأولى كونها تبقى بعيدة عن الاستفادة من مكاسب الدخول في عمليات التبادل الخارجي، قد وجدت ضالتها في مورد آخر للمكاسب تمثل في عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر الذي بعث الحركة في الأنشطة المختلفة (الصناعات الزراعية، الصناعات الاستهلاكية، الخدمات،..) و ما الاستثمار الأجنبي المباشر إلا اكتشاف للمزايا المستترة التي تتمتع بها الدولة.

و بصفة عامة، فإن ما نخرج به من استنتاج، هو أنه لا تكفي فكرة أو نظرية مأخوذة على حدة لتقديم تفسير شامل للتخصص الدولي و قيام التجارة الدولية.

هذا و ختمنا بحثنا بمجموعة من التوصيات و الحقائق التي توصلنا إليها:

أولاً- الاقتصاد العالمي أصبح حقيقة اقتصادية واضحة و هو يمتلك هيكلًا خاصًا به قابلاً للتغيير من وقت لآخر بتغير الأوضاع و الظروف التي تمر بها العناصر المكونة له- و هي مختلف الاقتصاديات الوطنية - و التي يراد انصهارها في العولمة .

ثانياً- ارتباط التحولات الاقتصادية بظهور أولويات اقتصادية عالمية جديدة و في مقدمتها تحقيق التقدم العلمي و التكنولوجي الذي قلل من أهمية العامل الجغرافي لقيام التبادل الدولي و تغير الدور الاقتصادي للدولة و كثرة المنافسة الاقتصادية العالمية.

ثالثاً- المعاملات التجارية اليوم توضح كيف أن حجم التجارة بين الدول الصناعية يفوق بكثير حجم التجارة بين الدول الصناعية و الدول الآخذة في النمو.

و لعل أحد التفسيرات الممكنة لهذا هو أن الاقتصاديات الصناعية تعتبر ذات طاقات ضخمة للإنتاج و كذا الاستهلاك و هو ما يجعل التجارة بين الدول المتقدمة ذات حجم كبير. كذلك ما يعرف بالفجوات التكنولوجية كأساس للتجارة قد يفسر لنا الحجم الكبير للتجارة بين الدول الصناعية أكثر مما هو عليه بين الدول الصناعية

و الدول الأخرى انطلاقاً من أن التكنولوجيا الجديدة تتولد في الدول الصناعية و غير قابلة للتطبيق المباشر في الاقتصاديات النامية.

رابعاً- من الحقائق الأساسية التي يجب أن يشتمل عليها أي تفسير تنظيري للتجارة الدولية في وقتنا المعاصر هو البعد البيئي للمشكلة الاقتصادية و الناشئ عن سوء استخدام الموارد الطبيعية.

فإذا كانت الثورة التكنولوجية قد ساهمت في تقدم وسائل المعرفة و ارتفاع مستويات الإنتاج و الإنتاجية في دول العالم فإنها من جهة أخرى قد ساهمت في استنزاف كبير للموارد الاقتصادية دون الاعتراف بعلاقتها بالبيئة و دون وقاية هذه البيئة من أي استخدام ضار لما فيها من ثروات أو حفظها للأجيال.

خامساً- يتخذ تقسيم العمل الدولي الآن أشكالاً جديدة هي أشكال التبادل العلمي والتكنولوجي و الصناعي و يتميز التبادل الدولي حالياً بالتبادل الذهني مقابل التبادل السلعي.

سادساً- إلى جانب ظهور المعلومات كمورد و سرعة نمو صناعة المعلومات و الصناعات الجديدة القائمة عليها فقد أصبحت منتجات صناعة المعلومات تحتل مكانة مميزة في التجارة الدولية جعلت المنافسة الدولية تركز على المعلومات و المعرفة و الخبرة الإنتاجية و خبرة الدخول إلى الأسواق.

أما أكبر حقيقة جلية هي أن نهاية القرن العشرين و بداية القرن الواحد و العشرين قد اتسم فيهما الاقتصاد العالمي بكثرة التوترات و الصعوبات من جهة و بتنامي العولمة من جهة أخرى، و هذا ما أثر تأثيراً كبيراً في الاقتصاديات الدولية و العلاقات الاقتصادية الدولية.

التوصيات:

- إعطاء أهمية للجانب النظري للنظريات التجارية الدولية لما لهل من قوة تفسيرية على قيام التبادل الدولي وقيام العلاقات الاقتصادية الدولية.

- العمل على بناء قوة اقتصادية ذاتية ووطنياً و إقليمياً بإعادة هيكلة اقتصادياتها لأخذ التنمية مأخذ الجد بعيداً عن أوهاام حرية التجارة و رياح الانفتاح و برامج الاستقرار والتصحيح الهيكلي.

- العمل بالحماية المؤقتة في بعض القطاعات الإستراتيجية أو الناشئة للسماح لمنتجات هذه القطاعات تثبيت أقدامها و تطوير قدرتها على المنافسة مع التدرج في تخفيف هذه الحماية طبقاً لنصوص منظمة التجارة العالمية.

- العمل على التقليل من التبعية للخارج و اكتساب المزايا التنافسية للتصدير في بعض القطاعات المؤهلة لذلك، للحصول على موقع أفضل في نظام تقسيم العمل الدولي.

- تعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية عن طريق الشراكة و التكتلات الاقتصادية لمواجهة تحديات النظام الاقتصادي العالمي و العولمة.

نظرا للاضطرابات الحاصلة في الوقت الراهن في العالم عامة و الدول العربية خاصة تبادر إلى أذهاننا طرح عدة تساؤلات تدور حول ما إذا كانت العولمة المسؤولة على الاستمرار في بيئة مضطربة للاقتصاد العالمي، تلك البيئة التي ترفع يوما بعد الآخر من درجات المخاطرة و اللايقين في المعاملات الدولية.

لقد ساد الاعتقاد بأن التأقلم مع العولمة لن يكون إلا من خلال تبني اقتصاد السوق كونها تعتبر المرحلة الرابعة من النظام الرأسمالي و الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. و قد دعم هذا الاعتقاد عجز الاقتصاديات النامية عن تسديد ديونها الخارجية و بالتالي ضرورة خضوعها إلى شروط المؤسسات المالية الدولية.

و الحقيقة أن فشل الأنظمة الاقتصادية المعاصرة في تحقيق التوازن بين مقتضيات النشاط الاقتصادي و متطلبات الحياة الاجتماعية لم يعد يحتاج إلى دليل، و قد ارتفعت أصوات المفكرين و العلماء و السياسيين الغربيين تنادي بضرورة إنشاء إطار جديد للتنمية و العمل على إيجاد نظام اقتصادي عادل يراعي الواقع الاجتماعي و الثقافي للمجتمعات المختلفة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

01: الكتب

- 1- السيد أحمد عبد الخالق (1999)، الاقتصاد الدولي والسياسات الاقتصادية الدولية، مركز الدراسات السياسية والدولية، المنصورة.
- 2- أحمد عبد الرحمن أحمد (2001)، مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية، دار المريخ للنشر، الرياض.
- 3- أحمد بديع بليح (1993)، الاقتصاد الدولي، منشأة المعارف، الاسكندرية.
- 4- أندرو شتر ، ترجمة نادر إدريس التل (1996)، علم إقتصاد السوق الحرة، الطبعة الأولى ، دار الكتاب الحديث للنشر و التوزيع، عمان ، الأردن.
- 5- العناني حمدي أحمد (1992)، إقتصاديات المالية العامة و نظام السوق، الجزء الأول ، دار المصرفية اللبنانية، بيروت.
- 6- ايمان عطية ناصف (2008)، مبادئ الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية.
- 7- بديع جميل قدو (2009)، التسويق الدولي، دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن.
- 8- تشارلز وولف جونير، ترجمة علي حسين حجاج (1996)، الأسواق أم الحكومات: الإختيار بين بدائل غير مثالية، الطبعة الأولى، دار البشير ، عمان ، الأردن.
- 9- جمال جويدان الجمل(2006)، التجارة الدولية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان.
- 10- جيمس جوارنتي و ريجارد استروب، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن و عبد العظيم محمد (1999)، الاقتصاد الكلي، الطبعة العربية، دار المريخ للنشر، الرياض.
- 11- جمال لعمارة (2000)، اقتصاد المشاركة... نظام اقتصادي بديل لاقتصاد السوق. مركز الإعلام العربي، مصر.
- 12- جودة عبد الخالق(1992)، الاقتصاد الدولي، ط 4، دار النهضة العربية، القاهرة.
- 13- جمال الدين لعويسات (2000)، العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية، دار هومة للنشر و التوزيع، الجزائر.
- 14- جاك ج. بولاك، ترجمة أحمد منيب، مراجعة فايزة حكيم،(2001)، البنك الدولي و صندوق النقد الدولي، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر.

- 15- جون هدسون و مارك هرندر، ترجمة طه عبد الله منصور و آخرون(1987)، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المريخ للنشر، الرياض.
- 16- حمدي عبد العظيم (2000)، إقتصاديات التجارة الدولية ، دار النهضة العربية ، بدون بلد نشر.
- 17- خالص صافي صالح (2007)، رقابة تسيير المؤسسة في ظل اقتصاد السوق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 18- خالد أبو القمصان (2001)، موجز تاريخ الأفكار الاقتصادية عبر العصور ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 19- رعد حسن الصرن (2000)، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الجزء الأول، دار الرضا للنشر، سوريا.
- 20- رشاد العصار وآخرون (2000)، التجارة الخارجية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان.
- 21- زينب حسين عوض الله (2004)، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية.
- 22- زينب حسين عوض الله، (بدون سنة نشر)، العلاقات الاقتصادية الدولية، مطابع الأمل، بيروت.
- 23- سامي عفيفي حاتم(2005)، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية "مبادئ اقتصاديات التجارة الدولية"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.
- 24- سامي عفيفي حاتم (1993)، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، مصر.
- 25- سعيد أوكيل (1994)، اقتصاد وتسيير الإبداع التكنولوجي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 26- صبحي تادرس قريصة و مدحت محمد العقاد (1983)، النفود و البنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت.
- 27- ضياء مجيد الموسوي (2003)، العولمة و اقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 28- عبد العزيز عبد الرحيم سليمان (2004)، التبادل التجاري، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن.
- 29- عادل أحمد حشيش و مجدي محمود شهاب (1999)، الاقتصاد الدولي ، الدار الجامعية، بيروت.
- 30- عادل أحمد حشيش و مجدي محمود شهاب (2003)، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.

- 31- عادل أحمد حشيش و مجدي شهاب (2005)، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية.
- 32- عبد المطلب عبد الحميد (2000)، النظرية الاقتصادية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية.
- 33- عبد الرحمان يسري أحمد (2001)، الإقتصاديات الدولية ، الدار الجامعية ، مصر.
- 34- عبد المطلب عبد الحميد (2003)، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، الجزء الثاني، ط1، القاهرة.
- 35- عبد النعيم محمد مبارك و محمود يونس (1996)، اقتصاديات النقود والصرافية والتجارة الدولية ، الدار الجامعية ، مصر.
- 36- عبد الباسط وفا، (2000)، النظم الجمركية...دراسة في فكر التعريف الجمركية و مستقبلها في ظل الجات، دار النهضة العربية، مصر.
- 37- عبد الرحمن يسري و آخرون (بدون سنة نشر)، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الاسكندرية.
- 38- علي عبد الفتاح أبو شرارة (2006)، الاقتصاد الدولي-نظريات و سياسات، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن.
- 39- علي ابراهيم الخضر (2007)، إدارة الأعمال الدولية، دار رسلان للطباعة و النشر و التوزيع، سوريا.
- 40- عبد الرحمن يسري أحمد (1993)، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط 4 ، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة و النشر، الإسكندرية.
- 41- علي محمد تقي عبد الحسين القزويني (1981)، الأزمات الاقتصادية للرأسمالية المعاصرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 42- عبد القادر رزيق المخادمي (1999)، النظام الدولي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 43- فليح حسن خلف (2001)، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط 1، مؤسسة الوراق ، عمان، الأردن.
- 44- فرانسيس جيرونيلام، ترجمة محمد عزيز و محمود سعيد الفاخري (1991)، الاقتصاد الدولي، منشورات جامعة قار يونس، ط1.
- 45- محمد السانوسي محمد شحاتة (2007)، التجارة الدولية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية.
- 46- محمود يونس (2000)، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الاسكندرية.

- 47- محمد أحمد السريتي (2009)، التجارة الخارجية، دار الجامعة، الاسكندرية.
- 48- محمد ناشر (1992)، التجارة الداخلية، دار النشر، جامعة، الاسكندرية، مصر.
- 49- محمد ابراهيم غزلان (1975)، موجز في العلاقات الاقتصادية الدولية و تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الجامعة المصرية، الاسكندرية.
- 50- محمد عبد العزيز (2000)، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة المصرية، الإسكندرية.
- 51- محمد عبد المنعم عفر و أحمد فريد مصطفى (1999)، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
- 52- محمد سيد عابد (1999)، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر.
- 53- مجذاب بدر عناء و محي الدين حسن (1988)، المتغيرات الاقتصادية الدولية و انعكاساتها على اقتصاديات الشرق الأوسط، أكاديمية الدراسات العليا و البحوث الاقتصادية، طرابلس، الجماهيرية العظمى.
- 54- مبروك غضبان (2007)، المدخل للعلاقات الدولية، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر.
- 55- نادر إدريس التل ، (1991)، آفاق اقتصاد السوق " حركة التقدم التقني " ازدهار أم انهيار الرأسمالية ، عمان ، الأردن.
- 56- هاني حامد الضمور (2004)، التسويق الدولي، دار وائل للنشر و التوزيع، ط 3، الأردن.
- 57- هوشيار معروف (2006)، تحليل الاقتصاد الدولي، ط 1، دار جرير للنشر و التوزيع، عمان.

02: المذكرات و الأطروحات الجامعية

- 1- أحمد مسراتي (دفعة 2002 - 2003)، دور البنوك في تمويل التجارة الخارجية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر.
- 2- أفنوخ غنية (2001)، البعد الاقتصادي للاستراتيجية الإقليمية الأمريكية في ظل العولمة، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، فرع علاقات دولية. جامعة الجزائر.
- 3- بروت داودي (2008)، تأثير التجارة الخارجية على الاقتصاد الوطني -دراسة قياسية على الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
- 4- زايد مراد (2005)، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر.

- 5- عبد الرشيد بن ديب (2002-2003) ،تنظيم و تطور التجارة الخارجية-حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر .
- 6-مفتاح حكيم (2002-2003)، السياسات التجارية و الاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر .
- 7-مداني لخضر، تطور سياسة التعريف الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف و التكتلات الاقتصادية الإقليمية-دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005-2006.
- 8-هيثم يوسف محمد عويضة(2009)، كينز و الكساد الكبير قراءة في أزمة 1929 و الأزمة الحالية، مذكرة دكتوراه، جامعة القاهرة .

03: الملتقيات و الدروس و التقارير و المحاضرات

- 1-محمد عبد الشفيق عيسى، أعمال الملتقى الدولي الأول حول العولمة و انعكاساتها على البلدان العربية، المركز الجامعي، سكيكدة، الجزائر، 13-14 ماي 2001.
- 2 -حازم البيلالي (2000)، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، مجلة علم المعرفة، العدد 257، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت.
- 3- حساني رقية، دروس العولمة و المنظمات الدولية، محاضرات غير منشورة مقدمة لطلبة ماستر، فرع التجارة الدولية،كلية الاقتصاد و العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة .
- 4- قموح عبد المجيد، دروس العلاقات التجارية الدولية، محاضرات منشورة، فرع قانون الأعمال، جامعة التكوين المتواصل.
- 5- صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2010.
- 6- صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات الاقتصاد العالمي .
- 7- تقديرات مجموعة سامبا المالية.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- 1- ANDRAIS Pietre (1973), histoire économique et problèmes économiques contemporains, CUIJAS , Paris.
- 2- Alain Samuelson (1993) ,Economie Internationale Contemporaine –Aspects réels et monétaires-,OPU,Alger.

- 3- BENISSAD M.H (1983) , économie internationale, OPU, Alger.
- 4- Christian Aubin, Philippe Norel (2000), Economie internationale, Faits, théories et politiques, édition,du seuil, Paris.
- 5-LAMIRI Abdelhak (1993), gérer l'entreprise algérienne en économie de marché, PRESTCOMM ED ,Alger.
- 6- Maurice Bye (1971),Relation Economique Internationale ,Dalloz, Paris.
- 7-MucchielliJ.L.(1987) ,Principes d'économie international , Volume1, Ed Economica, Paris.
- 8- Peter H.Ludert et Thomas A.Pugel, (1997),Economie internationale,10^{ème} Ed,ED Economica,Paris.
- 9- René Sandretto (1995) , Le commerce international, Armond collin éditeur, Paris.
- 10- TEMAR Hamid (2005),les fondements théoriques du libéralisme, OPU, Alger.

ثالثا: المواقع الإلكترونية

- 1-www.google.com,pdf غازي الصواني،تطور الرأسمالية منذ القرن الثامن عشر إلى بداية القرن الحادي والعشرين
- 2--http://webcache.googleusercontent.com السياسات التجارية عبد القادر زيان،
- 3-http://faculty.ksu.edu.sa/69937/lecture ... ttrade.doc
- 4- http :// arabic-military.com الصين القوة العلمية العظمى الجديدة.
- 5- http :// mubasher.info الصين و رحلة الصعود إلى مصاف القوى الاقتصادية العظمى.
- 6 - http :// albayan.ae سالي العوضي، الصين القوة الاقتصادية العالمية الثانية و اليابان نتراجع.
- 7- http :// aleqt.com يو يونج دينج، الصين تنطلق، الصحيفة الاقتصادية الإلكترونية
- 8-http://www.alwaqt.com/blog_art.php?baid=8785 موقع الوقت، معمد العسومي
- 9- http :// www.google.com.doc غازي الصوراني، العولمة و العلاقات الدولية الراهنة
- 10-http://www.hazembeblawi.com موقع الدكتور حازم الببلاوي
- 11- http://www.imfstatistics.org.
- 12- http://www.dhaman.org المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، (2009)،مناخ الاستثمار في الدول العربية،مجلة ضمان الاستثمار
- 13- http://www.annaharkw.com

14- <http://arabic.news.cn/static>

15- <http://www.aleqt.com>

16- <http://www.alqabas.com>.

الفهرس

فهرس الجدول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
34	إمكانية الإنتاج لوحدف واحدف من السلعتين بساعات العمل	1
37	تكلفة إنتاج وحدة واحدة من كل من السلعتين بساعات العمل	2
38	تساوي النفقات النسبية	3
51	الاحتياجات من رأس المال والعمل لكل 1 مليون دولار من صادرات الولايات المتحدة الأمريكية ومن السلع المنافسة للواردات (أسعار 1947)	4
63	مقارنة بين الخصائص المختلفة لمراحل دورة المنتج	5
73	نمو اجمالي الناتج المحلي الحقيقي (% سنويا)	6

فهرس الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
18	شجرة العائلة في الفكر الاقتصادي الحديث	1
47	نمط التجارة الدولية تبعاً لنموذج هكشر-أولين	2
49	إعادة توزيع الدخل عند نظرية Stopler-Samuelson	3
59	الفجوة التكنولوجية	4
61	دورة حياة المنتج	5
69	يوضح الإنتاج العالمي الحقيقي وحجم التجارة الدولية خلال الفترة (2005-2011)	6
89	تطور معدلات النمو الاقتصادي بحسب المناطق الجغرافية 2004-2006	7
90	حجم صادرات السلع و الخدمات (التغير السنوي في النسبة المئوية)	8
91	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)	9
92	توزيع البلدان حسب نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد	10
93	أسعار التجارة العالمية بالدولار (2004=100)	11
94	ميزان الحساب الجاري (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	12
96	معدل النمو الحقيقي للمجموعات الاقتصادية و العالم	13
97	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية (%)	14

الصفحة	فهرس المحتويات
	كلمة الشكر والتقدير الإهداء الملخص المقدمة العامة
	الفصل الأول: ماهية التجارة الخارجية و ماهية الاقتصاد الحر .
01مقدمة الفصل
02المبحث الأول: ماهية التجارة الدولية.
02المطلب الأول: مفهوم و صور التجارة الدولية.
05المطلب الثاني: الاختلافات بين التبادل الداخلي و التبادل الخارجي.
المطلب الثالث: التخصص و تقسيم العمل الدوليين كأساس ارتكازي مسوغ لقيام العلاقات
08الاقتصادية الدولية.
11المطلب الرابع: أهمية التجارة الدولية و مكاسب قيامها.
14المبحث الثاني: ماهية الاقتصاد الحر.
14المطلب الأول: التطور الإيديولوجي للأسواق الحرة.
19المطلب الثاني: مفهوم اقتصاد السوق و السوق الحر.
20المطلب الثالث: دور المنظمة العالمية للتجارة و آثارها على الاقتصاد العالمي.
23المبحث الثالث: السياسات التجارية الموجهة للتبادل الدولي.
المطلب الأول: ماهية السياسات التجارية و اختلاف مضامينها باختلاف النظم و الأوضاع
23الاقتصادية السائدة.
25المطلب الثاني: تراوح السياسات التجارية بين التحرير و التقييد.
28المطلب الثالث: الأهداف المنشودة من السياسات التجارية المطبقة.
31خاتمة الفصل

الفصل الثاني: نظريات التجارة الدولية الليبرالية

32 مقدمة الفصل

33 المبحث الأول: النظرية الكلاسيكية للتجارة الدولية.

33 المطلب الأول: نظرية النفقات المطلقة.

35 المطلب الثاني: نظرية النفقات النسبية.

40 المطلب الثالث: نظرية التبادل الدولي.

45 المبحث الثاني: النظرية النيوكلاسيكية للتجارة الدولية.

45 المطلب الأول: نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج.

48 المطلب الثاني: التوسعات في نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج.

50 المطلب الثالث: اختبار ليوننتيف لنظرية نسب عوامل الإنتاج.

54 المبحث الثالث: الاتجاهات المستجدة في تقديم تفسير للتجارة الدولية.

54 المطلب الأول: نظرية رأس المال البشري.

55 المطلب الثاني: نظرية الفجوة التكنولوجية و دورة حياة المنتج.

57 المطلب الثالث: نظرية تشابه الأذواق.

64 خاتمة الفصل

الفصل الثالث: العلاقات الاقتصادية الدولية و التجارة العالمية المعاصرة

65 تمهيد

66 المبحث الأول: ماهية العلاقات الاقتصادية الدولية.

66 المطلب الأول: نشأة العلاقات الاقتصادية الدولية و تطورها.

66 المطلب الثاني: توزيع مراكز القوى بين أطراف التبادل التجاري و التدويل المستمر

70 للعلاقات الاقتصادية الدولية.

70 المطلب الثالث: ثورة المعلومات و الاتصالات و التكنولوجيا و تعميق عالمية الاقتصاد.

74 المطلب الثالث: ثورة المعلومات و الاتصالات و التكنولوجيا و تعميق عالمية الاقتصاد.

78	المبحث الثاني: التعاون الاقتصادي و أهم المنظمات العالمية.....
78	المطلب الأول: التعاون الاقتصادي و ملامح النظام الاقتصادي العالمي الجديد.....
82	المطلب الثاني: الهيمنة في الاقتصاد الرأسمالي.....
84	المطلب الثالث: النظام الاقتصادي العالمي الجديد.....
88	المبحث الثالث: التجارة العالمية المعاصرة.....
88	المطلب الأول: واقع التجارة العالمية.....
94	المطلب الثاني: العلاقات العربية الدولية.....
98	المطلب الثالث: أثر أحداث المنطقة العربية على العلاقات الاقتصادية الدولية.....
101	خاتمة الفصل.....
102	الخاتمة العامة.....
108	قائمة المراجع.....
115	الفهرس.....

الملاحق

الجدول أ - ١: التطورات الرئيسية الأخيرة في الاقتصاد العالمي (التغير السنوي في النسبة)

2011*	2010*	2009	2008	2007	2006	2005	
الإنتاج (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي)							
4,3	4,6	-0,6	3,0	5,2	5,1	4,5	العالم
2,4	2,6	-3,2	0,5	2,8	3,0	2,7	البلدان المتقدمة
2,9	3,3	-2,4	0,4	2,1	2,7	3,1	الولايات المتحدة الأمريكية
1,8	1,0	-4,1	0,9	3,1	3,4	2,2	الاتحاد الأوروبي
2,0	1,9	-5,2	-1,2	2,4	2,0	1,9	اليابان
4,7	6,7	-0,9	1,8	5,8	5,8	4,8	الاقتصادات الآسيوية الصناعية الحديثة
6,4	6,8	2,5	6,1	8,3	7,9	7,1	البلدان النامية
5,6	4,2	-1,0	4,6	6,4	6,3	5,6	البلدان النامية باستثناء الصين والهند
4,8	4,5	2,4	5,1	5,6	5,7	5,4	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
5,9	4,7	2,1	5,5	6,9	6,5	6,3	إفريقيا جنوب الصحراء
8,7	8,7	6,6	7,9	10,6	9,8	9,0	آسيا النامية
9,6	10,5	9,1	9,6	13,0	11,6	10,4	الصين
الطلب المحلي الحقيقي							
2,3	2,1	-3,4	0,1	2,3	2,8	2,7	البلدان المتقدمة
2,8	3,3	-3,4	-0,7	1,4	2,6	3,2	الولايات المتحدة الأمريكية
1,1	0,1	-3,4	0,7	2,4	2,9	1,9	منطقة اليورو
1,5	1,0	-4,0	-1,3	1,3	1,2	1,7	اليابان
4,3	5,1	-3,0	1,9	4,3	4,2	2,9	الاقتصادات الآسيوية الصناعية الحديثة
(١) معدل التضخم							
3,0	3,7	2,4	6,0	4,0	3,7	3,8	العالم
1,4	1,5	0,1	3,4	2,2	2,4	2,3	البلدان المتقدمة
1,7	2,1	-0,3	3,8	2,9	3,2	3,4	الولايات المتحدة الأمريكية
1,5	1,5	0,9	3,7	2,4	2,3	2,3	الاتحاد الأوروبي
-0,5	-1,4	-1,4	1,4	0,0	0,3	-0,3	اليابان
4,7	6,2	5,2	9,2	6,5	5,6	5,9	البلدان النامية
7,5	8,0	9,4	15,0	10,1	9,0	10,0	البلدان المصدرة للوقود

(٢) حجم التجارة العالمية							
6,1	7,0	-10,7	2,8	7,2	8,8	7,7	السلع والخدمات
6,2	8,0	-11,8	2,4	6,5	8,8	7,5	السلع
(٣) قيمة الصادرات العالمية							
8,1	14,4	-20,4	14,3	16,4	15,1	13,9	السلع والخدمات
8,5	16,3	-22,5	14,8	15,6	15,6	14,4	السلع
أسعار التجارة العالمية بالدولار الأمريكي							
3,8	29,5	-36,3	36,4	10,7	20,5	41,3	النفط
-0,5	13,9	-18,7	7,5	14,1	23,2	6,1	السلع الأساسية غير النفطية
1,1	2,7	-6,9	8,5	8,7	3,7	3,6	السلع التحويلية
(٤) معدل سعر صرف الدولار							
	7555	7190	6835	7308	7972	8053	اليورو
	6565	6410	5451	4997	5435	5504	الجنيه الإسترليني
	1,33	3,62	03,41	17,79	16,29	10,21	الين الياباني
موازن الحساب الجاري (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)							
-0,5	-0,4	-0,4	-1,3	-0,9	-1,2	-1,2	البلدان المتقدمة
-3,4	-3,3	-2,9	-4,9	-5,2	-6,0	-5,9	الولايات المتحدة الأمريكية
-0,1	-0,2	-0,3	-1,1	-0,4	-0,3	-0,1	الاتحاد الأوروبي
2,4	2,8	2,8	3,2	4,8	3,9	3,6	اليابان
6,6	6,6	8,9	4,9	6,1	5,4	5,3	الاقتصادات الآسيوية الصناعية الحديثة
2,2	2,1	1,8	3,7	4,2	5,2	4,2	البلدان النامية
6,5	6,2	5,8	9,4	11,0	9,5	7,2	الصين
(٥) معدل البطالة							
8,0	8,4	8,0	5,8	5,4	5,6	6,1	البلدان المتقدمة
8,3	9,4	9,3	5,8	4,6	4,6	5,1	الولايات المتحدة الأمريكية
10,5	10,5	9,4	7,6	7,5	8,4	9,0	منطقة اليورو
4,9	5,1	5,1	4,0	3,8	4,1	4,4	اليابان
3,8	4,1	4,3	3,4	3,4	3,7	4,0	الاقتصادات الآسيوية الصناعية الحديثة

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات توقعات الاقتصاد العالمي، إبريل ٢٠١١؛ صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات توقعات الاقتصاد العالمي، مراجعة يوليو ٢٠١١
 (*) توقعات صندوق النقد الدولي، (١) التغير السنوي في النسبة المئوية لأسعار المستهلك (٢) متوسط التغير السنوي في الفاقد المئوية للصادرات والواردات العالمية (٣) التغير السنوي في النسبة المئوية للصادرات العالمية بليون دولار (٤) المعدل الإسمي للصرف (وحدة عملة مقابل الدولار)، متوسط الفترة، بيانات ٢٠١٠ تعود للنصف الأول من السنة، (٥) نسبة القوى العاملة.